الفصل الرابع

أوســـــــلو

المبحث الأول

المفاوضات السرية في أوسلو

المباحثات السرية واتفاق المبادئ في أوسلو.

أولاً: المباحثات السرية:

1- الاتصالات العربية السرية:

منذ عشرينات القرن الماضي لم تتوقف الاتصالات السرية بين العرب والحركة الصهيونية، بل نستطيع القول أن الاتصالات السرية قد ولدت مع بدايات تحول فلسطين العربية إلى فلسطين اليهودية. وجميع محاولات الاتصالات والتفاوض كانت تتم بصورة سرية، وفي ظل تكتم شديد. وفقد الكثيرون حياتهم بسبب ذلك.

كان الاتفاق الذي أبرمه وايزمن مع الأمير فيصل بن حسين بن علي في 3 يناير/ كانون الثاني 1919، والذي جاء بالموافقة على وعد بلفور، وسمح بالهجرة اليهودية إلى فلسطين فاتحة اتصالات عديدة في هذا الشأن.(1)

ولسنا هنا بصدد تأريخ هذه الاتصالات بالقدر الذي نسعى فيه إلى إلقاء نظرة سريعة تفي بالغرض لموضوع هذا المبحث وهو: "إعلان المبادئ" الذي وقع بين منظمة التحرير الفلسطينية، وحكومة دولة إسرائيل في 13 سبتمبر/ أيلول 1993م في واشنطن.

يشير دافيد بن غوريون إلى زيارة قام بها "موسى شاريت" إلى لبنان، واجتمع بالزعيم اللبناني رياض الصلح الذي أصبح رئيساً لوزراء لبنان فيما بعد، وقد وعد رياض الصلح باستكمال المحادثات بصورة سرية في فلسطين، حيث وصل إلى القدس في أوائل يونيو/ حزيران 1934، وطلب أن يكون

---

(1) **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام، المجلد الثالث، ص، ك، الطبعة الأولى، دمشق، 1948م.

العرض اليهودي مكتوباً، وأشار إلى أن المحادثات الأولى مع موسى العلمي ورياض الصلح وعوني عبد الهادي قد عززت الاعتقاد بإمكانية التوصل إلى تفاهم شفوي.[1]

وفي شهر أبريل/ نيسان 1934، زار الزعيم الصهيوني وايزمن لبنان، واجتمع مع أمين إده، والبطريك الماروني أنطون عريضة، وتم الاتفاق على تعاون ماروني صهيوني، وأوضح البطريك عريضة في رسالة في 10 أبريل/ نيسان 1934، إلى الجمعيات اليهودية في الأرجنتين يقول فيها: "أما نحن فقد رأينا أن من الواجب الإنساني، والمحبة والاخوة، والعلاقات التاريخية والدينية التي تربطنا بكم، أن نرفع صوتاً عالياً بالاحتجاج على ما نالكم من الاضطهاد، كما أننا مستعدون أن نؤازركم مع ضعفنا في كل ما سيؤول لخير أمتكم، سالكين على درب الإنجيل المقدس، وطريقة البطاركة.[2]

وفي عام 1935، قام المطرانان عقل والمعوشي بزيارة إلى فلسطين، واجتمعا بحاييم وايزمن، وتم الاتفاق على أن يكون لبنان وطناً قومياً مسيحياً، مقابل الاعتراف بفلسطين وطناً قومياً لليهود، كذلك التقى رئيس جمهورية لبنان الأسبق أمين إده في عامي 1936،1941 بحاييم وايزمن عدة مرات، و أعلن إده إلى أنه يتطلع إلى اليوم الذي يقيم فيه لبنان علاقات ودية مع الدولة العبرية عند قيامها في فلسطين.[3]

وفي أثناء زيارة اميل إده لفرنسا في حزيران/ يونيه 1935 تقابل مع وايزمن ووقع معه على تقرير اللجنة الملكية البريطانية التي تجعل من فلسطين أرضاً لإقامة الدولة اليهودية، وبعد التوقيع قال الرئيس اللبناني "لي الشرف أن أهنئ الرئيس الأول لدولة اليهود والتي ناضلت الحركة الصهيونية لاستقلال الشعب اليهودي في أرضه التي خسرها قبل آلفي عام." وطالب إده وايزمان بإقامة علاقة حسن جوار بين دولة اليهود ولبنان.

---

(1) Ben- Gurion: Mytalk With Arab Leader, Keter books, Jerusalem,1972.
(ورد في د. نبيل السمان، **طريق السلام**، دار الكاتب العربي، القاهرة، بدون تاريخ، ص69).

(2) د. نبيل السمان، **طريق السلام**، ص69 – 70.

(3) بدر الحاج، **الجذور التاريخية للمشروع الصهيوني في لبنان**، مصباح الفكر، 1982 (ورد في د.نبيل السمان، **طريق السلام**، ص70).

كذلك قابل ساسون بشارة الخوري عام 1941، وقال بشارة الخوري لساسون: "يوجد بيننا وبينكم حاجز يجب إزالته هو جبل عامل وهناك ضرورة لتفريغ هذه المنطقة من السكان الشيعة الذين يشكلون خطرا على لبنان ، فقد سبق لهم أثناء فترة الاضطرابات في فلسطين أن تعاونوا مع العصابات هناك لتهريب الرجال والسلاح."[1]

وكذلك تم اتصال أبا إيبان مع أمين عام الجامعة العربية عبد الرحمن عزام، في أغسطس/ آب عام 1947 في فندق سافوى بلندن، ودار الحديث بينهما عن خطة للصلح بدل الحرب، وبدل التعلق بالمقاومة اليائسة كما قال آبا إيبان، فقاطعه عزام قائلا إن العالم العربي ليس في مزاج ليتقبل التسوية، إنكم لن تنالوا شيئا عن طريق التسوية أو الأساليب السلمية.[2]

إن أول محاولة للاتصالات مع الملك عبد الله من قبل الوكالة اليهودية كانت في الحصول على اعتراف من أي زعيم عربي بالحق اليهودي، وكذلك اتصل الياهو ساسون مع رئيس وزراء مصر إسماعيل صدقي الذي عرض عليه مشروع التقسيم وقد رفضه، وقد عرض التقسيم على الملك عبد الله أيضاً، وكان الخلاف بين إسماعيل صدقي، والملك عبد الله، هو سبب فشل المبادرة اليهودية في عام 1946، ففي حين رأى الملك عبد الله ضم القسم العربي إلى مملكته أراد رئيس الوزراء المصري إقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب الدولة اليهودية.[3]

وتفيد تصريحات مصادر الخارجية الأمريكية أن الملك حسين اجتمع أربع عشرة مرة مع إيجال آلون، اثنتي عشرة مرة مع آبا إيبان، وثماني مرات مع هيرتزغ، وثلاث مرات مع جولدا مائير، ومثلها مع موشي دايان. ولكثرة هذه الاتصالات واللقاءات والمبادرات، والاتفاقيات فإن مجلس الجامعة العربية وبتاريخ الأول من أبريل/ نيسان 1950، أصدر قراره رقم 292: "انه لا يجوز لأي دولة من دول الجامعة العربية أن تتفاوض في عقد صلح منفرد، أو أي اتفاق سياسي أو عسكري أو

(1) د. نبيل السمان، **طريق السلام**، ص70.

(2) يوسف الخطيب، **المذكرة الفلسطينية**، دار فلسطين، دمشق، 1967، (ورد في د. نبيل السمان، طريق السلام، ص71).

(3) المرجع السابق، ص71.

اقتصادي مع إسرائيل... وأن الدولة التي تقدم على ذلك تعتبر على الفور منفصلة عن الجامعة العربية، طبقاً للمادة الثامنة عشرة من ميثاقها."[1]

2- الاتصالات الفلسطينية السرية:

بعد قيام منظمة التحرير الفلسطينية، كانت بداية الاتصالات الفلسطينية بالقوى اليهودية الديمقراطية، والمحبة للسلام، وكانت هذه الاتصالات صعبة ومقلقة في البداية، ومرفوضة أيضاً لدى قطاع واسع على الساحة الفلسطينية، والعربية كذلك، وكانت من المحرمات لدى حكومة إسرائيل ويعاقب عليها القانون.

وكان هناك من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي من كرسوا حياتهم لهذه الاتصالات، ومنهم من دفع حياته ثمناً لذلك، ويعتبر الدكتور محمود عباس "أبو مازن" الأبرز والأشهر في الصف الفلسطيني وحامل لواء هذه الاتصالات من أجل السلام.[2]

وفي الجانب الفلسطيني أيضاً كان هناك من دفعوا حياتهم ثمناً لتلك الاتصالات أمثال: الشهيد سعيد حمامي، مندوب فلسطين في إنجلترا والشهيد عز الدين القلق، مندوب فلسطين في فرنسا، والشهيد نعيم خضر مندوب فلسطين في بلجيكا، والشهيد عصام السرطاوي الذي كان يعمل في هذا الاتجاه.

وبرغم وعورة هذا الطريق، إلا أن قناعة فلسطينية عليا على مستوى القيادة بأهمية هذا الدور أعطته التواصل والاستمرار.

أما من الجانب اليهودي: فكان هناك أبي ناتان، صاحب إذاعة السلام وكان ضابطاً طياراً في حرب 1948، ورأي هول غارته الأولي على العزل من النساء والأطفال في فلسطين، فرمي حمولته في اليوم التالي في خليج عكا، وقدم استقالته، وكرس حياته للسلام، وقد سجن مرتين، ولكنه أصر على المواصلة.

---

(1) الدكتور نبيل السمان، **طريق السلام**، ص73، 48.

(2) محمود عباس"أبو مازن"، **طريق أوسلو**، ص28 – 33. وللمزيد أنظر: د نبيل السمان، طريق السلام، ص43 وما بعدها.

وكان كذلك الجنرال "متتياهو بيليد"، "ويوري أفنيري" "وأربيه الياف"، قد فتحوا قناة اتصال مع منظمة التحرير الفلسطينية عبر الشهيد عصام السرطاوي، و كذلك "حركة السلام الآن" والسيدة "سيمون بيتون" وهي يهودية مغربية. وكذلك "شلومو الياز" الأستاذ الجامعي والموظف الكبير في الوكالة اليهودية. وكذلك "سيرج بوردوغو" رئيس الطائفة اليهودية المغربية، "ونعيم جلعاوى" رئيس طائفة اليهود الشرقيين في أمريكا. وكذلك "أندرية أزولاي" رئيس جمعية حوار وهوية، وفي لقاء في طليطلة بأسبانيا في 1989/7/5 حضر أكثر من أربعين شخصية يهودية شرقية من إسرائيل وخارجها.

كانت الاتصالات الفلسطينية تتم مع قوي السلام الإسرائيلي حتى عام 1977م. وعندما عقدت الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الفترة من 12 - 22 مارس/ آذار 1977، صدر قرار عن المجلس يشير إلى أهمية العلاقة والتنسيق مع القوي اليهودية الديمقراطية والتقدمية.

وكانت الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، والتي عقدت في القاهرة في مطلع يونيه/ حزيران 1974 تهدف إلى تبنى برنامج مرحلي يؤهل منظمة التحرير الفلسطينية كي تكون طرفاً فاعلاً في التسوية. وأقرت الجلسة الختامية التي انعقدت في 8 يونيه/ حزيران 1974 البرنامج السياسي المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية والذي يطلق عليه "برنامج النقاط العشر."[1]

أتاح هذا البرنامج الذي أنهي مرحلة تاريخية بكاملها إلى إفساح المجال في الدورة الثالثة عشر للمجلس الوطني لأتخاذ قرار الاتصال بقوي السلام.

ولقد تم تأكيد هذا القرار في الدورات اللاحقة: في الدورة الخامسة عشرة، والسادسة عشرة، والثامنة عشرة، والتاسعة عشرة.

---

(1) انظر نص **البرنامج السياسي المرحلي في الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1947**، ص210 - 211، وكذلك انظر: حوار مع محمود عباس أبو مازن "**حلول كثيرة لمسألة اليهودية ولا حل للمشكلة الصهيونية**"، شئون فلسطينية، العدد 68 - 69 يوليو/ تموز - أغسطس آب، 1977، ص78 - 92.

وأكد ذلك أيضاً المؤتمر العام الخامس لحركة فتح الذي عقد في تونس في 3 أغسطس/ آب 1989، وبهذا أصبحت الاتصالات بعد عام 1977 مغطاة بقرار رسمي شرعي من أعلى سلطة تشريعية ونص القرار:

"يقرر المؤتمر دعوة اللجنة التنفيذية لوضع خطط بفتح خطوط اتصال فلسطينية مع الدوائر اليهودية أو الإسرائيلية المؤيدة لقضيتنا ولفكرة دولة فلسطينية مستقلة."[1]

كانت هناك عدة قنوات سرية للاتصالات منها القناة التي يتولاها محمود عباس أبومازن بنفسه مع مجموعات اليسار الإسرائيلية، وعلى رأسهم "شولاميت ألوني"، وكذلك الصحفي الإسرائيلي "يوري أفنيري"، والكاتب الفلسطيني "أميل حبيبي"، وكانت هناك قناة أخري طرفها الفلسطيني "وليد الخالدي" الأستاذ بجامعة هارفارد الأمريكية، وطرفها الإسرائيلي "آبا إيبان" وقد رتب هذا القناة جورج شولتز، وكذلك كانت هناك قناة في القاهرة يتولاها "سعيد كمال" سفير فلسطين السابق في القاهرة، للالتقاء بزوار القاهرة من الشخصيات الإسرائيلية الهامة بتشجيع من المستشار أسامه الباز.[2] وكان العارفين بهذه القناة من المسئولين المصرين يلحون على منظمة التحرير الفلسطينية بقبول قراري مجلس الأمن رقم 242، 338، ونبذ الإرهاب.

وكانت هناك أيضاً قناة سرية هامة يتولاها "بسام أبو شريف". وكانت أيضاً هناك لجنة في تونس بإشراف محمود عباس أبو مازن تتابع عمل هذا القنوات، كان كل طرف يريد أن يتعرف على رأي الطرف الآخر.[3]

قام وزير الخارجية السويدي "ستين أندرسون" بدعوة شخصيات فلسطينية إلى ستوكهولم يوم 21 نوفمبر/ تشرين الثاني 1988 من منظمة التحرير الفلسطينية وكذلك شخصيات يهودية أمريكية وهم: خالد الحسن، وهشام مصطفي، وعفيف صافية، ويوجين مخلوف ممثل فلسطين في

---

(1) محمود عباس، **طريق أوسلو**، ص28.

(2) محمد حسنين هيكل، **سلام الأوهام**، الكتاب الثالث، دار الشروق، الطبعة الأولي، القاهرة، 1996، ص199 – 203.

(3) محمد حسنين هيكل، **سلام الأوهام**، ص199 – 203.

ستوكهولم وريتا هاوزر، وستانلي شاينباوم، ودرورا كاس، ووقع الطرفان بياناً حوى نقاط إيجابية وظل هذا البيان سراً.

ودعت الحكومة السويدية الرئيس أبو عمار بإلحاح لزيارتها بأسرع وقت ممكن وتمت الزيارة يوم 26 ديسمبر/ كانون الأول 1989، وكان وزير الخارجية السويدية يحمل مقترحاً من وزير خارجية الولايات المتحدة وهو عبارة عن بيان تصدره منظمة التحرير الفلسطينية، وبيان آخر يصدر عن الإدارة الأمريكية.

ولقد بقي الحديث مع الولايات المتحدة عبر السويديين سراً، وكانت منظمة التحرير الفلسطينية غير موافقة على صيغة شولتز، واقترحت مجموعة تعديلات لها.[1] وبعد التعديلات أصبح البيان المقترح من منظمة التحرير الفلسطينية يحوي: أنها على استعداد للتفاوض مع إسرائيل على قاعدة 242، 338 وأنها تتعهد بالعيش بسلام مع إسرائيل، وتدين الإرهاب، وما يكفي لإرضاء الشروط الأمريكية، وعلى العموم بعد أخذ ورد وتعديلات وافق الأمريكان على فتح حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية.

وكانت هناك أيضاً قناة خلفية مع حزب الليكود وقد بدأت الحكاية كما يرويها محمود عباس في يوم 4 يوليو/ حزيران 1987 في بيت "موشيه عميراف"، رجل الليكود القريب جداً من "اسحق شامير" وبحضور "سري نسيبة"، و"صلاح زحيفه"، ودار الحديث حول الحل المفضل للقضية الفلسطينية، وكان "دافييد إيش شالوم" قد اقترح في كتابه "الرعب والأمل" إقامة كيان فلسطيني غير مسلح في الضفة الغربية وقطاع غزة، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية. هذا الأفكار أتفق إيش شالوم وعميراف على تسويقها، الأول يسوقها لدي الفلسطينيين والثاني لدي حزب حيروت.

---

(1) محمود عباس أبو مازن، **طريق أوسلو**، ص47، 48، 49 (نستعين هنا بما يرويه الدكتور محمود عباس لأنه اكثر من يعرف هذه الاتصالات ويقوم برسم سياستها، ويتحمل مسئوليتها عبر سنوات طويلة، فهو المرجع الأكثر دقة وتحديداً ومسئولية، وعلى حد ما نعلم حتى الآن فإن الطرق الإسرائيلي أو الأمريكي لم يقيم بتوضيح كثير من القضايا الغامضة في هذه الوقائع لأنها تمت على أعلى مستوى من القيادة في الجانبين. ويعتبر كتاب أبو مازن المرجع في هذا الشأن الذي أخذ عنه معظم من كتبوا حول هذه المسألة وقد لمسناه مما بين أيدينا من المصادر.

وعندما عرضت هذه أيضاً حملها "نسيبة" و"زحيفة" إلى فيصل الحسيني لكي يتم اللقاء الثاني في بيت سري نسيبه في قرية أبو ديس يوم 12 يوليو/ تموز 1987، وحضر اللقاء شالوم وعميراف وفيصل الحسيني، وناقشوا أفكار الدولة الفلسطينية وحول مختلف القضايا.

وفي اللقاء الثالث في معهد الدراسات العربية في 30 يوليو/ تموز 1987 حضر الأربعة أنفسهم، وقال "عميراف" إن عضوي الكنسيت "أهودا أولمرت" "ودان ميريدور" سينضمان للمحادثات فيما بعد.

وفي اللقاء الرابع في 22 آب/ أغسطس 1987 وضعت الصيغ لورقة تفاهم تكون أساساً للنقاش بين القيادات، وطرحت إمكانية سفر "عميراف" إلى جنيف للقاء الرئيس عرفات وقد تحدثوا في هذا اللقاء عن كل شئ جوازات السفر، والعملة، والسفارات، وكأن الأمر اتفاقية سلام كاملة.

اللقاء الأخير الذي تم في 22 أغسطس/ آب 1987 في فندق Orient House الذي تمتلكه عائلة الحسيني، حيث قال "عميراف" أن الورقة التي أعدها سلمها إلى أعضاء مهمين في وفد رئيس الحكومة المغادر إلى رومانيا وتحتوي الورقة على تسوية مرحلية، وكيان منزوع السلاح، والعاصمة تكون القدس الشرقية، وعلاقة كونفدرالية مع الأردن، وتسيطر إسرائيل بعد انسحابها من التجمعات السكانية على نقاط إستراتيجية على نهر الأردن.

عندما ذهب "إيش شالوم" إلى جنيف والتقي الرئيس عرفات، وسأله إذا كان على استعداد أن يعطي رسالة تتضمن نفس الشروط الواردة في الورقة سأله عرفات إن كان "شالوم" مندوباً عن الحكومة الإسرائيلية، ولما نفي ذلك قال عرفات إنه ليس هاوياً سياسياً.[1]

وعلى وجه العموم، فقد تمت محاولات مع "شارون" ومحاولة "ديفيد كمحي" الذي ينتمي إلى تكتل الليكود، وهو من أصل إيراني وهو كذلك من الأسماء المشهورة في عالم الموساد، ولم تسفر محاولاته عن شئ، وكانت تكشف دائماً في وقت مبكر.

---

(1) محمود عباس، طريق أوسلو، ص61 - 69.

وهناك محاولات أخرى تمت في أوائل ديسمبر/ كانون الأول 1992، للاتصال بالليكود، وفتح قناة خلفية للمفاوضات المتعثرة في واشنطن في هذه الأثناء بدأت قناة أوسلو عملها، وكان قبل ذلك وعلى خط آخر اتصالات غير مباشرة مع حزب العمل، وكان "عبد الوهاب الدراوشة" هو الذي بدء مساعيه في 12 أبريل/ نيسان 1989 عندما حضر إلى تونس يحمل مشروعاً سياسياً، وأن هذا المشروع من صنع "اسحق رابين"، وأن هذه الخطة التي قدمها "اسحق رابين" لا تختلف كثيراً عما تم التوصل إليه في أوسلو بعد أربع سنوات.

وفي 1992/4/10، التقي "سعيد كنعان" أحد أعضاء حركة فتح البارزين في الأرض المحتلة والذي كان على صلة مع أحد أعضاء الكنيست المقربين من "اسحق رابين"، التقي بشخصية كبيرة من طرف "اسحق رابين" وأبلغه رسالة من القيادة الفلسطينية تحتوي علي ثلاث نقاط:

1- نحن مسرورون من برنامجكم الانتخابي.

2- ماذا تطلبون منا لنقدمه إليكم، ونحن مستعدون لعقد اتفاق.

3- نحن نرغب في ترتيب لقاءات على مستوى (Y. R) أومن يفرزه لذلك. وجاء الجواب من خلال ورقة مكتوبة باللغة العبرية، وقامت تلك الشخصية الكبيرة بترجمتها، وإملائها عليه باللغة الإنجليزية، وقبيل الانتهاء من الرسالة، حضر اسحق رابين لدقائق معدودة لإعطاء انطباع أنهم جادون، ولإبلاغه بما يلي رداً على رسالة القيادة الفلسطينية:

1- نحن جادون.

2- يجب أن لا يكون هناك أي تسريب إطلاقا لهذه الاتصالات.

3- أنا مستعد لبحث رسائل أخري.

4- انتبهوا لكل كلمة تقولونها ونحن نتابع كل تصريحاتكم، ويجب بذل جهد حقيقي لضبط كل إنسان فيما يصرح فيه.[1]

(1) المرجع السابق، ص93 - 104.

وذكرت الشخصية الكبيرة الملاحظات التالية وأهمها:

1- نحن جادون ونعني ما نقول.

2- نحن نفترض أن ياسر عرفات يعلم كل شئ، وأنه وراء هذا الاتصال.

3- نحن نفهم أن أربعة منكم فقط يعرفون عن هذه الاتصالات وهم أنت وأنا وياسر عرفات ومحمود عباس وسعيد كمال، ومن جهتنا: اسحق رابين وتلك الشخصية.

4- ولن نسمح بقناة ثانية.

5- إذا حصل أي تسريب سنقوم بنفي ذلك، ونحملكم مسئولية الفشل. ونأمل أن تبقي الاتصالات بصورة سرية مطلقة، ونأمل ونفترض أنكم جادون.

وكان الرد الفلسطيني المرسل من القيادة الذي حمله سعيد كنعان بتاريخ 20 أبريل/ نيسان 1992، مفاده أن أبا عمار يعلم عن جميع هذه الاتصالات ويدعمها، قرأنا رسالتكم ونحن متفقون معكم على مضمون ما ورد في رسالتكم، ونسير في العملية السياسية بجدية كاملة.

ويبدو أنه حدث تسريب لمجلة فرنسية مما جعل رابين يبدو غاضباً وبعث برسالة عبر الشخصية تلك حملها سعيد كنعان، وفيها غضب شديد بسبب ما ورد في المجلة، بأن هناك اتصالات سرية بين رابين وعرفات.

وقد حوت الرسالة أكثر من 16 نقطة هامة، وبعد نجاح رابين بعثت القيادة الفلسطينية رسالة أخري هامة، علماً أن القيادة الفلسطينية نفت على الإطلاق قيامها بتسريب الخبر، وأن خصوم رابين هم الذين فعلوا ذلك. وارفق مع الرسائل ملحق يوضح الموقف الفلسطيني في مسألة الحكم الذاتي في المرحلة الانتقالية.[1]

(1) المرجع السابق، ص93 - 104.

بداية البداية:

يقول محمود عباس عن بداية البداية في اتفاق أوسلو أنه على هامش اللقاء الذي عقد في 3ديسمبر/ كانون الأول 1992 في لندن للجنة القيادة الخاصة بالمفاوضات المتعددة الأطراف أن فيصل الحسيني وحنان عشراوي وعفيف صافيه ممثل المنظمة في لندن طلبوا من أبي علاء اللقاء مع "يانير هيرشفيلد" عضو حزب العمل والأستاذ في جامعة تل أبيب، والذي يقدم نفسه على أنه مستشار لكل من "شمعون بيريز" وزير الخارجية الإسرائيلية ونائبه "يوسي بيلين". وتم اللقاء وانصب الحديث على القضايا السياسية الخاصة بمفاوضات واشنطن.

وحمل "أبو علاء" إلى تونس تقريراً حول اللقاء إلى الرئيس ياسر عرفات الذي أحاله إلى أبو مازن، وتمت القناعة أن "هيرشفيلد" يريد أن يفتح قناة للاتصال، غير قناة واشنطن.

وفي يوم 7 ديسمبر/ كانون الأول 1993 التقي "أبو علاء" و"أبو مازن"، وكان القرار بمتابعة الحوار في النرويج حسب اقتراح "هيرشفيلد" ولم يصدق أحد أن "هيرشفيلد" مجرد أستاذ جامعي يبحث عن الحقيقة، فلقد كان لدينا معلومات كاملة حوله، وتم أخذ كافة الاحتياطات بجعل الأمر يبقي سرياً، وعندما أبدى أبو علاء تخوفاً من أن يكون وحده في الحوار مع الإسرائيليين، اقترح أن يكون معه حسن عصفور، وخاصة أن حسن عصفور سكرتيراً للجنة الخاصة بالمفاوضات وينتمي إلى الحزب الشيوعي الفلسطيني، وهو عضو في لجنته المركزية.

ووقع الاختيار على السيد "ماهر الكرد" ليكون ثالث أعضاء الوفد حيث يتقن اللغة الإنجليزية، وقد عمل مستشاراً اقتصادياً في دائرة "أبو علاء" ثم أنتقل للعمل مع الرئيس عرفات.

ويقول أبو مازن أنه عكف على دراسة الوثائق التي تبادلها الفريقان الفلسطيني والإسرائيلي في مفاوضات واشنطن، وأنها غلبت عليها الحرفية السياسية، ومن هنا بدأ التفكير بأسلوب آخر لقناة أوسلو في الدخول مباشرة إلى المضمون، ووضع أبو مازن أفكاراً يمكن أن تكون أساساً لإعلان مبادئ، وأخفى هذه الأفكار حتى يتم بحثها مع الخارجية المصرية، وأن الخارجية المصرية أجرت بعد الإطلاع عليها بعض التعديلات، وتكونت هذه الأفكار من عشرة نقاط. وكذلك تم عرض هذه

النقاط بطريقة غير مباشرة على وفد يهودي أمريكي، وهم من المقربين إلى شمعون بيريز، ويقومون بزيارة إلى تونس، أبدى الوفد إعجاباً بهذه النقاط.[1]

الوثيقة: وتشتمل الوثيقة التي وضعها أبو مازن على عشرة نقاط تتلخص في:

1- التوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل عبر مباحثات مباشرة على أرضية القرارين 242، 338.

2- نطاق السلطة الانتقالية تشمل الأراضي المحتلة عام 1967، ويتم الاتفاق على بحث الإستثناءات بولاية قرار 242، 338، ومبادئ القانون الدولي.

3- تمارس السلطة الانتقالية الفلسطينية، كافة السلطات التي يتفق على نقلها إليها.

4- يتم اختيار السلطة الانتقالية بالانتخاب العام والحر المباشر من قبل جميع السكان الفلسطينيين وحسب إحصائيات 4 يونيه/ حزيران 1967.

5- تتولى جهات دولية يتفق عليها مراقبة عملية الانتخابات ونقل السلطة.

6- تنشأ لجنة مشتركة ثنائية لبحث القضايا المشتركة وفض المنازعات.

7- تشكيل لجنة تحكيمية، تحال إليها كافة الأمور المختلف عليها من لجنة فض المنازعات وتتكون من راعي المؤتمر ومصر والأردن والأمم المتحدة ويضم لها ممثلان عن السلطة الانتقالية وحكومة إسرائيل.

8- إن قضايا الأمن تتطلب دراسة منطلقة من توفر النوايا الحسنة لدى كافة الأطراف، بما يعطي الأمن مفهوماً إيجابياً.

9- يبدأ الطرفان ببحث المرحلة النهائية بعد سنتين من تطبيق المرحلة الانتقالية، وفي كل الأحوال تبدأ في موعد لا يتعدى بداية السنة الثالثة من تطبيق الاتفاق.

---

(1) المرجع السابق، ص178 - 196.

10- ودون الإجحاف بالمرحلة النهائية، يتم بشكل غير رسمي دراسة إمكانية إنشاء اتحاد كونفدرالي للبحث في أفضل السبل والوسائل المناسبة لاستقرار المنطقة وإشاعة السلام.[1]

حمل الوفد الفلسطيني المسافر إلى أوسلو معه هذه الوثيقة التي تعتبر أقرب ما تكون إلى إعلان مبادئ أو أساساً لإعلان مبادئ كما عبر عن ذلك أبو مازن.

وكان من المفترض أن يشمل أساس الإعلان بنداً عما ستؤول إليه المرحلة النهائية، أو يتضمن أساس الإعلان بنداً عن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وحسب قرارات الشرعية الدولية.

الجولة الأولى: (20-22 يناير/ كانون الثاني 1993):

لقد اختار النروجيون مدينة ساريسبوغ التي تبتعد حوالي مائه كيلومتر عن أوسلو لتكون بداية اللقاء الفلسطيني – الإسرائيلي، وكان حاضراً عن الجانب الإسرائيلي "يابنر هيرشفيلد"، "ورون بونديك" ولم يوضح الاثنان علاقتهما بالخارجية الإسرائيلية، ولكنهما ألمحا إلى أن علاقة ما تربطهما بنائب وزير الخارجية يوسى بيلين الذي دفعهما إلى هذا اللقاء، وعلى العموم كانت بداية ضعيفة مثل كل البدايات.

وكان الأخ أبو علاء قد كتب قبل أن يغادر تونس كل ما يريد أن يقوله للجانب الإسرائيلي، وحديث أبو علاء في هذه الجلسة لم يركز على نقطة معينة، بل طرح مع التوسع محتوى الوثيقة التي قدمها له الأخ أبو مازن قبل سفره إلى النرويج.

وعلى العموم يتضح من محضر اللقاء في 21 يناير/ كانون الثاني ملاحظتين هامتين أولهما: أن "هيرشفيلد" و"بونديك" ليسا بعيدين عن وزارة الخارجية، وثانيهما أن "يوسي بلين" عضو الكنيست ونائب وزير الخارجية يدعمهما ويمنحهما تأييده وثقته، وكان هناك أيضاً مؤشر هام إلى

(1) المصدر السابق، ص184 - 185.

وجود "شمعون بيريز" على الخط. وعلي العموم كانت الجلسة الأولي تعطي الانطباع للقيادة الفلسطينية بضرورة التواصل.

الجولة الثانية: (11 فبراير/ شباط 1993):

كانت بداية الحديث في هذه الجلسة للجانب الإسرائيلي الذي ركز على مواضيع أساسية في إعلان المبادئ، مثل المرجعية والمجلس والانتخابات والقدس و الولاية، والحديث عن الانسحاب من غزة، والتنمية الاقتصادية.

وأوضح "يانير هيرشفيلد": يوجد تفاهم حول إحراز تقدم في اللقاء الماضي، وقد تمكنا أن نفهم منكم رسالتين:

النقطة الأولى: أنتم تريدون عملية السلام، ولكن في نهاية المطاف لن تنشأ دولة فلسطينية الآن، وأما تترك للتطورات اللاحقة، كما أن دور المنظمة سيكون مباشراً وعلنياً بعد سنوات.

النقطة الثانية: أنكم تتفهمون الصعوبات التي نواجهها، وأنكم على استعداد لإبداء بعض المرونة لإنجاح العملية، الأمر الذي يعني أنكم على استعداد للنزول تحت الماء ثم الصعود تدريجياً في فترة لاحقه.

وعندما قال أبو علاء: أن رسالة التطمينات الأمريكية أكدت على مشاركة سكان القدس، رد عليه هيرشفيلد: إذن... خذوا موضوع مشاركة القدس من الأمريكيين مباشرة وليس منا.... لأن الحكومة الإسرائيلية ستسقط إذا وافقت على مشاركة سكان القدس.[1] ويبين محضر الجلسة الذي بين أيدينا أن مستوى الحوار في أوسلو أفضل بكثير من حوار مدريد وأسرع، وان ارتياح الجانبين بعيداً عن الشكليات في واشنطن ساهم في انطلاق الحوار، مع بقاء محاولات التهرب في بعض الأحيان من

(1) أبو مازن، **طريق أوسلو**، ص196 – 204. وللمزيد أنظر:طلال أبو عفيفة، **الدبلوماسية والإستراتيجية في السياسة الفلسطينية**، الطبعة الأولي، القدس، 1998، ص558 وما بعدها. وكذلك انظر: أمين محمود عطايا، **أقل من دولة واكثر من حكم ذاتي**، المنارة، الطبعة الأولى، بيروت، دمشق، 1995، ص162 وما بعدها.

مسائل هامة مثل الوقف لعمليات الاستيطان، أو القدس، وعودة المبعدين ومعاناة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

الجولة الثالثة: (20 مارس/ آذار 1993):

تحدث الإسرائيليون في هذه الجلسة عن قرب تحقيق نقطة تحول جدية تنقلنا من حالة العداء إلى حالة الصداقة والتعاون، وأكدوا أن الأولوية لديهم للمسار الفلسطيني، ثم المسار السوري، وتحدثوا كذلك عدم وصولنا إلى اتفاق مع وزير الخارجية الأمريكية كريستوفر حول 242، 338 وأنه كان بالإمكان الوصول إلى افضل من ذلك، وكذلك تم الحديث عن القدس وكذلك تناول الحديث عن تعدد الاتصالات وأبدى الإسرائيليون رغبتهم أن يتم التنسيق فقط عبر قناة أوسلو.

أما الوفد الفلسطيني فقد أكد على ضرورة مشاركة المصريين الذين بدءوا يطلعون أولاً بأول على الوثائق وان الذين كانوا يطلعون هم: "عمرو موسى"، والدكتور "أسامة الباز" وأعلن الوفد الفلسطيني بأنه لا يمكنه التوقيع على أية اتفاقية دون النص علي القدس. و رد "هيرشفيلد" علينا أن نجد طريقة لتمرير ذلك وعلينا أن نجد لغة خاصة عند الحديث عن القدس. وتم الحديث كذلك حول بند نطاق السلطة، وتساءل أبو علاء حولها: هل تريدون فترة انتقالية لاختبار النوايا؟ أم أنكم تريدون فرض الأمر الواقع والإلحاق؟ إذا كان كذلك فإن هذا يدمر عملية السلام، وأوضح هيرشفيلد أن حدود السيادة الإسرائيلية اليوم هي الخط الأخضر (أي حدود ما قبل عام 1967) وأن الحكومة الإسرائيلية لا تريد الإلحاق، وانتهت الجولة باستعراض للوثيقة التي أعدت لتكون مشروع إعلان مبادئ. و أعلن "هيرشفيلد" في الجلسة أنه سيعود إلى إسرائيل حاملاً تلك الوثيقة.

وفي نهاية محضر الجلسة كتب الوفد الفلسطيني جملة من الملاحظات المختصرة حول موقف الإسرائيليين والنروجيين والأمريكيين وهي على النحو التالي:

أولاً: ملاحظات تتعلق بالطرف الإسرائيلي:

هذه الوثيقة معدة من قبل السيد شمعون بيريز شخصياً، والمقصود هنا الوثيقة التي أحضرت معهم قبل التعديلات، وأن رابين على إطلاع بما يجري ولكنه ليس على إطلاع بكامل التفاصيل،

وطاقم الخارجية المختص والمعني فقط بتبني إتمام هذه القناة الخلفية، وداعم لنتائجها. لقد أثبتت منظمة التحرير الفلسطينية أنها شريك مؤهل، نتوقع ولا نعارض عودة القيادة الفلسطينية من تونس إلي القطاع، سيقدمون في اللقاء القادم وثيقة حول تصورهم لترتيبات انسحابهم المبكر من غزة، أعربوا عن اهتمام مصر وسيسافر رئيس وفدهم إلى القاهرة.[1] هذه جملة من الملاحظات التي كتبها الوفد الفلسطيني عن الإسرائيليين، وتبين علم القيادة إسرائيلية على أعلى مستوى بقناة أوسلو وأن وزارة الخارجية تتبنى هذه القناة بحماس واضح مقارنة بمحادثات واشنطن في مؤتمر مدريد.

ثانياً: ملاحظات تتعلق بالطرف الأمريكي:

هم على اطلاع بهذه القناة على مستوى وزير الخارجية، الذي عبر عن اهتمامه وتشجيعه. سيتوجه مندوب من وزارة الخارجية النروجية إلى واشنطن حاملاً الوثيقة الأخيرة، بناء على دعوة خطية من وزارة الخارجية الأمريكية.

ثالثاً: ملاحظات تتعلق بالطرف النرويجي:

تبذل جهود كبيرة من قبل وزير الخارجية ونائبه وشخصين آخرين من الوزارة لتأمين كل التسهيلات، والدعم اللازم لهذه القناة، هم على اتصال دائم مع الأطراف جميعها، أعربوا عن تفاؤلهم الكبير.

ما بين الجلستين الثالثة والرابعة جرت اتصالات بين القيادة الفلسطينية وبين المسئولين النرويجيين. وقد ابلغ نائب الوزير النرويجي "تيري لارسون" في 10 أبريل/ نيسان 1993 تلفونياً القيادة الفلسطينية بأن:

عقد مندوبهم اجتماعات مع بيريز وبيلين بالأمس، وان رابين التقي عدة مرات مع بيريز لمناقشة الاتفاق، وقال رابين أن هذه القناة هي أهم حدث، وأن المفاوضين هم الآن مفوضون تماماً. ويمكن اعتبار الاتفاق إطاراً مقبولاً تماماً، وبيريز ورابين يعتبرون منظمة التحرير الفلسطينية أهم شريك،

(1) المصدر السابق، ص208 - 209.

وقد التقوا بالأمريكان، وبحثوا معهم في التفاصيل، وهم يشعرون بأهمية هذه الاتصالات، وبأنها القناة الأهم. وكذلك يرغب الأمريكان أن تظل أوسلو هي القناة.[1]

الجولة الرابعة: (30 أبريل/ نيسان 1993):

كان النرويجيون يغيرون باستمرار مكان الاجتماع، وانتقلت هذه الجولة إلى "هولمين كولين بارك"، وهو مكان منعزل بعيداً عن الناس وتحيط بالمكان غابة واسعة، وقد فرض هذا الوضع على الوفدين ليبقيا معاً ساعات العمل وساعات الراحة، وكثيراً ما كان يجري الحديث بحرية وصراحة وحميمية كما يقول أبو مازن.

وفي هذه الجولة قال "يائير هيرشفيلد" أنه قد تحقق الكثير، فقد باركتها الولايات المتحدة، وحصلتم على الدعم المصري، وحققنا قدراً كبيراً من مباركة رابين لمواصلة العمل من خلال هذه القناة.

وعندما قال هيرشفيلد نحن لم نتفق تماماً بعد، لقد قمنا بتطوير الوثيقة هنا، لكننا بصراحة بحاجة إلى مزيد من التفكير حولها، والي مشاركة دائرة أوسع.

ورد أبو علاء: إلى متى سننتظر؟ فرد هيرشفيلد موضحاً انه في لقاء أسامة الباز مع رابين قال الباز: إنه لا يمكن للفلسطينيين أن ينتظروا إلى ما لانهاية. فسأله رابين كم المدة التي تراها؟ فأجاب الباز: "ستة أسابيع، فقال رابين: نحن بحاجة إلى وقت اكثر لترتيب أوضاعنا الداخلية، واقترح رابين سيناريو للعمل خلال الأسابيع الستة القادمة عبر المراحل التالية: الأسبوع الأول يواصل الوفد المحادثات في واشنطن بدون تصعيد والأسبوع الثاني: نحن بحاجة إلى أسبوع أو عشرة أيام لمناقشة الوضع من جانبنا في إسرائيل. والأسبوعان التاليان لعرض الاتفاقية على الأمريكان بصيغتها النهاية، الأسبوعان الاخيران، يطرح الأمريكان الوثيقة في واشنطن كحل وسط، ويتم التفاوض لمدة أسبوعين.

---

(1) المصدر السابق، ص11.

الجولة الخامسة : (8 مايو/ أيار 1993) :

كانت هذه الجولة وقفه لإعلان مبادئ علي ضوء المناقشات التي تمت في الجولات السابقة، وخلاصة للجولات الخمس الأولي تم وضع:

مبادئ لتفاهم إسرائيلي- فلسطيني :

إن المبادئ لتفاهم إسرائيلي – فلسطيني تتضمن الوثائق الثلاثة التالية هي: DOP (إعلان المبادئ) CWP (برنامج للتعاون والعمل والخطوط المواجهة لخطة مارشال).

أولاً : مسودة DOP (إعلان المبادئ) :

ونستطيع أن نوجز ما جاء كما يلي:

1- هدف المفاوضات بين الجانبين هو التوصل إلى اتفاق لإقامة سلطة حكم ذاتي إنتقالية لفترة مرحلية تؤدي إلى تسوية دائمة على أساس قراري 242، 338.

2- تجري انتخابات سياسية عامة، حرة ومباشرة تحت إشراف دولي.

3- ستشكل الانتخابات لإقامة المجلس الانتقالي، خطوة تمهيدية إنتقالية باتجاه تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة.

4- ستغطى ولاية المجلس الانتقالية أرض الضفة الغربية وقطاع غزة مباشرة بعد التوقيع على إعلان المبادئ، ستبدأ المرحلة الانتقالية ذات السنوات الخمس، ستجرى مفاوضات الوضع النهائي في اقرب وقت ممكن بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية لتغطي جميع القضايا المتبقية، بما فيها القدس، اللاجئون، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، السيادة، الحدود، و أية قضايا أخري ذات اهتمام مشترك.

5- مباشرة بعد التوقيع علي إعلان المبادئ، سيبدأ نقل السلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية، والإدارة المدنية الإسرائيلية إلى الفلسطينيين.

6- سيتم فوراً إنشاء لجنة أرض فلسطينية، ولجنة مياه فلسطينية.

7- سيقوم المجلس الانتقالي الفلسطيني بإنشاء قوة شرطة قوية.

8- سيتم إنشاء عدة مؤسسات فلسطينية من اجل النهوض بالاقتصاد.

9- سيخول المجلس الانتقالي بالتشريع.[1]

10- سيتم إنشاء لجنة ارتباط إسرائيلية – فلسطينية تتعاطى مع جميع قضايا الخلاف والاهتمام المشترك.

11- بعد التوقيع على إعلان المبادئ ستبدأ مفاوضات إسرائيلية - فلسطينية حول إعادة تموضع القوات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاه غزة.

12- سيتم إحداث لجنة تحكيم تحال إليها جميع القضايا الخلافية.

وسيوقع الراعيان كشهود على إعلان المبادئ والمساعدة في متابعة تنفيذه.

ثانياً: برنامج للتعاون والعمل الإسرائيلي - الفلسطيني(CWP):

سيترافق إعلان المبادئ الإسرائيلي – الفلسطيني مع برنامج للتعاون الإسرائيلي - الفلسطيني (CWP) متفق عليه ويتضمن برامج مشتركة لتطوير المياه، وتطوير الكهرباء، والطاقة، وبرنامج تطوير مالي وإقامة بنك فلسطيني وبرنامج لتطوير النقل والاتصالات، وإنشاء منطقة تجارة حرة، وبرنامج تنمية صناعية، وبرنامج لتنظيم العمل، وبرنامج لحماية البيئة وبرنامج وخطة أمنية متفق عليها.

ثالثاً: الخطة الموجهة لأعداد "خطة مارشال" للضفة الغربية وقطاع غزة والمنطقة:

وهذه الخطة ستلزم الدول السبعة الكبار، والدول الأخرى الأعضاء في المفاوضات متعددة الأطراف، والأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الأوربية بتحضير مبادرة خطة مارشال للضفة الغربية

(1) المرجع السابق، ص220 - 225.

وقطاع غزة، كما سيقوم الفلسطينيون بجمع مساعدات إضافية هامة من الدول العربية، وتعتمد خطة مارشال على برنامج فلسطيني للتنمية الاقتصادية، وعلى برنامج تنمية اقتصادية إقليمية.

الجولة السادسة: (21 مايو/ أيار 1993):

التطور الإيجابي في هذه الجولة هو إضافة شخص ثالث إلى الوفد الإسرائيلي وهو "أوري سفير" مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية.

وأهم ما قاله أوري سفير هو: أن القيادة الإسرائيلية تتابع هذه القناة وحريصة علي سريتها، لم نكن نتصور أننا يمكن أن نبدأ بهذه السرعة دون وسيط وأبدى إعجابه بالمنهج الشمولي مع القضايا، وتجنب التركيز على القضايا المعنية.[1]

قام بعرض سياسة حكومة العمل الجديدة والتي تتلخص:

1- وقف 90% من النشاط الاستيطاني.

2- وقف الإعانات الحكومية بمئات الملايين من الدولارات للاستثمار في المستوطنات.

3- الإفراج عن بعض المعتقلين وإعادة بعض المبعدين.

4- رغبة الحكومة العمالية في حل القضية الفلسطينية، وعدم الرغبة في التحكم بمصير شعب آخر.

5- الديمقراطية في المنطقة بشكل عام ولدي الفلسطينيين بشكل خاص إحدى ضمانات إسرائيل الأمنية.

6- وتساءل حول قدرة المنظمة على تطبيق الاتفاق.[2]

وأبدى أنه لا حاجة لتدخل الأمريكان. واقتصرت هذه الجولة على ذلك التطور في إضافة عضو رسمي من الحكومة إلى وفد التفاوض الإسرائيلي.

---

(1) لمرجع السابق، ص226 - 227.

(2) المرجع السابق، ص227 - 228.

الجولة السابعة : (13 يونيه/ حزيران 1993) :

وحدث تطور آخر في هذه الجلسة إذ انضم شخص رابع هو "يونيل زينغر"، ولوحظ أنه مكلف من رابين شخصياً. وكان زينجر المستشار القانوني للوفد الإسرائيلي في فض الاشتباك الأول والثاني مع المصريين، وعمل مع فريق كامب ديفيد في طابا، ويعتبر إضافة نوعية للفريق الإسرائيلي وهذا يعني مشاركة فعالة لمركز صنع القرار الإسرائيلي، ودخوله معناه مرحلة جديدة في أوسلو وأن رابين قرر أن يدخل بثقله كله في هذا الاتفاق، وهذا التطور الجديد غير المنهج السابق، والعودة تقريباً إلى البداية ويقول "زينغر": "إن تقويم رابين للمشروع من حيث البناء جيد، والهيكل ممتاز، ولكن ألوانه غير واضحة تماماً. ولذلك فإن المفهوم للتطبيق غير واضح ويحتاج إلي تعديلات."

ويعتقد زنيغر أن التسريبات التي تظهر في الصحف يقف ورائها بعض المسئولين في الإدارة الأمريكية، والتي هُمشتْ جهودها، حيث مضى عامان في التفاوض في واشنطن دون نتائج.

وطرح "زنيغر" أربعين سؤلاً، وطلب الإجابة عليها. وكانت أسئلته من نوع:

- ما هو شكل الأشراف؟
- هل تبحث الملاحق الخاصة بالقدس والنازحين قبل الانتخابات أم بعدها؟
- لماذا يرد ذكر اللاجئين في الثنائي بينما هو في المتعددْ؟
- ما هو حدود ولاية الأمن الفلسطيني وحدود ولاية الأمن الإسرائيلي؟
- عند الوصول إلى اتفاق من سيوقع في واشنطن؟
- أين سيقيم المسئولون عن المجالات بعد نقلها يوم الإعلان؟
- هل في القدس أم أريحا؟ إن ذلك سيخلق مشكلة كبيرة إذا كان جوابكم القدس.

- إذا لم نصل إلى اتفاقات واضحة حول كل القضايا، فقد نلجأ إلى نصوص اكثر غموضاً وقد حدث هذا مع مصر، فهل تقبلون أن نلجأ إلى الاتفاقيات السرية أو تبادل الرسائل أو توجيه الرسائل إلى طرف ثالث؟ أمريكيا مثلاً؟

أسئلة كثيرة تبحث في أركان الاتفاق وفي زواياه ومن أمامه ومن خلفه وحاول الوفد الفلسطيني تقييم الموقف ووصلوا إلى نتيجة واحدة أن المفاوضات وصلت إلى مرحلة حاسمة، وانتهت الجولة السابعة بأسئلة "زينغر".

الجولة الثامنة: (27يونيه/ حزيران 1993):

وتركز الحديث في هذه الجولة حول أهمية الإجراءات الرسمية للاتفاق على مشروع إعلان المبادئ، وقدم "زينغر" اقتراحا للاعتراف المتبادل بين م. ت. ف وإسرائيل، وقدم نقاطاً مقترحة للتفكير وهي:

1- منظمة التحرير تعترف بحق إسرائيل في الوجود وتلتزم بالتعايش السلمي معها.

2- منظمة التحرير تعترف بالقرارين 242، 338.

3- منظمة التحرير تنبذ الإرهاب والاعتداء علي الإسرائيليين.

4- منظمة التحرير تعلن توقفها التام عن ممارسة كل أشكال الإرهاب.

5- منظمة التحرير لا تدعم أية أطراف تقوم بأعمال إرهابية ولا تحرض على ذلك.

6- منظمة التحرير تعلن أنها تعتبر كل البنود الواردة في الميثاق والمتناقضة مع عملية السلام هذه، باطلة. وتدعو إلى وقف الانتفاضة.

7- وتدعو مصر ودولاً أخرى لوقف المقاطعة العربية لإسرائيل.[1]

---

(1) المرجع السابق، ص229 - 314. للمزيد أنظر: عبد الحليم محمد، **مفهوم الحكم الذاتي في القانون الدولي**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1994، ص149.

ومنذ الجولة الثامنة بدأت التصريحات المتفائلة، وخاصة من قبل شمعون بيريز، وتصريحات متشائمة من قبل القيادة الفلسطينية للتغطية على المفاوضات السرية.

الجولة التاسعة: (6 يوليو/ تموز 1993):

تم في هذه الجولة نقاش النقاط المختلف عليها، وتقدم الوفد الإسرائيلي بمشروع جديد، يعتبر من حيث البناء أفضل من المشروع السابق ولكن فيه تراجع كبير في القضايا الجوهرية الأساسية.

وجرى حوار مطول حول مضمون الاتفاق المقترح من قبل الإسرائيليين وخاصة موضوع القدس حيث رفض الإسرائيليون مجرد ذكرها ورفضوا الإشارة إلى النازحين، وكذلك لا مجال لفكرة التحكيم وقد أعطيت للوفد الفلسطيني التعليمات بعد دراسة المشروع الإسرائيلي.

1- لابد من ذكر القرارين242،338 بوضوح وربط المرحلتين.

2- لابد من تحديد واضح لمواضيع المرحلة الانتقالية.

3- يشارك أهل القدس في الانتخابات.

4- حل الحكومة العسكرية إلى جانب الإدارة المدنية الإسرائيلية.

5- يحق لنا أن نشكل الشرطة من الداخل ومن الخارج.

6- اتفاق غزة أريحا جزء من إعلان المبادئ وليس اتفاقاً منفصلاً.

7- يسلم القطاع وأريحا لمنظمة التحرير عند الاعتراف المتبادل.[1]

الجولة العاشرة: (21يوليو/ تموز 1993):

لقد تبلور مشروع الاتفاق من أجل إعلان المبادئ كإطار مقبول من حيث المبدأ، لكنه يحتاج إلى تعديلات من وجهة النظر الفلسطينية.

---

(1) المرجع السابق، أنظر ص239 - 247. وللمزيد أنظر: سميح شبيب، **"البحث عن صيغ سياسية وتنظيمية جديدة"**، شئون فلسطينية، العدد 244 - 245، يوليو/ تموز - أغسطس/ آب 1993.

في هذه الجلسة عرضت الملاحظات الفلسطينية على المشروع الإسرائيلي ولما استؤنفت الجلسة بعد الظهر بدا وكأن الإسرائيليين يشعرون بخيبة أمل شديدة لاعتقادهم أن الملاحظات الفلسطينية تنسف المشروع وأعلن "أورى سفير" أنه لا يمكن قبول ربط مؤسسات القدس بالمجلس المنتخب، ولا نقبل السيطرة على الممرات، وموضوع النازحين الذي هجروا عام 1967 يتم معالجة أمرهم في المرحلة النهائية وكذلك الحديث عن سلطة تنفيذية، وتشريعية، وقانونية غير مقبول في المرحلة الانتقالية، ولا نقبل بقوات أجنبية في غزة وأريحا، وكذلك ذكر الحقوق الوطنية مسألة تتعلق بالدولة هذا غير مقبول. ولقد طلبتم أريحا كرمز والآن تتحدثون عنها كمنطقة.

ورفعت الجلسة وهناك توتر شديد بين الطرفين.

وفي صباح اليوم التالي عرض أبو علاء أن كل طرف يعود إلى قيادته، وسنلتقي حسب الموعد المعروض وآمل أن نكون جاهزين لاعداد الوثيقة المشتركة النهائية.

الجولة الحادية عشرة: (25 يوليو/ تموز 1993):

صاحب هذه الجولة توتر شديد بين الطرفين و أصر كل طرف على موقفه، ووزع رئيس الوفد الفلسطيني مشروعاً جديداً، إلا أن الإسرائيليون رفضوا بعض بنوده.

وانتهت الجولة، وحمل كل طرف الموقف إلى قيادته.[1]

الجولة الثانية عشرة: (14 أغسطس/ آب 1993):

في هذه الجولة تم نقاش النقاط المختلف عليها، وتم التوصل إلى اتفاق حول بعضها، والذي لم يتم الاتفاق عليه حمله كل طرف إلى قيادته.

وكان وزير خارجية النرويج "يوهان هولست" قد زار تونس في 16 يوليو/ تموز1993، والتقي الرئيس ياسر عرفات، وأجرى معه حديثاً مطولاً حول المحادثات في أوسلو وسبل دفعها إلى الأمام.

---

(1) المرجع السابق، ص(247 - 262).

وبعث الوزير النرويجي في 19 يوليو/ تموز 1993 برسالة إلى "شمعون بيريز" وانتظر حتى جاء الرد على رسالته، ثم بعث برسالة أخري في 21 يوليو/ تموز1993 واسهم هذا الجهد كثيراً في تقريب وجهات النظر بين الطرفين.

وبوصول "شمعون بيريز" إلى ستوكهولم في 17 أغسطس/ آب 1993 التقى وزير خارجية النرويج، واستقر الموقف على إجراء اتصال هاتفي مع القيادة في تونس. وبعد اكثر من عشر مكالمات هاتفية للحديث حول النقاط المختلف عليها، والتعديلات المطلوبة عليها تم الاتفاق على إزالة الخلافات، وتم الاتفاق كذلك على اللقاء في أوسلو يوم الخميس 19أغسطس/ آب 1993 ليتم التوقيع بالأحرف الأولى.[1]

الساعات الحاسمة:

سبع ساعات من الحوار عبر الهاتف، هكذا بدأت المفاوضات من أوسلو إلى تونس، ومن أوسلو إلى تل أبيب، حيث كان في تونس على الهاتف أبو عمار وأبو مازن، وياسر عبد ربه وأبو علاء وحسن عصفور. وكان على الخط الآخر في ستوكهولم شيمون بيريز ووزير خارجية النرويج. وفي تل أبيب إسحاق رابين.

وبدأ الحديث حول النقاط المختلف عليها والتعديلات المطلوبة ورأى كل طرف فيها. وأهم هذه النقاط:

أولاً: المادة الأولي من إعلان المبادئ:

كان الخلاف حولها يتعلق بتطبيق القرارين 338،242 حيث يري الإسرائيليون أنه ينص على أن ما يتفق عليه الطرفان هو تطبيق للقرارين، بينما يري الفلسطينيون ضرورة النص صراحة على تطبيق القرارين، وافق الجانب الإسرائيلي على النص الفلسطيني وأصبح نص المادة المعتمد هو:

---

(1) أحمد صدقي الدجاني، **لا للحل العنصري في فلسطين**، ص215 وما بعدها وللمزيد أنظر كذلك: طوت الوطن، **"حان وقت الحوار المسئول والمراجعة الشاملة"** العدد 47 – 48، 15 يوليو/ تموز – 15 سبتمبر/ أيلول 1993، ص53.

"أن المفاوضات حول الوضع الدائم ستؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن 242،338".

ثانياً: الفقرة الثالثة من المادة الخامسة:

تتعلق هذه الفقرة بمواضيع المرحلة النهائية، وكان رأي الإسرائيليين عدم ذكر مواضيع هذه المرحلة وأن يكتفى بالإشارة إلى أن أي طرف يمكنه أن يذكر هذه المواضيع، بينما أصر الجانب الفلسطيني على تحديد هذه المواضيع دون لبس أو غموض. وتمت الاستجابة من الجانب الإسرائيلي وأصبحت الفقرة هي:

"من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية بما فيها القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين ومسائل أخرى ذات اهتمام مشترك."(1)

ثالثاً: المادة السابعة، الفقرة الخامسة:

كان الجانب الإسرائيلي يصر على إلغاء الإدارة المدينة فقط والإبقاء على الحكومة العسكرية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، بحجة وجود المستوطنات.

وكان الجانب الفلسطيني يصر على ضرورة إلغاء الإدارة المدينة والحكومة العسكرية لأنه من غير الجائز أن تكون هناك حكومتان على أرضي الضفة الغربية وقطاع غزة، حكومة فلسطينية مؤقتة، وحكومته إسرائيلية.

وعبر الهاتف تم التوصل إلى الصيغة التالية:

"بعد تنصيب المجلس سيتم حل الإدارة المدينة وانسحاب الحكومة العسكرية الإسرائيلية."

---

(1) المرجع السابق، ص263. وانظر كذلك: عوني بنزمان، **"مفاوضات أوسلو"، مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 16، خريف 1993، ص136 - 144.

رابعاً: المادة الرابعة من الملحق رقم (2) الخاص بغزة وأريحا:

كان الحديث عن الانسحاب من غزة وأريحا، ينصرف فوراً إلى الحديث عن المعابر المؤدية إليهما سواء من مصر أو من الأردن وكان الإسرائيليون يرفضون مجرد الإشارة إليها، لأنهم يعتبرونها جزءاً من الأمن الخارجي الذي سيبقي بأيديهم خلال المرحلة الانتقالية، وتم التوصل إلى صيغة تقول: "الاتفاق أعلاه سيضمن ترتيبات من أجل التنسيق بين الطرفين فيما يتعلق بمعابر مصر – غزة، وأريحا الأردن.

ولعل هذه الأمور كانت الأبرز في الخلافات، ولقد تم كذلك تسوية المادة الخامسة من الملحق رقم2، وأن السلطة مسئولة عن كل المكاتب في الضفة الغربية وقطاع غزة التي تنتقل إليها السلطة.

وتم تثبيت الوجود الدولي المؤقت والمتفق عليه وكان الإسرائيليون يرفضونه.

وعلى العموم تم الاتفاق على الالتقاء في أوسلو للتوقيع على الاتفاق بالأحرف الأولى، وقبل أن يتم ذلك تم الطلب إلى المستشار القانوني طاهر شاش الذي رافق الوفد الفلسطيني في واشنطن أن يتوجه إلى أوسلو فوراً، وذلك من اجل مراجعة النصوص قبل التوقيع عليها.

وقد وصل طاهر شاش إلى أوسلو في 19 أغسطس/ آب 1993، ووصل وكان الوفد الفلسطيني المفاوض قد وصل من تونس يوم 18 أغسطس/ آب 1993 وذلك من اجل التوقيع علي الاتفاق بالأحرف الأولى.

وفي تمام الساعة الواحدة والنصف من صباح يوم 20 أغسطس/ آب 1993 تم التوقيع على الاتفاق في جلسة ختامية شهدت حواراً مطولاً وبإلحاح شديد من قبل "زينغر" مع أبو علاء يسأله عن امكانيه وقف الانتفاضة، وكان أبو علاء يجيب دائماً بعدم إمكانية ذلك.[1]

(1) المصدر السابق، ص263 - 272.

وقام بالتوقيع نيابة عن منظمة التحرير الفلسطينية أبو علاء (أحمد قريع) وعن حكومة إسرائيل شيمون بيريز، وبحضور وزير الخارجية النرويجي وأعضاء الوفدين.

وتم الإعلان من قبل النرويج وإسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية أن النرويج استضافت 12 جولة من مباحثات السلام السرية عام 1993.[1]

رسائل الاعتراف المتبادلة:

بدأت منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل تتفاوضان في موضوع الاعتراف المتبادل. وبعد عشرة أيام اتفق الجانبان على رسائل الاعتراف الثلاث وهي:

الرسالة الأولى: (9 سبتمبر/ أيلول 1993):

وهي موجهة من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين. ويخاطب فيها ياسر عرفات اسحق رابين مؤكداً: أن توقيع إعلان المبادئ ينبئ بعهد جديد في الشرق الأوسط وأن منظمة التحرير الفلسطينية تعترف بحق دولة إسرائيل في العيش في سلام وأمن. وتوافق المنظمة على رقم242، 338، والالتزام بعملية السلام في الشرق الأوسط وفي إيجاد حل سلمى ينهي النزاع والتخلي عن الإرهاب وعن أي عمل من أعمال العنف.

يؤكد كذلك أن مواد ونقاط الميثاق الفلسطيني التي تنكر حق إسرائيل في الوجود والتي تتعارض مع التعهدات الواردة في هذه الرسالة أصبحت عديمة الأثر وغير سارية المفعول، وستعرض على المجلس الوطني لإجراء التغيرات الضرورية.[2]

---

(1) وثيقة اتفاقيات أوسلو، **الاتفاقيات الإسرائيلية – الفلسطينية حول الضفة الغربية وقطاع غزة**، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، الطبعة الأولي، عمان، 1997، ص9 وما بعدها. انظر كذلك نص **إعلان المبادئ** في طاهر شاش، **المواجهة والسلام**، ص359 وما بعدها.

(2) محمد خليفة، **السلام الفتاك، النصوص الحرفية للرسائل المتبادلة كما وزعتها رئاسة الحكومة الإسرائيلية**، ص179.

الرسالة الثانية: (9 سبتمبر/ أيلول 1993):

وهذه الرسالة موجهة من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية إلى وزير خارجية النرويج "جوهان جورغن هولست" ويؤكد فيها الرئيس عرفات أن تصريحاته العلنية ستضمن المواقف التالية عند توقيع إعلان المبادئ "على ضوء العهد الجديد... فإن منظمة التحرير الفلسطينية، تشجيع الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وتدعوه إلى المشاركة في التدابير التي تؤدي إلى التطبيع، ورفض العنف والإرهاب، والإسهام في تحقيق السلام والاستقرار والمشاركة الإيجابية في التعمير والتنمية الاقتصادية والتعاون."[1]

الرسالة الثالثة:

وهي من رئيس الوزراء الإسرائيلي "اسحق رابين" موجهة إلى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية. وتقول: "رداً على رسالتكم المؤرخة 9 سبتمبر/ أيلول 1993 أود أن أعلن لكم على ضوء تعهدات منظمة التحرير الفلسطينية الواردة في هذه الرسالة، فقد قررت الحكومة الإسرائيلية الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل للشعب الفلسطيني، وبدء مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية في إطار مسيرة السلام في الشرق الأوسط."[2]

وفي حديقة البيت الأبيض من يوم 13 سبتمبر/ أيلول 1993 وبحضور اكثر من ثلاثة آلاف شخصية مدعوة، وقع محمود عباس "أبو مازن" و"شمعون بيريز"، وبحضور الرئيس ياسر عرفات، ورئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين، وبرعاية الرئيس الأمريكي بيل كلنتون إعلان المبادئ بشأن الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.[3]

---

(1) المرجع السابق، ص180.

(2) المرجع السابق، ص180.

(3) محمود عباس، **طريق أوسلو**، ص331 وما بعدها. وللمزيد أنظر: **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 16، خريف 1993، ص190 - 192.

ياسر عرفات يعود إلى الوطن:

تم توقيع اتفاقية المعابر بين غزة ومصر، وأريحا والأردن في اليوم 9 فبراير/ شباط 1994.

وتم كذلك في يوم 4 مايو/ أيار 1994 التوقيع على الاتفاقية النهائية حول الحكم الذاتي، وهي اتفاقية غزة – أريحا من قبل "اسحق رابين" وياسر عرفات وبحضور الرئيس المصري ووزير خارجية الولايات المتحدة وروسيا، وهو ما يطلق على هذه الاتفاقية بـ "اتفاقية القاهرة"، وسيرد ذكرها وغيرها من الاتفاقيات تفصيلياً.(1)

وعلى إثر هذا الاتفاق الذي وقع بالقاهرة، دخلت أول مجموعة من الشرطة الفلسطينية غزة يوم 10 مايو/ أيار 1994، وفي يوم 13 مايو/ أيار 1994 انسحب الجيش الإسرائيلي من القطاع، كما انسحب من مدينة أريحا كذلك.

وفي 1 يوليو/ تموز 1994 عاد الرئيس ياسر عرفات إلى غزة عبر معبر رفح، وكان في استقباله أكثر من ربع مليون من أهالي القطاع.(2)

بهذه العودة بدأت مرحلة جديدة، ليتم البناء ولتستمر المفاوضات. ويقول: "هيرشفيلد" أحد الذين أداروا المفاوضات السرية عن الجانب الإسرائيلي في أوسلو: "مع توقيع الاتفاق، ندشن نحن والفلسطينيين عصراً جديداً، فللمرة الأولى نبنى معاً مستقبلاً قائماً على مفاوضات مكثفة... إنني مؤمن بأننا بدأنا مساراً لا عودة عنه."(3)

---

(1) وثيقة اتفاقيات أوسلو: **الاتفاقيات الإسرائيلية – الفلسطينية حول الضفة الغربية وقطاع غزة**، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، الطبعة الأولى، عمان، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، الطبعة الأولى، عمان 1988، ص39 وما بعدها. وللمزيد أنظر: د. محجوب عمر: **اتفاق غزة – أريحا أولاً**، جهاد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 1994، ص156 وما بعدها.

(2) طلال أبو عفيفة: **الدبلوماسية والاستراتيجية في السياسة الفلسطينية**، تقديم محمود عباس، الطبعة الأولى، القدس، 1988، ص592. وللمزيد أنظر: خالد الحسن (تقديم وإشراف): **حول اتفاق غزة – أريحا أولاً**، الطبعة الأولى، الرباط، 1993، ص155 وما بعدها.

(3) يوسف الغازي (صحفي إسرائيلي): "**لنحافظ على الطفل الجديد**"، ها آرتس، 3 سبتمبر/ أيلول 1993، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 16، 1993، ص145.

ويقول "رون فونداك" والذي شارك في المحادثات السرية في أوسلو: "إن هدفي هو تغيير طابع العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين من العداء إلى التعاون، من الإرهاب إلى البناء."[1] ويوضح "فونداك" كيف مرت المباحثات مع منظمة التحرير الفلسطينية في أوسلو بثلاث مراحل، حيث المرحلة الأولى تركز عمل الوفد الفلسطيني على الاستماع والاستيضاح ما إذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية مستعدة للتوصل إلى تسوية مقبولة من صانع القرار الإسرائيلي وتعتمد هذه المرحلة على إمكانية التوصل إلى تسوية بالتدريج في الطريق إلى تسوية واسعة وتطبيق فكرة غزة أولا، وبناء شبكة من التعاون الواسع في مختلف المجالات.

وفي المرحلة الثانية عندما انضم أشخاص آخرون إليها، وأجريت عملية فحص أخرى لمختلف الاقتراحات. وفي المرحلة الثالثة تمت المفاوضات المباشرة بتوجيه وتعليمات مباشرة من رئيس الحكومة "اسحق رابين" ووزير خارجيته "شيمون بيريز".[2]

(1) المرجع السابق، ص281.

(2) المرجع السابق، ص148.

المبحث الثاني

قراءة في اتفاق إعلان المبادئ

جاء في ديباجة إعلان المبادئ:

"إن حكومة دولة إسرائيل ووفد منظمة التحرير الفلسطينية... ممثلاً للشعب الفلسطيني يتفقان على أن الوقت قد حان لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع والاعتراف المتبادل بحقوقها الشرعية والسياسية والعيش في ظل تعايش سلمي وبكرامة وأمن متبادلين ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها."[1]

ما الذي جعل هذا الاتفاق ممكناً على صعده الدولية والعربية والإسرائيلية والفلسطينية؟ إن التحول الدولي الجديد الذي أفرز العملية السياسية الأمريكية لحل الصراع في الشرق الأوسط، كان الأبرز في تأثيراته وأهمها سقوط الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة، وحرب الخليج الثانية، وعدم القدرة العربية على رفض المشروع الأمريكي المهيمن على الشرق الأوسط.[2] فهو اتفاق وليد التغيرات الدولية أكثر منه وليد القناعة على الصعيد العربي أو الفلسطيني.

فعلى الصعيد الأمريكي فإن الشرق الأوسط الجديد يجب أن يكون منطقة نفطية محتكرة، وموقع استراتيجي وسوقاً استهلاكية. ولا تملك الدول العربية إرادة كافية لفرض الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة عام 1967.

---

(1) المرجع السابق، ص148.

(2) جيمس بيكر: "**فلسطين وإسرائيل وطريق الدبلوماسية الطويل**"، الحياة، الأحد، 1993/9/12، العدد 6319/ 765، السنة 32، ص13 وكذلك أنظر: صلاح بسيوني: "**مستقبل العلاقة الفلسطينية الأمريكية**" العالم اليوم، العدد 729، السنة الثانية، ص11 وكذلك أنظر معن بشور: "**اتفاق غزة أريحا: هل ينهي الصراع**"، المستقبل العربي يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 177، السنة 216 نوفمبر 1993، بيروت، ص47. وكذلك وارن كريستوفر: تصريح، الحياة، الثلاثاء، 1993/9/21، العدد 11178.

وفلسطينياً تحاول منظمة التحرير الفلسطينية التعاطي مع التحولات الدولية بأن تخرج من الزاوية التي حشرت فيها بعد انكسار الاتحاد السوفيتي والانهيار العربي في حرب الخليج، مستفيدة من الانتفاضة الكبرى لتحقيق إقامة دولة فلسطينية في أراضي عام 1967 التي احتلتها إسرائيل وهي الضفة الغربية وقطاع غزة.

أما إسرائيلياً، فقد كانت التغيرات الدولية في مجملها تصب في مصلحة رؤيتها الاستراتيجية في كسر حاجز العزلة من حولها في الشرق الأوسط، وفتحه أمام قدرتها الاقتصادية الكبيرة وإمكاناتها التكنولوجية المتقدمة لكي تتبوأ مكان الصدارة في الشرق الأوسط الجديد إقليمياً بعد الهيمنة الأمريكية دولياً.

فقد حاولت منظمة التحرير بهذه المفاوضات السرية، وهذا الاتفاق كسر حاجز إبعادها كطرف أساسي في الصراع، وفتح ثغرة في الموقف الأمريكي – الإسرائيلي الذي اشترط عدم التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية كطرف أصيل ممثلاً للشعب الفلسطيني، والاكتفاء بوفد من سكان الداخل لا يحمل الصفة التمثيلية، وخاصةً بعد موافقة العرب على الحضور إلى مدريد رغم هذا الفيتو الواضح أمريكياً وإسرائيلياً على رفض منظمة التحرير، وأن الوفد الفلسطيني المسموح له يكون ملحقاً في الوفد الأردني. وتجربة مدريد الطويلة التي لم تحدث أي تقدم ذي بال في المفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني رغم الرعاية المباشرة للولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا الحاضر الغائب في هذه المفاوضات.

ويبدو واضحاً من نص الديباجة أنها أحدثت انقلاباً في الوسائل على صعيد الصراع بينهما، مثل إنهاء عقود المواجهة، واختيار الطرق السلمية، والاعتراف المتبادل[1]، والندية في الحقوق الشرعية والسياسية للطرفين رغم غياب التكافؤ بينهما، وأيضاً أبقت الباب مفتوحاً لاحتمالات كثيرة، وخاصةً

---

(1) د. عبدالله الأشعل: "**النظام القانوني للاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي**"، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 70، ديسمبر 1993. وكذلك أنظر: لطفي الخولي "**من الانتفاضة إلى أوسلو**"، الأهرام، الخميس 1993/9/30، العدد 39014، السنة 118. وكذلك أنظر أحمد نافع، **الأهرام**، الجمعة 1993/9/24، العدد 39008، السنة 118، وكذلك محمد سيد أحمد: **الأهرام**، الخميس، 1993/9/16 العدد 39000، السنة 118.

أن هناك لدى الطرفين في الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية عناصر هامة ترفض تغيير أساليب المواجهة التقليدية السابقة وترغب في استمرار عملية الصراع بها. ومن يضمن للجانبين الموقعين على الاتفاق ديمومة ذلك الأسلوب الجديد الذي يقول بالحوار على طاولة المفاوضات، وهناك أطراف حقيقية موجودة تصر على غير ذلك. أنها نقطة للبداية فقط ولكنها قد تنجح وقد تفشل معتمدة على الأداء لدى الطرفين وحجم الصعوبات التي سوف تقف في وجه رغباتهما، وقدرتهما على الإصرار على تخطي هذه الصعوبات.

وعلى وجه العموم فقد كسرت هذه الديباجة مواقف الطرفين التي استمرت عقوداً طويلة من الثبات عليها، وكان بمثابة المحرمات لدى كل منهما، ففي موقف إسرائيل كانت منظمة التحرير إرهابية، وكان الاعتراف بها من المحرمات والثوابت في السياسة الإسرائيلية، وكذلك كانت منظمة التحرير الفلسطينية بنظرتها إلى الكيان الصهيوني المغتصب لأرض الشعب الفلسطيني وأنها نتاج الاستعمار وأن هزيمتها واقتلاعها هدف فلسطيني وعربي وإسلامي. وهذا الاعتراف المتبادل غير متكافئ على الإطلاق فإسرائيل دولة قائمة على الأرض، والشعب الفلسطيني تحت الاحتلال وفي المنافي، وهل سيكون الاعتراف به كصاحب حق في دولة أم في حكم ذاتي أو أكثر قليلاً من حكم ذاتي وأقل قليلا من دولة، إن ذلك مرهون بالمستقبل، وبالمفاوضات التي تخضع في النهاية لموازين القوى القائمة عربياً ودولياً. إن الديباجة بكل ما لها وما عليها قد اعترفت بالشخصية الوطنية الفلسطينية نداً وخصماً واعترفت كذلك أن لها حقوقاً شرعية وسياسية في إطار هذه الشخصية الوطنية التي هي منظمة التحرير الفلسطينية بعد عقود من الإنكار التام أمريكياً وإسرائيلياً، رغم اختلال موازين القوى القائمة، وهذا تسليم بأن الاستقرار بمنطقة الشرق الأوسط لا يمكن أن يتم بالقفز على هذه الشخصية ولا على حقوقها ولو بحدها الأدنى القليل.

ويتشكل إعلان المبادئ من ديباجة و17 مادة وأربعة ملاحق ومحضراً متفقاً عليه.[1]

المادة الأولى: الأهداف:

تحدد المادة الأولى من إعلان المبادئ الأهداف بـ "إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية، المجلس المنتخب للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في فترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات وتؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242، 338."[2]

وتبين كذلك أن الترتيبات الانتقالية هي جزء لا يتجزأ من عملية السلام بمجملها، وأن المفاوضات حول الوضع الدائم ستؤدي إلى تطبيق قراري 242، 338.

رغم وجود عمومية واضحة في الصياغة إلا أن هذه المادة اعتمدت على قرار 242 الذي هناك اختلاف عليه في التفسير، وخاصة حول "ال" التعريف في النص الفرنسي والأسباني، وبدون "ال" التعريف في النص الإنجليزي الذي يعتمده الإسرائيليون، وبهذا سوف يحسم الأمر على طاولة المفاوضات في كيفية التوصل إلى حل، أي أن الأمر متروك للمستقبل. ولكن الفقرة الواردة في القرار تفيد بعدم شرعية الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وهذه الفقرة في القرار تشكل سنداً قانونياً في مواجهة السيطرة على الأراضي المحتلة.

المادة الثانية: إطار الفترة الانتقالية:

إن الإطار المتفق عليه للفترة الانتقالية مبين في إعلان المبادئ هذا.

---

(1) وثيقة اتفاقية أوسلو: **الاتفاقيات الإسرائيلية الفلسطينية حول الضفة الغربية وقطاع غزة**، ص399، وكذلك أنظر **نص الاتفاق في الملاحق** وللمزيد أنظر كذلك: د. محجوب عمر: **اتفاق غزة – أريحا أولاً**، ص156 وما بعدها وأنظر كذلك: فؤاد زكريا، **"القبول والرفض"**، الحياة، الخميس 1993/9/30، العدد 11187، ص19. وللمزيد أنظر كذلك: إدوارد سعيد: **"المساومة بعد العزلة"**، الحياة، السبت 1993/9/11، العدد 11168، ص13.

(2) **وثيقة اتفاقية أوسلو**، ص339.

المادة الثالثة: الانتخابات:

تنص هذه المادة على:

1- إجراء انتخابات سياسية عامة ومباشرة وحرة للمجلس التشريعي تحت إشراف متفق عليه ومراقبة دولية.

2- تجرى انتخابات في مدة لا تتجاوز التسعة أشهر.

3- هذه الانتخابات ستشكل خطوة تمهيدية انتقالية هامة نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ومتطلباته العادلة.

من الواضح كذلك استمرار عمومية وغموض النصوص، فما هو مثلاً سقف هذه الانتخابات التي تشكل خطوة تمهيدية انتقالية هامة نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ما هو حدها الأعلى وما هو حدها الأدنى؟ الجواب غير واضح وغير محدد تاركاً ذلك للتفاوض.

المادة الرابعة: الولاية:

تبين المادة الرابعة المناطق التي تغطيها الولاية الفلسطينية: "سوف تغطي ولاية المجلس منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة مناطقية واحدة" باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم، وكذلك نصت المادة على أنه "يجب المحافظة على وحدتها وسلامتها خلال الفترة الانتقالية."[1]

ومن الواضح لدينا أن هذه المادة تثير أسئلة كثيرة منها مثلاً: أن المناطق المستثناة من الولاية الفلسطينية هي القدس والمستوطنات، وما هي حدود القدس هل هي الحدود القديمة عندما كانت تحت السيادة الأردنية قبل عدوان يونيو/ حزيران 1967؟ أو هي بحدودها الحالية التي ابتلعت ما حولها من أراضي الضفة الغربية التي بلغت 28 قرية فلسطينية؟ وما هو مصير الأراضي التي تمت مصادرتها في الضفة الغربية وقطاع غزة؟ إن الاتفاق لا يجيب على ذلك بوضوح ويبقى الغموض هو

(1) وثيقة اتفاقية أوسلو: **الاتفاقيات الإسرائيلية الفلسطينية حول الضفة الغربية وقطاع غزة**، ص400.

المنهج المتبع رغم وجود إيجابية واضحة في هذه المادة وهي أن الولاية تشمل الضفة الغربية بصفة عامة وكذلك قطاع غزة.

وغني عن الذكر أنه لم يرد أي نص في الاتفاقية عن الاستيطان ومصير المستوطنات، وهل يتوقف الاستيطان أم يستمر وهل يزداد العدد في القدس أم يتوقف؟ ليس هناك إجابات واضحة ومحددة تبدد المخاوف وتبعدها، ونعتقد أن سر اتفاقية أوسلو هو في غموضها وتركها إلى التفاوض، ومن يضمن بقاء حزب العمل في السلطة وأن الليكود سوف ينسف هذا الاتفاق في حال وصوله إلى الحكم بطرقه الخاصة، وإذا علمنا طول الفترة الانتقالية فإن ذلك يفتح باباً للمخاطر المحسوبة وغير المحسوبة.

المادة الخامسة: الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم:

ربما تعتبر هذه المادة من أهم وأخطر المواد في الاتفاقية المعروفة "بإعلان المبادئ" فقد نصت هذه المادة على أربعة بنود:

1- تبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية عند الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا.

2- سوف تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن، ولكن بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية.

3- من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية بما فيها القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين، ومسائل أخرى ذات اهتمام مشترك.

4- الاتفاقات التي تم التوصل إليها للمرحلة الانتقالية لا تجحف أو تخل بمفاوضات الوضع الدائم.[1]

(1) المرجع السابق، ص401.

هذه المادة تربط بين المرحلة الانتقالية والمرحلة النهائية وأن المرحلة الانتقالية ستستمر لمدة خمس سنوات، وهي فترة طويلة نسبياً في وضع حساس ومتفجر في منطقة تعمل فيها جملة من العوامل المختلفة المحلية والإقليمية والدولية، ومرهونة كذلك للمراهنة على قدرة هذا الاتفاق في وجه جملة العوامل هذه.

والبند الثالث أجل القضايا الأساسية وهي لب الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي إلى المرحلة النهائية، وتركها مفتوحة دون اشتراط لطبيعة الحل، حيث أنه استبعد من البداية قرارات الشرعية الدولية الخاصة بكل منها، فهل الاتفاق وهذه المادة تتحدث عن القدس الشرقية؟ أم عن القدس ككل، أم عن القدس بتوسعاتها المتواصلة فما هو الحل المتوقع لها؟ فالخطاب السياسي للطرفين حاد جداً وهامش المناورة محدود، وعلى العموم فإن موضوع القدس سيعالج في مبحث مستقل مثله مثل اللاجئين والاستيطان والمياه.

وما يقال عن القدس يمكن أن يقال كذلك عن اللاجئين، ولكن أيضاً يعنى ورودها هنا ضرورة إيجاد حل لها في المرحلة النهائية رغم غياب مكانتها المحددة، وحتى قرار 242 لم يتطرق إلى المكانة الدائمة أو قرارات الشرعية وإنما طالب بحل قضية اللاجئين حلاً عادلاً وهو كلام عام لا يستند إلى أرضية صلبة ويتركها لاتفاق الجانبين وإذا لم يتفقا فسوف ينسف الحل.

المادة السادسة: النقل التمهيدي للصلاحيات والمسئوليات:

سوف تعتمد هذه المادة على الجانب العملي من التطبيق على الأرض.

المادة السابعة: الاتفاق الانتقالي:

فهذه المادة سوف يحكمها التفاوض بين الوفدين كما جاء في مادتها الأولى والذي يسمى الاتفاق الانتقالي أو أوسلو 2 والذي سيرد بعد ذلك في مبحث الاتفاقات الموقعة.

المادة الثامنة: النظام العام والأمن:

وهذه المادة تتعلق بإنشاء قوة شرطة لضمان الأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما تستمر إسرائيل في الاضطلاع بمسئولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية، وكذلك مسئولية الأمن الإجمالي للإسرائيليين.[1]

المادة التاسعة: القوانين والأوامر العسكرية:

وتفيد هذه المادة حق التشريع للمجلس وفقاً "للاتفاق الانتقالي" الذي سوف يتم التفاوض عليه في القاهرة مستقبلاً والشق الثاني من هذه المادة تفيد بأن الطرفين سيقومان بمراجعة القوانين والأوامر العسكرية بشكل مشترك في المجالات المتبقية. وهذه المادة أيضاً متعلقة بالمستقبل وتطوراته.

المادة العاشرة: لجنة الارتباط المشتركة الإسرائيلية – الفلسطينية:

وهذه المادة كي يعالج الطرفان القضايا ذات الاهتمام المشترك والتي تحتاج إلى تنسيق من أجل توفير تطبيق سلس كما تقول هذه المادة، ولحل المنازعات كذلك، وعلى العموم رأينا عند التطبيق أنها كانت تتعطل هذه اللجنة عن دورها مجرد وقوع حادث أمني لشهور طويلة.

المادة الحادية عشر: التعاون الإسرائيلي – الفلسطيني في المجالات الاقتصادية:

ونصت هذه المادة بأنها: "من أجل التشجيع بتطوير الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل، سيتم إنشاء لجنة تعاون اقتصادية إسرائيلية – فلسطينية، لتطبيق البرامج المحددة في البروتوكولات المرفقة كملحق رقم 3 وملحق رقم 4 بأسلوب تعاوني."

فما مدى هذا التعاون المرهون بالتطبيق والذي تبين فيما بعد تحكم الجانب الإسرائيلي بصفة مطلقة فيه؟

---

(1) المرجع السابق، ص402.

المادة الثانية عشر: الارتباط والتعاون مع الأردن ومصر:

بينت هذه المادة أن: "التعاون بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة وحكومتي الأردن ومصر من جهة أخرى لتشجيع التعاون بينهم وإنشاء لجنة ستقرر بالاتفاق على أشكال السماح بدخول الأشخاص الذين نزحوا من الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، بالتوافق مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام.." لم تعمر طويلاً هذه اللجنة، وفي النهاية انفردت إسرائيل بالقرار لمن يسمح له بالدخول عندما تطلب السلطة الوطنية ذلك وخاصة من خلال سيطرتها وتحكمها في المعابر الدولية.

المادة الثالثة عشر: إعادة انتشار القوات الإسرائيلية:

وتشتمل هذه المادة على:

1- بعد دخول إعلان المبادئ حيز التنفيذ وفي وقت لا يتجاوز عشية انتخابات المجلس سيتم إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

2- عند انتشار قواتها العسكرية ستسترشد إسرائيل بمبدأ وجوب إعادة انتشار قواتها العسكرية خارج المناطق المأهولة بالسكان.

3- سيتم تنفيذ تدريجي للمزيد من إعادة الانتشار في مواقع محددة مع تولى المسئولية عن النظام العام والأمن الداخلي من قبل قوة الشرطة الفلسطينية.

وهذه مشكلة في حد ذاتها حيث أن إعادة الانتشار في جانبها العملي لم يتحقق وتم أكثر من مرة تعطيل الانتشار لأسباب غير صحيحة وسنبين ذلك لاحقاً.

المادة الرابعة عشر: الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا:

"ستنسحب إسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا، كما هو مبين في البروتوكول المرفق في الملحق 2."

المادة الخامسة عشر: تسوية المنازعات:

وهذه المادة حددت لجنة الارتباط، ولجنة تحكيم باتفاق الطرفين، وأثبتت هذه المادة عملياً عند التطبيق، هيمنة الجانب الإسرائيلي ومراوغته الدائمة، وتعطيل لجنة الارتباط كما سيوضح لاحقاً.

المادة السادسة عشر: التعاون الإسرائيلي – الفلسطيني فيما يتعلق بالبرامج الإقليمية:

وتختص هذه المادة في المفاوضات المتعددة الأطراف التي توقفت بعد فترة في مؤتمر مدريد.

المادة السابعة عشر: بنود متفرقة:

1- يدخل اتفاق المبادئ هذا حيز التنفيذ بعد شهر واحد من توقيعه.

2- جميع البروتوكولات الملحقة بإعلان المبادئ هذا والمحضر المتفق عليه المتعلق به سيتم اعتبارها جزء لا يتجزأ من هذا الاتفاق.

أُبرم في واشنطن في هذا اليوم الثالث عشر من سبتمبر/ أيلول 1993 وقد وقع الاتفاق عن حكومة إسرائيل شمعون بيريز وعن الوفد الفلسطيني محمود عباس، والشاهدان هما الولايات المتحدة الأمريكية ووقع عنها وارين كريستوفر والفيدرالية الروسية ووقع عنها أندرية كوزريف.

تداعيات الاتفاق على الصعد المختلفة:

أولاً: على الصعيد الفلسطيني: المؤيدون:

أرسى اتفاق المبادئ موضوعاً هاماً يتعلق بالمرجعية لهذا الاتفاق وكما جاء في ديباجته إن مفاوضات الوضع النهائي ستقود إلى تطبيق قراري مجلس الأمن 242، 338، وإجراء انتخابات سياسية عامة ومباشرة للمجلس التشريعي.[1] وأبرز ما حققه اتفاق أوسلو هو عودة القيادة الفلسطينية إلى أرض الوطن، وتأسيس أول سلطة وطنية بين الشعب الفلسطيني وفوق التراب الوطني الفلسطيني وباعتراف القوى العظمي، والقوى الدولية والإقليمية.

(1) إصلاح جاد: "**خمس سنوات على أوسلو حصاد مر**"، مجلة السياسة الفلسطينية، العدد 20، خريف 1998، ص64.

يقول ياسر عبد ربه وزير الإعلام الفلسطيني السابق عن أوسلو أن "اتفاق أوسلو هو إعلان مبادئ ومشكلته كانت غياب أو عدم وضوح واحدة من اثنتين: إما أن يتم تحقيق الهدف من الاتفاق بشكل نهائي قاطع، أي الانسحاب التام، واستقلال الشعب الفلسطيني، وإما أن يتم الاتفاق على وقف النشاط الاستيطاني كحد أدنى بشكل عام في عموم الأرض الفلسطينية إلى حين البت في قضايا الوضع النهائي التي تركته غامضاً."(1)

ويقول كذلك: "كان هذا الاتفاق من أكبر المخاطرات السياسية في نصف القرن الماضي، وربما كانت مخاطرة فريدة من نوعها، لم تقدم عليها حركة تحرر."(2) ويقول خالد الحسن: "لا نريد إعلان حرب على أمريكا أو على أوروبا أو إسرائيل، فالبندقية العربية خرساء بعد حرب التطورات الأخيرة، أما البندقية الفلسطينية فلا قيمة لها من دون بندقية عربية."(3)

"إن السلام الذي يجرى صنعه الآن في الشرق الأوسط بعد ما رسخ التحول الدولي الجديد... هو سلام وليد التغيرات الدولية والإقليمية أكثر منه وليد القناعة سواء على المستوى العربي الفلسطيني، أو الإسرائيلي... باختصار، إن السلام، سلام الفرض، ولهذا فهو حالة مؤقتة تميل للقصر أكثر منها نحو الطول... خيار شكلته العوامل الذاتية والإقليمية والدولية."(4)

وفي طريقه إلى واشنطن للتوقيع قال ياسر عرفات: "هذه لحظة تاريخية مهمة وأنها الخطوة الأولى في الطريق الصحيح لإقامة الدولة الفلسطينية."(5) وقال عنه كذلك: "أول منصة لتحقيق السلام في المنطقة، وأنه مطلب عربي وإسرائيلي وأوروبي وأمريكي لا رجعة عنه."(6) ويقول عرفات كذلك: "هو كذلك الخطوة الأولى نحو بناء دولتنا المستقلة وصولاً إلى الكونفدرالية."(7) وهو ما كان

---

(1) مجلة السياسة الفلسطينية: **"حوار مع ياسر عبد ربه"**، العدد 20، خريف 1998، ص101.

(2) المرجع السابق، ص102.

(3) خالد الحسن في حديث له: **للحوادث اللبنانية**، لندن 1993/9/24.

(4) عبدالله عواد: **الحل والدولة (غزة – أريحا)**، مؤسسة دار العلم للنشر والدراسات، رام الله، 1994، ص90 – 91.

(5) تصريح ياسر عرفات: **الأهرام**، الاثنين، 1993/9/13، العدد 38997، السنة 118.

(6) تصريح ياسر عرفات: **الحياة**، الأربعاء، 1993/9/15، العدد 11172.

(7) تصريح ياسر عرفات: **الحياة**، الأحد، 1993/9/12، العدد 11169.

الشعبان الفلسطيني والإسرائيلي يتطلعان إليه منذ زمن طويل، وهو ما يفتح صفحة جدية في العلاقات لقيام علاقات متوازية ومتكافئة بين المنظمة وإسرائيل، وسلام الشجعان، يقتضي خطوات شجاعة.[1] ويصفه أبو مازن بأنه: "ما تحقق خطوة مهمة على طريق الحدث التاريخي أي الوصول إلى دولة فلسطينية مستقلة تربط باتفاق كونفيدرالي مع الأردن، وتحل القضايا العالقة في الحل النهائي."[2] ويقول د. خليل الشقاقي "ترتب على اتفاق أوسلو أثران اثنان أولهما بدء عملية إنهاء قيادة منظمة التحرير في المنفى، وثانيهما تولى منظمة التحرير زمام السلطة وهو ما يعني عملية التحويل من الثورة إلى الدولة."[3]

أما اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية فقد أصدرت بياناً في تونس يوم 12 سبتمبر/ أيلول 1993 جاء فيه: "أن منظمة التحرير الفلسطينية تؤكد أن هذا الإنجاز الكبير والمسار الجديد الذي دخلته قضيتنا الوطنية إنما جاء نتيجة تضحيات آلاف الشهداء والمعتقلين والجرحى، وبطولات جميع أبناء وبنات شعبنا العظيم، وسوف يبقى شعبنا الباسل مصمماً على أهدافه وحقوقه حتى يتحقق السلام العادل والمشرف على أرض السلام، أرض فلسطين مهبط الوحي والرسالات."[4] والرسالات."[4]

وعن المعارضة لهذا الاتفاق يقول ياسر عرفات: "من حق أي شخص أن يتكلم ويقول فيها ما يشاء، وقد ذهبنا إلى مدريد بقرار مجلس وطني فلسطيني وافقت عليه الأغلبية، وبالتحديد 84% من الاخوة في المجلس وافقوا وتفاوضنا لمدة عشرين شهراً... حتى توصلنا إلى هذه النتيجة التي نعرضها حالياً لنحصل على الموافقة عليها، وهذا شئ طبيعي."[5]

---

(1) ياسر عبد ربه: **الحياة**، الثلاثاء، 1993/8/31، العدد 11157.

(2) أبو مازن: **الحياة**، الجمعة، 1993/9/10، العدد 11167.

(3) د. خليل الشقاقي: "**العلاقات الفلسطينية العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي**"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، سلسلة محاضرات رقم 20، الطبعة الأولى، أبوظبي، 1997، ص7.

(4) **بيان اللجنة التنفيذية** (م. ت. ف)، **وثائق فلسطينية**، مكتب الإعلام والعلاقات الخارجية، فتح، القاهرة، 1993/9/12.

(5) أفكار الخراولي: **لقاء مع ياسر عرفات**، **الأهرام**، الثلاثاء، 1993/9/7، العدد 38991.

وقال ياسر عرفات: "نحن حريصون على الديمقراطية بين الفلسطينيين لأننا نبحث قراراً نهائياً."[1] وتمسك ياسر عبد ربه بهذه الفرصة قائلاً: "لا يمكننا أن نسمح لفرصة تاريخية لتحقيق السلام بأن تضيع"[2] وحول التهديدات بالقتل قال ياسر عرفات: "... ولكي أكون صريحاً فإن بعض التدخلات الخارجية في المعسكر الفلسطيني تحاول أن تفعل الأمر نفسه لإلغاء الاتفاق، كما يسعى المتطرفون الإسرائيليون."[3]

وفي مؤتمر صحفي بالقاهرة مع عمرو موسى وزير الخارجية المصرية قال ياسر عرفات: "إذا انتهي الاحتلال ستنتهي الانتفاضة، إذ أن الانتفاضة ضد الاحتلال، وإنني متأكد أنه بمجرد أن تبدأ السلطة الوطنية الفلسطينية في غزة وأريحا سيبدأ بعد ذلك التعاون البناء في البنية التي دمرت خلال 27 عاماً من الاحتلال."

وعن قضية اللاجئين يقول أبو مازن: "إن قضية اللاجئين من أهم القضايا العالقة في الحل النهائي، والمنصوص عليها بشكل واضح في الاتفاق، وعن الاستيطان اعتبره أحد المحرمات الفلسطينية."[4]

المعارضون للاتفاق:

يعتبر جورج حبش زعيم الجبهة الشعبية من أبرز المعارضين للاتفاق وقد حذر من خطورة هذا الاتفاق على القضية الفلسطينية وعلى الانتفاضة الفلسطينية وعلى القدس كذلك.[5] وقال إن ياسر عرفات لم يعد يمثل الشعب الفلسطيني بعد قبوله اتفاق غزة – أريحا أولاً، وقال إننا سنكافح بكل قوانا ضد هذا الاتفاق.[6] وأن الفلسطينيين سيستمرون في حمل السلاح لمحاربة العدو الصهيوني

---

(1) **الوطن: تصريح لياسر عرفات**، الأربعاء 1993/9/8، العدد/ 6315 – 761، السنة 32.

(2) **الأهرام**: ياسر عبد ربه، الأحد 1993/9/12، العدد 3899.

(3) **الحياة: ياسر عرفات**، السبت 1993/9/25، العدد 11182.

(4) **الحياة: ياسر عرفات**، الخميس 1993/9/16، العدد 11173.

(5) **الحياة**: أبو مازن، الجمعة 1993/9/10، العدد 11167.

(6) **الحياة**: جورج حبش، الثلاثاء 1993/8/31، العدد 11157.

انطلاقاً من الدول العربية المجاورة وأن الانتفاضة ستستمر.[1] وقد اعتبر جورج حبش أن هذا الاتفاق بيع للقضية الفلسطينية وخيانة لدماء الشهداء، وأن الكفاح المسلح سوف يستمر بلا هوادة، وأن ياسر عرفات سيلقى في المزبلة وعندما يسقط عرفات تبقى المنظمة تناضل، وأن ياسر عرفات عندما كان متمسكاً بالمنظمة وبرنامجها وضعناه على رؤوسنا، ولكنه عندما تخلى عن الميثاق، ويبيع فلسطين ويرضي بحكم ذاتي فنحن أيضاً نرميه في المزبلة.[2]

وكذلك كان نايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديمقراطية الذي رأي أن الاتفاق مطروح من قبل إسرائيل ويهدف إلى قمع الانتفاضة بيد الشرطة الفلسطينية، ويخلص إسرائيل من حلم غزة المزعج، وهو مشروع محزن ومأساوي ومهزلة ومقدمة لانقسام فلسطين.[3] ويرى حواتمة ضرورة مقاطعة منظمة التحرير الفلسطينية، وأنها تصرفت بمعزل عن إرادة ومشاعر الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة والمخيمات، وفي مؤتمره الصحفي الذي عقد في دمشق يوم الجمعة 17 سبتمبر/ أيلول 1993 قال: "إن القوى الفلسطينية المعارضة والديمقراطية والإسلامية تعمل الآن على تشكيل جبهة واسعة تسعى إلى إسقاط اتفاق غزة – أريحا، والعمل على ضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، واستمرار الانتفاضة، وأن هذه القوى ستحطم ذراع كل من سيعمل على قمع الانتفاضة، وأن مسئولية اندلا ع قتال فلسطيني تقع مسئوليته على عرفات."[4]

أما الشيخ عبد الحميد السابح رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، والذي كان قد أعلن استقالته لاعتراضه على مؤتمر مدريد فقد قال: "لا أوافق على مبدأ غزة – أريحا، أولاً لأنه يفصل بين هاتين المنطقتين مسافات ومدن، ولا أوافق أن يكون لإسرائيل أو أي جهة أخرى علاقة بالأمن والسيادة على الأرض الفلسطينية ولا بد من عرض الأمر على المجلس الوطني الفلسطيني والهيئات

---

(1) **الأهرام**: جورج حبش، الأحد 1993/9/5، 38989. (أنظر: د. حسين أبو شنب: **الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، الرأي والرأي الآخر**، ص238 وما بعدها).

(2) **الحياة**: جورج حبش، الاثنين 1993/9/6، العدد 11163.

(3) **الحياة**: نايف حواتمة، الخميس 1993/9/2، العدد 11159.

(4) **الحياة**: نايف حواتمة، السبت 1993/9/18، العدد 11175.

القيادية الأخرى لمناقشته."[1] وبعد أن تم التوقيع على إعلان المبادئ في واشنطن أعلن الشيخ السايح أن: "الاتفاق مرفوض، وغير شرعي وليس من حق اللجنة التنفيذية التنازل عن شبر واحد من أرض فلسطين."[2]

ومن أبرز الأصوات التي عارضت الاتفاق من داخل صفوف حركة فتح كان خالد الحسن الذي وصف الاتفاق بأنه: "غامض ولم يصدر عنه شئ من الجهات الإسرائيلية، وما يقوله ياسر عرفات يتناقض مع ما يقوله رابين، وهو يتناقض مع الصراحة الكاملة التي أبدتها المصادر الإسرائيلية."[3] ويقول كذلك: "لا يحق لأي جهة بما في ذلك المجلس الوطني الفلسطيني الموافقة على أي اتفاق إلا إذا اقترنت هذه الموافقة بقبول ناتج عن استفتاء الشعب الفلسطيني في المخيمات وداخل وخارج الوطن الفلسطيني المحتل."[4] وفي لقاء مع صحيفة العالم اليوم حدد خالد الحسن أن هذا الاتفاق: "يجعل من إسرائيل مشروعاً سياسياً واقتصادياً لتسويق السيطرة الأمريكية على المنطقة بالكامل، وقد رفعت الإدارة الأمريكية مستوى العلاقة مع إسرائيل إلى اعتبارها شريكاً استراتيجياً، مما جعل هذا الاتفاق بعيداً كل البعد عن المطالب الفلسطينية."[5]

ومن الشخصيات التي أعلنت رفضها من داخل حركة فتح: هاني الحسن الذي "اعتبر الاتفاق خضوعاً لإسرائيل، ويضع المنطقة على مفترق طرق."[6] وكذلك عباس زكي، وصخر حبش وهما عضوان في اللجنة المركزية لحركة فتح أعربا عن رفضهما للاتفاق، ويعتبرانه استغفالاً للجنة المركزية.[7]

---

(1) **الحياة**: الشيخ عبد الحميد السايح، الثلاثاء 1993/8/31، العدد 11157.

(2) **الأهرام**: الشيخ عبد الحميد السايح، الثلاثاء 1993/9/14، العدد 38998.

(3) **الحياة**: خالد الحسن، الخميس، 1993/9/2، العدد 11159.

(4) المصدر السابق.

(5) **العالم اليوم**: خالد الحسن، الأربعاء، 1993/9/22 العدد 732.

(6) **الأهرام**: هاني الحسن، الثلاثاء 1993/9/14، العدد 38998.

(7) **الوطن**: عباس زكي، وصخر حبش، الأحد 1993/9/5.

ويقول عباس زكي: "نرفض أن نكون أسرى نص صارم أعده الإسرائيليون من دون إفساح أي مجال لمناقشته أو إدخال تعديلات عليه، وسيكون لذلك عواقب وخيمة لا تحمد."[1]

أما حركة حماس فقد اعتبرت أن الاتفاق: "مؤامرة تهدف إلى وقف الانتفاضة وتأمين الحماية للعدو بأيد فلسطينية وأنه وجه آخر للاحتلال. وأن قيادة عرفات مستسلمة لا تمثل إلا نفسها وتعمل على تدمير المنظمة وتفكيك المؤسسات."[2] وترى كذلك أن ياسر عرفات تنازل عن 80% من الأراضي الفلسطينية مما يدعو الجميع للعمل لمواجهة حالة الانحدار والتدهور التي تمر بها القيادة الفلسطينية."[3]

وكذلك بعث الشيخ ياسين برسالة من السجن اعتبر فيها الاتفاق تنازلاً وبيعاً رخيصاً واستسلاماً وقال: "إن الجهاد لدينا هو البديل الوحيد وأن المتقاعس ليس له حق تمثيل شعبنا المجاهد وبيع قضيته تماماً كمثل الإنسان الذي لا يستطيع الزواج لا يباح له الزنا."[4] وقال: "إن أرض فلسطين ليست سلعة رخيصة للمساومة ولن تكون طرفاً في هذه اللعبة، وقد أعلناها حرباً بلا هوادة ضد الإسرائيليين."[5]

ولا يختلف موقف الجهاد الإسلامي "بيت المقدس" عن حركة حماس كثيراً أو التيارات الإسلامية بصفة عامة فقد رأت في الاتفاق بأنه: "باطل شرعاً وأعلنت انسحاب ممثليها الستة من المجلس الوطني المركزي."[6]

أما الجبهة الشعبية "القيادة العامة" والتي يتزعمها أحمد جبريل، وغير المنضوية ضمن إطار منظمة التحرير وتتخذ من دمشق مقراً لها، فقد سارع أمينها العام أحمد جبريل الذي اعتبر يوم توقيع

---

(1) **الحياة**: عباس زكي، الاثنين، 1993/9/6.

(2) **الحياة**: حركة حماس، الخميس، 1993/9/9، العدد 11166.

(3) **الأهرام**: حركة حماس، الأحد، 1993/9/12، العدد 38996.

(4) **الوسط**: الشيخ أحمد ياسين: الاثنين 1993/11/1، العدد 92، ص12.

(5) **الحياة**: حركة حماس، الثلاثاء، 1993/8/31.

(6) **الأهرام**: الشيخ أسعد التميمي، الاثنين 1993/9/13، العدد 38997.

الاتفاق يوماً أسوداً في تاريخ الشعب الفلسطيني وقال: "نذكر عرفات بمصير أنور السادات وعصام السرطاوي، ونؤكد لعرفات أنه سيدفع الثمن شخصياً هو ومن معه."[1]

أما المنظمات المنشقة عن فصائل أخرى مثل: فتح الانتفاضة "أبوموسى" وفتح المجلس الثوري وأمينها العام أبو نضال، وجبهة النضال الشعبي وأمينها العام خالد عبد المجيد، والحزب الشيوعي وأمينه العام عربي عواد، وجبهة التحرير الفلسطينية المنشقة عن أبو العباس، وهي التي دخلت في إطار ما يسمى بجبهة الإنقاذ التي يترأسها خالد الفاهوم رئيس المجلس الوطني السابق والتي ضمت أيضاً الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية، والصاعقة، والقيادة العامة فقد تبنت نفس الموقف الرافض بشدة لهذا الاتفاق الذي اعتبرته بأنه: "يمثل تراجعاً وتخلياً عن وحدة الشعب والأرض، ويستهدف تصفية القضية الفلسطينية، ووقف الانتفاضة وضرب المنظمة والثورة."[2] وكذلك اعتبرته اتفاق: "خياني واختراق للقضية الفلسطينية لتصفيتها وإسقاط للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، ولإحداث اقتتال فلسطيني."[3]

وقد عقدت هذه الفصائل أول اجتماع لها في بيروت في 1 سبتمبر/ أيلول 1993، بهدف البحث في سبل التصدي لمؤامرة التطبيع مع العدو الصهيوني والتوطين. وفي نهاية الاجتماع صدر بيان عن هذه الفصائل جاء فيه: "أن الاتفاق يشكل كارثة حقيقية على مصالح الشعب الفلسطيني وقضيته وعلى الأمة العربية ويشكل... تصفية للقضية الفلسطينية... ويوكل مهمة قمع الانتفاضة إلى قيادة منظمة التحرير التي تحولت بموجب هذا الاتفاق إلى الموقع المعادي للشعب الفلسطيني..."[4]

وعلى العموم فقد كانت هذه الفصائل العشر التي تتخذ من دمشق مقراً لها تقف دائماً في الصف المعارض باستمرار لمنظمة التحرير الفلسطينية لكن هذه المرة خرج كثير من التصريحات عن المألوف في الساحة الفلسطينية كتصريح أحمد جبريل وأبو موسى الذي قال: "ارتكب عرفات الخيانة

---

(1) **الحياة**: أحمد جبريل، الثلاثاء 1993/8/31.

(2) **الأهرام**: خالد الفاهوم، الأربعاء 1993/9/1، العدد 38985.

(3) **الحياة**: غالب الأشمر: الخميس 1993/9/2، العدد 11159.

(4) المصدر السابق.

العظمى، ولذلك فنحن نعلن هدر دم ذلك الخائن."، ولكن ياسر عرفات حمل على الأعناق يوم دخل قطاع غزة بهذا الاتفاق.

عرضنا لنماذج من فئات المؤيدين، ولنماذج كذلك من فئات المعارضين للاتفاق على الساحة الفلسطينية، وهناك فئة ثالثة وقفت بين الفريقين، فهي لا ترفض تماماً وفي الوقت نفسه لا تقبل به تماماً وهذه الفئة سنعرض لبعض النماذج المعبرة عنها.

الفئة الوسط:

وهذه الفئة تميل إلى تبيان مخاطر الاتفاق وأبعاده على مجمل الأصعدة في القضية الفلسطينية إلى أنها في الوقت نفسه تدعو إلى وحدة الصف الفلسطيني والتماسك، وتبتعد عن أسلوب التخوين والاتهام، وضرورة إسقاط الاتفاق، وإنما تسعى إلى تطوير سلبيات الاتفاق، وفاروق قدومي وزير خارجية فلسطين نموذج لهذه الفئة.

يقول فاروق قدومي: "لن نبطل الاتفاق بالهتاف والتصادم ولن نجعل الاتفاق يسرى بالتصدي للمعارضين، فلتستمر جهود المؤيدين للبناء الداخلي وجهود المعارضين لمقاومة الاحتلال البغيض، فنكون بذلك خدمنا وطننا، وحافظنا على وحدتنا وتجنبنا ما يخطط الأعداء لنا من مكر وسوء."[1]

وفي اجتماع اللجنة المركزية لحركة فتح التي كانت تناقش الأمر خاطب فاروق قدومي ياسر عرفات قائلاً: "أنت تتعامل مع الشعب الفلسطيني وكأننا قطيع من الغنم."[2] وقال: "لست مرتاحاً للموافقة المتعثرة والتي تم الحصول عليها بعد ثلاث جلسات عمل مغلقة للجنة المركزية، ولقد اضطررنا لهذا المخرج لحفظ ماء الوجه."[3] وقال كذلك: "أعتقد أن مسودة المشروع المقترح والاعتراف المتبادل بنصوصها يمسان الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني... ولذا وقفت منهما موقف المعارض

(1) **الحياة**: فاروق قدومي، الثلاثاء 1993/9/14، العدد 11171.

(2) **الوطن**: فاروق قدومي، الأحد 1993/9/5، العدد: 6312 – 758.

(3) المرجع السابق.

حفاظاً على العهد الذي قطعناه على أنفسنا."[1] وأضافت صحيفة الوطن إلى قول فاروق قدومي أنه قال: "تقطع يدي اليمني ولن أوقع على شهادة وفاة الشعب الفلسطيني."[2]

وفي اجتماعات وزراء خارجية الدول العربية بالجامعة قال فاروق قدومي: "رفضت التوقيع على الاتفاق باسم المنظمة لمعارضتي له، وعندما تفحصت إعلان المبادئ وملاحقه الأربعة اقتنعت بأن ما تم التوصل إليه في شأن (غزة – أريحا) يعد خطوة لإقامة أول كيان فلسطيني على الأرض المحتلة منذ بدء الأزمة."[3] وقد طالب الدول العربية المجتمعة بدعم هذه الخطوة.

أما محمود درويش فيقول: "لقد انتهت هذه المنظمة سواء ذهبتم بالتسوية السياسية حتى النهاية أم خرجتم من التسوية الآن، إن دور المنظمة الباقي هو التوقيع على الاتفاق مع إسرائيل، وفور التوقيع ستتحول إلى شئ آخر، فما هو هذا الشيء الآخر؟ فكروا من الآن..."[4] ويقول في رسالة الاستقالة من اللجنة التنفيذية التي قرأها أمام اللجنة: "إننا نودع بشكل فوضوي مرحلة تاريخية وندخل مرحلة أخرى لم نعد لها عدتنا بعد."[5] ولكنه عندما رأى هذا التوقيع سيصبح حقيقة واقعة على الأرض قال: "على الفلسطينيين أن يحتشدوا خلف الاتفاق ما دام المشروع قد أقر من المؤسسات وادعوا الكفايات إلى المشاركة في إنجاح التجربة لأن فشلها سيصيب كل الأطراف بنتائج سلبية، مع استمرار احتفاظي بالمخاوف والقلق إلا أن العمل الجاد والمسؤول في إطار إنجاح التجربة هو الذي يرد على المخاوف."[6]

أما محمد زهدي النشاشيبي فقد علق على اجتماعات اللجنة التنفيذية، واصفاً ملاحظات الأعضاء بأنها تحفظات صغيرة على الجوانب الاقتصادية.[7]

---

(1) **الوطن**: فاروق قدومي، السبت، 1993/9/11، العدد 6318 – 2764.

(2) المرجع السابق.

(3) **الحياة**: فاروق قدومي، الثلاثاء 1993/9/21، العدد 11178.

(4) **الحياة**: محمود درويش، الأربعاء 1993/9/1، العدد 11158.

(5) المصدر السابق.

(6) **الحياة**: محمود درويش، الأحد 1993/9/12.

(7) **الأهرام**: محمد زهدي النشاشيبي، الأحد 1993/9/12.

أما حيدر عبد الشافي رئيس الوفد الفلسطيني إلى مؤتمر مدريد فقد قال: "لن نبيع القدس لنشترى غزة"[1] وقال إن الإيقاف يحتاج إلى مناقشة مستفيضة داخل أطر منظمة التحرير الفلسطينية وبمشاركة جميع الفصائل وأن ذلك يحتاج إلى استفتاء شعبي لحسم الخلاف."، داعياً إلى "التعقل والحوار وعدم اللجوء إلى استخدام القوة والسلاح."[2]

أما الدكتورة حنان عشراوي فترى: "أن الاتفاق خطوة مهمة ومن الخطأ توقع القفز إلى نتائج غير حقيقية أو اعتبار الخطوة دواء سحرياً يزيل جميع المشكلات."[3] ومع ذلك فالاتفاق في نظرها ليس مثالياً ولا يتصف بالكمال، ولكنه يفتح الباب للمفاوضات ووضع حد للضعف وقالت: "إن شعوري يتراوح بين الأمل والخوف فهي لحظات تاريخية وحاسمة."[4]

أما فيصل الحسيني فيرى أنه: "يتعين على إسرائيل التخلي عن رفضها مناقشة قضية القدس إذا كانت تريد السلام حقاً."[5] ويرى أن الاتفاق هو بداية الطريق إلى الدولة.

أما قيادة الانتفاضة فقد أكد بيانٌ لها: "أن الاتفاق يعني نهاية النضال ضد الاحتلال، وأن الانتفاضة مستمرة ضد الاحتلال والمستوطنين حتى الانسحاب، لأن الاتفاق يتجاهل المطالب التي تتبناها الجماهير الفلسطينية منذ بدء الانتفاضة."[6]

هذه هي في الأغلب الأعم التداعيات المختلفة على الساحة الفلسطينية، يستطيع الذين أيدوه أن يجدوا المبررات الموضوعية لهذا التأييد، فهو يؤسس لأول كيان فلسطيني على الأرض، ويعيد القيادة الوطنية الفلسطينية إلى وطنها من المنفى، ويحفظ الحركة الوطنية الفلسطينية والقضية الفلسطينية من التبديد المطلق الذي تعرضت له عبر أكثر من أربعة عقود متوالية، ويتيح الفرصة من جديد للعودة

---

(1) **الحياة**: حيدر عبد الشافي، الأحد 1993/9/5

(2) **الأهرام**: حيدر عبد الشافي، الجمعة، 1993/9/10.

(3) **الحياة**: حنان عشراوي، الثلاثاء 1993/8/21.

(4) **الحياة**: حنان عشراوي، السبت 1993/9/11.

(5) **الأهرام**: فيصل الحسيني، الأربعاء 1993/9/1.

(6) **الأهرام**: قيادة الانتفاضة، الثلاثاء، 1993/9/21، العدد 93005.

للوطن، وينهى عقوداً من الصراع في ظل اختلال موازين القوى، وانحياز القوى العظمى انحيازاً كاملاً إلى جانب إسرائيل، وسقوط المراهنة على الوضع العربي المفكك والضعيف، وعلى الاتحاد السوفيتي الذي انهار أمام القطب الواحد، وكثيراً وكثيراً مما يمكن قوله.

ويستطيع كذلك الفلسطينيون الرافضون للاتفاق أن يجدوا فيه الكثير من الضعف والكثير من الغموض، وعدم تلبية لطموحات الشعب الفلسطيني، وعلى الأساس الذي قام عليه وهو قرار 242 و338، وأنه متروك للتفاوض لا نعلم ما ستؤول إليه المفاوضات في المستقبل، وأن القضايا الأساسية مؤجلة فيه وخاصة القدس واللاجئين، وأن معظم القضايا في التفاوض تخضع للوضع القائم الذي يميل لصالح إسرائيل، وأن ليس هنا تحديداً للاستيطان والأراضي المصادرة، كثيرة هي العيوب التي يمكن نظرياً وعملياً أن نجدها في هذا الاتفاق.

لكن ذلك لا يمثل الحقيقة كلها، إن لها جوانب متعددة من زوايا أخرى، إن الاستهداف الأكبر كان وما يزال وسيظل هو تلك الشخصية الفلسطينية المبلورة فوق جزء من ترابها باعتراف من القوى العظمى ومن العدو الأول المغتصب للأرض، ومن محيطها العربي والدولي، هدفاً أصيلاً ثابتاً، فالأرض تصبح كلها لا معنى لها إذا اندثرت الشخصية الوطنية الفلسطينية وذابت في محيطها العربي ومحيطها الدولي، مهما كان جمال الشعارات التي ترفع في كثير من الساحات. فقبل الانتفاضة الكبرى كانت الشخصية الفلسطينية في طريقها إلى الغياب عن ساحتها العربية والإقليمية والدولية، وحين أعادتها هذه الانتفاضة التاريخية، أعادت الروح لهذه الشخصية وجعل هذا الاتفاق هذه الشخصية الفلسطينية تملأ الأرض حضوراً لا زال مستمراً إلى يومنا هذا.

وقد قال لي الرئيس ياسر عرفات وكنت بصحبته في لقاء مع الرئيس البشير في عام 1993، وبعد أن اتجهنا إلى مكان ضيافته قال: سيعرف الكثيرون ما الذي قدمه اتفاق أوسلو لكن ليس الآن، وإنما بعد حين، إنه رسخ الشخصية الوطنية الفلسطينية فوق ترابها الفلسطيني، وكان متفائلاً كعادته دائماً وإن علت من حوله، رايات الرفض والاتهام.

وتساءل ممدوح نوفل عضو المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية هل كان الاتفاق مولوداً شرعياً؟ وهل قرب الفلسطينيون من أهدافهم، وقرب منطقة الشرق الأوسط من السلام الدائم؟ ويقول ما موجزه أن رابين حاول الهروب من شر التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية ومع ياسر عرفات، وبعد عدة شهور من المفاوضات السرية أصبح رابين أحد أبطال قصة الاتفاق السري، ونال مع بيريز وياسر عرفات جائزة نوبل للسلام، ولاحقاً دفع حياته ثمناً لذلك. فالاتفاق مولود شرعي وأن غالبية الإسرائيليين والفلسطينيين تقبلوه، ووجد عند الطرفين من توعد موقعيه بالقتل، وحقق نتائج باتت بمثابة حقائق موجودة على أرض الشرق الأوسط، فوقائع خمس سنوات من عمره أنه نجح في إدخال شعوب المنطقة مرحلة جديدة مختلفة.[1]

الأردن:

عندما أعلن الاتفاق انتقده الملك حسين، ثم عاد بعد عدة أيام وأعلن ترحيبه الكامل وقال: "ليس من حقنا انتقاد هذا الاتفاق وسنواصل دعمنا التام للقرار الفلسطيني المستقل ومنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وأناشد إخواني الفلسطينيين ضمن الأسرة الفلسطينية الكبيرة، ألا يحكموا العاطفة وإنما العقل ويتفاهموا لاستعادة حقوقهم."[2] ووصف الملك حسين القرار بأنه شجاع من جانب القيادة الفلسطينية: "وأننا في بداية الطريق وما كان أمامنا إلا أن ندعم ونبارك ونهيب بالأخوة الفلسطينيين جميعاً أن لا يسمحوا لأية مشاعر... بأن تفرقهم عن بعضهم بعضاً..."[3]

سوريا:

أما الموقف السوري فهو رافض تماماً للاتفاق، واعتبره بأنه حل منفرد واستسلام للشروط الإسرائيلية، وهذا الاتفاق هو غير الأرض مقابل السلام، وبالتالي فهو خسارة للعرب والفلسطينيين،

---

(1) ممدوح نوفل: "**ذكرى أوسلو لمراجعة الحسابات الفلسطينية**"، السياسية الفلسطينية، العدد 20 خريف 1998، ص6 – 25.

(2) **الوطن**: الملك حسين، الأحد 1993/9/5، العدد 6312 – 763.

(3) **الحياة**: الملك حسين، الأحد 1993/9/26، العدد 11183.

ومع ذلك فهو لا يؤثر على الموقف السوري الثابت من أن السلام: "كلٌ لا يتجزأ، فهو السلام العادل الشامل الذي يعيد للعرب حقوقهم وأراضيهم، وكذلك الاحتلال كل لا يتجزأ فلو كانت إسرائيل جادة بالسلام لبادرت بالالتزام بالانسحاب من الأراضي المحتلة."[1]

وأعلن الرئيس الأسد عن رأيه في الاتفاق فقال: "الفلسطينيون خسروا كما خسر العرب، وربحت إسرائيل، نحن لم نبارك ولم نؤيد، ولم نعارض ولم نرفض، فالاتفاق غير واضح والمبادئ غير واضحة، وغير محددة."[2] وقال فاروق الشرع مؤكداً الكلام نفسه: "الموقف السوري أننا لن نصفق لهذا الاتفاق ونترك أمره للشعب الفلسطيني."[3] كما دعم كثير من الكتاب السوريين هذه التصريحات الرسمية.

لبنان:

لقد كانت معظم تعليقات الزعامات اللبنانية المختلفة تدور حول موضوع توطين اللاجئين، والمخيمات الفلسطينية في لبنان وخشيتهم من أن يؤدي هذا الاتفاق إلى توطين الفلسطينيين في لبنان. وقال رئيس جمهورية لبنان إلياس الهراوي: "دخل لبنان عملية السلام بالتضامن والمسؤولية المشتركة مع باقي الأطراف العربية، والتزم الجميع بوحدة الموقف... ودفعنا نحن في لبنان أغلى التضحيات وأن صاحبة القضية تجاوزتنا جميعاً وضنت علينا بالعلم والخبر..."[4] وقال وزير الخارجية فارس بويز: "الاتفاق غير واضح المعالم مما يوحي بأن استرجاع غزة – أريحا سيجري على نحو منفصل وليس ضمن برنامج متكامل."[5] وصرح وليد جنبلاط بأننا: "نذهب إلى السلام ونحن في موقع المهزوم كما يريد

---

(1) **الحياة**: افتتاحية تشرين السورية، الخميس 1993/9/2، العدد 11159.

(2) **الوطن**: حافظ الأسد، الثلاثاء 1993/9/21، العدد 6328 – 774.

(3) **الحياة**: فاروق الشرع، الأربعاء، 1993/9/8، العدد 11165.

(4) **الوطن**: إلياس الهراوي، الجمعة 1993/9/3، العدد 631 – 756.

(5) **الأهرام**: فارس بويز الأربعاء 1993/9/1، العدد 38985.

البعض الذين اختاروا للقضية الفلسطينية موقعاً مخجلاً في أريحا."[1] أما الشيخ إبراهيم الأمين زعيم حزب الله قال أن: "الاتفاق خيانة تاريخية، وأن حرباً جديدة قد بدأت هي حرب المجاهدين."[2]

أما وزير العمل اللبناني عبدالله الأمين فيؤكد أن: "موضوع التوطين ليس إلا في مخيلة بعض الذين يريدون إذكاء الفتنة مرة أخرى، أو الذين يريدون الشر بالشعب الفلسطيني الذي يرحب به ضيفاً عزيزاً كريماً محاطاً بالرعاية والعناية الأخوية."[3] ويقول رئيس مجلس النواب اللبناني حسين الحسيني أن "الاتفاق جاء لعزل الفلسطينيين عن إخوانهم العرب، وهو موضوع يخص الشعب الفلسطيني... ويجب أن تكون التسوية شاملة وعادلة..."[4]

ليبيا:

وصف العقيد/ معمر القذافي الاتفاق بأنه: "مسخرة ومهزلة... وما يجري اليوم من اعتراف متبادل هو إحدى المسرحيات الهزلية في التاريخ... وهو بين حركة فتح والإسرائيليين وليس مع الشعب الفلسطيني... وعرفات مناور."[5] وأكد العقيد: "أن ما يجري الآن ليس بسلام لأن الحل السلمي هو هو عودة الفلسطينيين إلى فلسطين وقيام دولة فلسطينية ديمقراطية وأن المواجهة بين العرب وإسرائيل على فلسطين وليس على غزة – أريحا."[6]

---

(1) **الحياة**: وليد جنبلاط، الاثنين 1993/9/6.

(2) **الأهرام**: إبراهيم الأمين، الاثنين 1993/9/6، العدد 38997.

(3) **الحياة**: عبدالله الأمين، الاثنين 1993/9/6.

(4) **الحياة**: حسين الحسيني، الاثنين 1993/9/6.

(5) **الحياة**: معمر القذافي، الأحد 1993/9/12.

(6) **الحياة**: معمر القذافي، الاثنين 1993/9/6.

المغرب:

وعبر عن الموقف المغربي المرحب بالاتفاق عبدالله الفيلالى قائلاً: "إن منطقة الشرق الأوسط دخلت عهداً جديداً بتبادل الاعتراف بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل وبتوقيع إعلان المبادئ بهدف تطبيق الحكم على قطاع غزة – أريحا أولاً."[1]

تونس:

رحبت تونس بالاتفاق وقد جاء على لسان وزير خارجيتها بن يحي الذي أعلن: "إن هذا الحدث التاريخي يعد لبنة مهمة على طريق الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ويبعث على التفاؤل بقيام سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط."[2]

السودان:

ارتبط السودان برباط طويل ووثيق بالقضية الفلسطينية، وكانت تربطه بالقيادة الفلسطينية مودة كبيرة، وكذلك تربطه بالفصائل الأخرى وكان موقفه الدائم هو أن "السودان يدعم أي خيار تأخذه المنظمة بصفتها الممثل الشرعي الوحيد وأن السودان يقدر وجهات نظر المنظمات الفلسطينية الأخرى، ونحن كدولة عضو بالجامعة العربية نتعامل مع المنظمة التي تمتلك سفارة بالخرطوم."[3]

دول مجلس التعاون الخليجي:

أوضح بيان دول مجلس التعاون الخليجي الصادر عن اجتماع وزراء خارجيته ترحيبه بالاتفاق كخطوة أولى في سبيل التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية، والنزاع العربي الإسرائيلي على أساس قراري مجلس الأمن 242، 338، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وتحقيق الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس الشريف وتأمين الحقوق الوطنية

---

(1) **الحياة**: عبد اللطيف القيلالى، الأربعاء 1993/9/29، العدد 11186.

(2) **الحياة**: بن يحي، المصدر السابق.

(3) **الحياة**: وزارة الخارجية: الخميس 1993/9/9.

المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير، وإرساء قواعد ثابتة لضمان الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.[1]

ثالثاً: التداعيات على الصعيد الإسرائيلي:

وكما برزت في الساحة الفلسطينية تداعيات مختلفة، كذلك برزت في المجتمع الإسرائيلي تداعيات مختلفة أيضاً حيث انقسم بصفة عامة إلى أربعة أقسام:

1- حزب العمل وحلفاؤه والذي يرى أن هذا الاتفاق ينهى الصراع الدامي الطويل منذ مائة عام.

2- تكتل الليكود الذي عارض الاتفاق بشدة وأنه لا بد من إسقاط مشروع الخيانة.

3- المجتمع العربي في إسرائيل والذي يؤيد الاتفاق ويطالب بدولة فلسطينية مستقلة إلى جوار دولة إسرائيل وعاصمتها القدس.

4- الجالية اليهودية في الولايات المتحدة والتي تؤيد الاتفاق مع العمل على تخفيف مخاطره على إسرائيل إلى الحد الأدنى.[2]

وعن هذا الاتفاق قال رابين: "إن الاتفاق لا يؤدي إلى دولة فلسطينية، وإنما يؤدي إلى تدبير انتقالي لمدة خمس سنوات، وأن معارضتنا لإقامة دولة فلسطينية معروفة للجميع وأي ربط بين المرحلة الانتقالية والنهائية لا معنى له."[3] ويقول: "لا يعجبني إطلاقاً ما تقوله المعارضة أو كتلة الليكود، لأنه لا يمكن القيام بخطوات كبيرة دون صعوبات أو تحمل مخاطر."[4] ويعتبر رابين أن الاتفاق خطوة كبيرة تمهد لحقبة جديدة بعد التغيير الدراماتيكي الذي أدخلته المنظمة على نفسها

---

(1) **الحياة**: دول مجلس التعاون الخليجي، الاثنين 1993/9/6.

(2) د. حسين أبو شنب: **الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي**، ص262.

(3) **الحياة**: اسحق رابين، الاثنين 1993/8/30، العدد 11156.

(4) **الأهرام**: اسحق رابين، الأربعاء 1993/9/1، العدد 38985.

والذي انتهى بتوقيع رسائل الاعتراف المتبادل منهية بذلك مائة عام من سفك الدماء بين الفلسطينيين واليهود."[1]

ويقول شمعون بيريز: "نحن عازمون في محاولتنا لإحلال السلام في المنطقة بأسرها..."[2] أما يوسي بيلين يري "أنه اتفاق متوازن ويرضى الطرفين."[3] ولا شك أن أطرافاً كثيرة من المؤيدين لهذا الاتفاق فيما بعد طالبوا بأن تكون هناك دولة فلسطينية.

ففي جلسة حزب العمل أعلن شيمون بيريز في 7 ديسمبر/ كانون الثاني 1997 عن تأييده العلني لإقامة دولة فلسطينية، ودعا أعضاء حزبه لإسماع صوتهم عالياً من أجل إقامة الدولة الفلسطينية، مشيراً أنه ليس بوسع إسرائيل تحمل مسؤولية ثلاثة ملايين فلسطيني.[4] وكذلك أكد "تيدى كوليك" رئيس بلدية القدس الغربية الأسبق في يوم 29 ديسمبر 1997 أن قيام دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل هو أمر لا مناص منه ويجب الاعتراف بذلك.[5] واعتبر المراسل العسكري لصحيفة يدعوت أحرنوت أن نقل الصلاحيات في المناطق إلى السلطة الفلسطينية "يشكل اعترافاً واقعياً بأن السلطة الوطنية هي بمثابة دولة أو دولة على الطريق." وقد جاء ذلك عندما نشرت صحيفة يدعوت أحرنوت يوم 24 أغسطس/ أب 1997 أن أجهزة الاستخبارات العسكرية أعادت توزيع الأدوار والمهام الموكلة إليها على صعيد الأوضاع في الأراضي الفلسطينية حيث أصبحت شعبة الاستخبارات العسكرية في الجيش الإسرائيلي هي المسؤولة عن رصد النشاطات العسكرية للسلطة الفلسطينية بعد أن أصبحت الدولة الفلسطينية وشيكة القيام.[6]

ويهمنا هنا أن نورد رأي الخبير الإسرائيلي "البروفيسور عنبر" الذي قال إن مكونات الدولة الفلسطينية جاهزة ولا محالة من نشوء هذه الدولة، وأن الحقائق التي أفرزتها عملية السلام على أرض

---

(1) **الحياة**: اسحق رابين، الجمعة 1993/9/10، العدد 11169.

(2) **الأهرام**: شمعون بيريز، الاثنين 1993/8/30، العدد 38983.

(3) طلال أبو عفيفة: **الدبلوماسية والاستراتيجية في السياسة الفلسطينية**، ص634.

(4) المصدر السابق، ص634.

(5) المصدر السابق، ص634.

(6) المصدر السابق، ص634.

الواقع وهي سيطرة الفلسطينيون على مساحات واسعة، وتمتعهم باعتراف دولي، وجواز سفر، وجيش وباقي رموز الدولة، بمعني أن هذه الدولة تكونت من ثلاث زوايا أساسية:

1- نضوج المؤسسات القومية منذ عام 1967.

2- نضوج الهوية القومية من خلال الانتفاضة.

3- تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في غزة وباقي مدن الضفة الغربية بعد اتفاق أوسلو، وأن الوضع الدائم اليوم بمثابة دولة على الطريق، وهي مسألة وقت.[1] وقد أوضح الأديب الإسرائيلي البارز عاموس عوز ذلك بوضوح كامل في واشنطن قائلاً: "لا مفر من إقامة دولة فلسطينية، ولو كنت مسئولاً لاعتذرت للفلسطينيين عن الألم والمعاناة طيلة السنوات الماضية.[2]

أما المتطرفون في تداعيات الاتفاق على الساحة الإسرائيلية، فإننا نستطيع أن نلتقط بعضاً من هذه الشخصيات لتكتمل الصورة:

فاسحق شامير وهو رئيس الوزراء الأسبق قد وصف الاتفاق بأنه "مؤامرة خطيرة وخطة يجب إجهاضها"[3] وقال أيضاً: "لم يفكر أي شخص أننا سنرى هذه التنازلات التي تعطيها حكومتنا لعدونا الأكثر تطرفاً ليعطيها إمكانية الاستمرار في كفاحها ضد وجود إسرائيل من قاعدة إستراتيجية وسط البلاد."[4]

أما بنيامين نتنياهو فهو يؤكد: "بأن حزب الليكود لن يطبق الاتفاق مع المنظمة لأنها لا تحترم أي اتفاق"[5] ويرى أن الاتفاق بشكل أو بآخر يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية ويقول: "بأن قرار قرار رابين مصافحة عرفات هو الخطوة الأولى نحو قيام دولة فلسطينية، وأن لقاء رابين وعرفات

---

(1) **من وثيقة أصدرها مركز الدراسات الاستراتيجية (باسا)** في جامعة بار إيلان في تل أبيب (وردت في خلال أبو عفيفة)، ص623.

(2) **صحيفة القدس** يوم 1997/11/3، وللمزيد أنظر: **الدولة الفلسطينية وجهات نظر إسرائيلية وغربية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت، 1990، ص99. (الفصل الرابع، الخيار الرابع)

(3) **الأهرام**: اسحق شامير، الأربعاء 1993/9/1.

(4) **الحياة**: اسحق شامير، الأربعاء 1993/9/1.

(5) **الوطن**: بنيامين نتنياهو، الأحد 1993/9/5.

وكلينتون في البيت الأبيض يعني شيئاً واحداً هو أن إسرائيل رفعت مستوى عرفات إلى مستوى رئيس دولة.[1]

أما شارون وزير الدفاع الأسبق فيقول بضرورة محاكمة عرفات في القدس "لأن يديه ملطختان بدم الضحايا اليهود، أكثر من أي مجرم حرب منذ العهد النازي."[2] ويدعو حكومة رابين: "ألا تعد منزلاً لعرفات يقيم فيه بل عليها أن تعد له قفصاً زجاجياً في أحد المحاكم في القدس ليحاكم كمجرم حرب."[3]

وعلى العموم فإن أحزاب اليمين ترفض الاتفاق وتعلن بوضوح موقفها الذي عبر عنه الحاخام الأكبر "شلومو غورين" حين خطب في المعتصمين داخل معبد يهودي ضد الاتفاق قائلاً: "إن عرفات ينتمي إلى عالم الموت وقتله عمل خير."[4]

وتتلخص تخوفات المعارضة الإسرائيلية بوجه عام من عدة مسائل محددة أهمها:

1- الوضع الأمني لإسرائيل بصفة عامة والمستوطنات بصفة خاصة.

2- الخشية من أن يسفر الاتفاق عن إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

3- الخشية من أن يضع هذا الاتفاق الحلم الصهيوني في مأزق يضع حداً للمشروع الصهيوني اليميني ورؤيته.

4- الخوف من عودة النازحين واللاجئين من أن يكون لها أثر كبير في عملية انقلاب ديمغرافي في المنطقة الواقعة ما بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط في ظل نضوب الهجرة اليهودية إلى حد كبير، ونسبة التزايد السكاني بين الفلسطينيين والذي يصل في كثير من الأحيان إلى ثلاثة أضعاف نسبة الزيادة الإسرائيلية بين السكان.

---

(1) **الأهرام**: بنيامين نتنياهو، الأحد 1993/9/12.

(2) **الحياة**: آريل شارون، الأحد 1993/9/5، العدد 11158.

(3) **الوطن**: آريل شارون، الأحد 1993/9/5.

(4) **الحياة**: الحاخام الأكبر شلومو غورين، السبت 1993/9/4.

5- اعتبار أن الموقف الأمريكي وتواجده في المنطقة العربية قد لا يشكل ضمانة كافية لمهددات الأمن القومي الإسرائيلي الشامل، ويجب عدم الركون المطلق إليه رغم أهميته البالغة.

6- الخوف من أن يطال الاتفاق مكانة القدس.

ومن المفيد في هذا المجال أن نتفحص تقريراً أعدته مجموعة دراسية بدعوة من الأكاديمية الأمريكية للفنون والعالم، الانتقال للحكم الذاتي: "إن كان لفترة الحكم الذاتي المؤقت أن تنجح فلابد أن يطور الفلسطينيون والإسرائيليون تفاهماً عميقاً وثقة قوية متبادلتين في مجال الأمن... وأن قضية الأمن لم تحظ إلا بالمقدار الأقل من التفكير والإعداد..." ويضيف التقرير أن لدى الجانبين مخاوف جوهرية، وأن تصور كل منهما مختلف عن الآخر، فالإسرائيليون يركزون على التهديدات الخارجية المحتملة من جانب القوات العسكرية العربية المعادية، ويحكم فهمهم إلى حد بعيد الأمن العسكري في منطقة غير مستقرة، والحروب الخمسة التي خاضوها منذ عام 1948 حددت طابع وأولويات نقاشهم الأمني كله تقريباً.

ويشكل الإرهاب على حد تعبيرهم المتمثل في هجمات تشنها مجموعات صغيرة مسلحة عبر حدودهم مصدراً أخر للمخاوف الإسرائيلية.

أما الفلسطينيون فيرى التقرير أن وضعهم تحت الاحتلال هو المشكلة المهيمنة التي تجابه أمنهم ورخاء مجتمعهم، وتبقى الاعتبارات العسكرية إلى حد كبير خارج تصوراتهم الحالية.

فالإسرائيليون مهتمون بجوانب ذات طبيعة عسكرية واستراتيجية بعيدة المدى، والفلسطينيون معنيون في المقام الأول بالبعدين الراهن والقريب لأمن مجتمعهم.[1]

ويقول التقرير الاستراتيجي الصادر عن الأهرام: "عندما تم التوصل إلى اتفاق إعلان المبادئ حدثت عملية استدعاء للحكم الذاتي الذي ورد في كامب ديفيد 1979، ورغم أن هذا الاستدعاء

---

(1) من **تقرير أعدته مجموعة دراسية**، اجتمعت بدعوة من الأكاديمية الأمريكية للفنون والعالم، الانتقال إلى الحكم الذاتي الفلسطيني، **مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، بيروت، الطبعة الأولى، 1993، ص77، المؤلفة الرئيسية آن موسلى ليش، ترجمة نهلة الخطيب، مراجعة أحمد خليفة.

لم يغفل الفارق الزمني بين الوثيقتين، وما صاحبه من تحولات داخلية وإقليمية ودولية ليبين الفارق بينهما... إلا أن هذا لا يعني عدم وجود تباين بين الوثيقتين (أي بين كامب ديفيد وأوسلو)، حيث عامل إعلان المبادئ الفلسطينيين كقوة مستقلة وشركاء في حين كان من شأن الحكم الذاتي في كامب ديفيد أن يكون لمصر والأردن دور في المفاوضات الإجرائية، وآخر في ترتيبات الأمن الداخلي. ولا يوجد في إعلان المبادئ دور مماثل لأي من هذين البلدين في الترتيبات الانتقالية.[1]

ويرى التقرير أن الاعتراف المتبادل حمل معنى تاريخياً، لأنه أذن بتدشين واقع مختلف قائم على التأقلم المتبادل وليس الاستبعاد.

ويتساءل التقرير هل إعلان المبادئ يلبي طموحات الشعب الفلسطيني في المرحلة الانتقالية؟ ويجيب التقرير يجب التأكد على أننا بصدد اتفاق أولي وليس نهائي، ومن الناحية الإجمالية بدا إعلان المبادئ وكأنه نوع من المزج بين التصورين الفلسطيني والإسرائيلي مع غلبة للتصور الإسرائيلي.[2]

والحكم الذاتي كمفهوم يثير خلافات بالغة الحدة من الناحية الأكاديمية ومن الناحية السياسية على السواء، فهو من الناحية الأكاديمية يفتقر إلى التحديد، ومن الناحية السياسية يثير الخلافات بين وجهة النظر الإسرائيلية ووجهة النظر المصرية، فالمفهوم الإسرائيلي يستمد وجهة نظره من مشاريع صهيونية سابقة وعلى أساس الفصل بين الأرض والسكان، والمفهوم المصري مغاير لذلك ويعتبره مرحلة سابقة لممارسة الفلسطينيين حقهم في تقرير المصير، وهو ما يؤدي في الأفق المنظور إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

ويمكن القول أن الصراع بين المفهوم الإسرائيلي للحكم الذاتي والمفهوم الفلسطيني العربي ما زال قائماً حتى بعد توقيع اتفاق غزة – أريحا أولاً.[3]

---

(1) **التقرير الاستراتيجي العربي**، 1993، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ص95.

(2) المرجع السابق، ص96.

(3) د. عبد العليم محمد: **مفهوم الحكم الذاتي في القانون الدولي**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام في أول يناير 1994، ص6 (ورد في تقديم السيد ياسين مدير المركز).

وعلى العموم فإن أي قراءة لأوسلو لا يمكن أن تكفي للتكهن بمدى قدرة الأطراف المشاركة فيه على الوصول إلى تحقيق السلام وخاصة أنه يعتبر عند الجميع هو الخطوة الأولى والتي يجب أن يتبعها خطوات أخرى كثيرة، وبعض هذه الخطوات سوف تكون في قلب الحريق المشتعل وخاصة عندما نرى القضايا الأساسية المعلقة وقد وضعت على طاولة المفاوضات والتي ستتطلب من الطرفين تنازلات مهمة، وصبر كافٍ للتوصل إلى حلول مرضية ومقبولة وهنا تكمن عوامل التفجير.

المبحث الثالث

الاتفاقيات الموقعة واستحقاقاتها

عندما تم إبرام اتفاق إعلان المبادئ في واشنطن في 1993/9/13، ارتبط هذا الإعلان بجدول زمني[1] مدته عشرة أشهر اتفق فيه الجانبان على ما يلي:

أولاً: يسرى فوراً ما يلي:

- تحول السلطة من الحكومة العسكرية والإدارة المدنية الإسرائيلية إلى فلسطينيين يتمتعون بالسلطة في خمسة مجالات هي: التعليم والثقافة و الصحة والخدمات الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة. وسيتمتع الفلسطينيون بسلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة ولكن لم يتضح بعد نوع السلطة التي ستكون لهم في القدس الشرقية.
- بدأ الفلسطينيون في تشكيل قوة للشرطة من مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية من خارج الضفة الغربية وقطاع غزة.
- تشكيل لجنة اتصالات مشتركة بين إسرائيل والفلسطينيين.
- تشكيل لجنة فلسطينية إسرائيلية للتعاون الاقتصادي للعمل بشأن المياه والكهرباء والطاقة والشؤون المالية والنقل والاتصالات تشمل ميناء غزة والتجارة والصناعة وعلاقات العمل والتدريب وحماية البيئة والإعلام وذلك بالإضافة إلى برنامج تنمية اقتصادية للضفة الغربية وغزة مدعوم دولياً وبرنامج إقليمي للتنمية الاقتصادية.

---

(1) صحيفة **القدس** في 1993/9/14.

- دعوة الأردن ومصر للانضمام إلى لجنة مستمرة لاتخاذ القرارات بشأن قبول الفلسطينيين الذين تركوا مساكنهم في الضفة الغربية وغزة عام 1967، ويقدر عددهم 800.000 بما في ذلك أفراد عائلاتهم/ وإجراءات لمنع الإضرابات.

ثانياً: 13 كانون الأول عام 1993:

- توقيع إسرائيل والفلسطينيين اتفاقاً بشأن الانسحاب من قطاع غزة وأريحا وترتيبات لسيطرة الفلسطينيين على المنطقتين.
- بدء فترة انتقالية مدتها خمس سنوات للحكم الذاتي الفلسطيني رسمياً.

ثالثاً: 13 نيسان عام 1994:

- أخر موعد لكي يكمل الإسرائيليون انسحابهم من غزة وأريحا.

رابعاً: 13 تموز 1994:

- أخر موعد لانتخاب مجلس فلسطيني. وسيحدد اتفاق مؤقت يتم التوصل إليه بحلول هذا الموعد لتكوين المجلس وصلاحياته بما في ذلك السلطة التنفيذية والتشريعية وترتيبات تحويل السلطة إلى المجلس وتفاصيل تكوين أجهزة قضائية مستقلة.
- سيتمكن الفلسطينيون من القدس الشرقية من التصويت وربما التنافس في الانتخابات.
- وسيعاد نشر قوات عسكرية إسرائيلية انسحبت بالفعل من غزة وأريحا خارج المناطق الآهلة بالسكان في باقي أنحاء الضفة الغربية بحلول عشية الانتخابات على أكثر تقدير. وستظل القوات الإسرائيلية مسؤولة عن أمن المستوطنين الإسرائيليين.
- انسحاب الحكومة العسكرية الإسرائيلية وحل الإدارة المدنية.

خامساً: 13 كانون الأول عام 1995:

- أخر موعد لبدء محادثات بشأن التسوية النهائية.

سادساً: 13 كانون الأول عام 1998:

- بدء سريان التسوية الدائمة.[1]

اتفاقية المعابر:

بين غزة ومصر، وأريحا والأردن في القاهرة في 1994/2/9 تم توقيع هذه الاتفاقية بشأن المعابر يوم 1994/2/9 وقعها عن الجانب الفلسطيني ياسر عرفات وعن الجانب الإسرائيلي "شيمون بيريز" وقد تم التوقيع بعد مفاوضات شاقة وصعبة في طابا وأخرى في القاهرة وشملت الاتفاقية منطقة أريحا وما يتعلق بها من حيث المساحة وفق الخريطة المتفق عليها وتحدد كذلك وضع مقام النبي موسى تحت الإشراف الفلسطيني للغايات الدينية إلى حين البدء بتنفيذ المرحلة الانتقالية وتفاصيل حول هذه المسألة من تأمين سلامة العبور وتسيير دوريات مشتركة وغيرها وكذلك شملت قطاع غزة حيث توضع المستوطنات تحت إشراف إسرائيلي وتولي الشؤون الأمنية من قبل إسرائيل والسلطة الفلسطينية وتولي الشؤون المدنية من قبل الفلسطينيين، وتسيير دوريات إسرائيلية على الطرقات الجانبية عند الضرورة وكذلك دوريات مشتركة ثم تتم مراجعة هذه التدابير بعد عام. وتشمل الاتفاقية كذلك المعابر وأحكامها العامة والسيطرة على المعابر وترتيبات الدخول من مصر والأردن عبر الجناح الفلسطيني وترتيبات الخروج إلى مصر والأردن عبر الجناح الفلسطيني ومكتب الارتباط وأحكام متفرقة فيما يتعلق بمرور البضائع وإكمال التغييرات الإنشائية واستخدام الوثائق المنصوص عليها عند اجتياز نقاط العبور.[2]

الاتفاق الاقتصادي:

تم توقيع هذا الاتفاق في باريس يوم 1994/4/29 وهو اتفاق بصفة عامة يميل لصالح إسرائيل، وقد اعتبر هذا الاتفاق تابعاً لاتفاقية غزة أريحا وجزءاً منها، وتتكون هذه الاتفاقية من تسعة مواد تتحدث عن إطار عمل الاتفاق وأهدافه واللجنة الاقتصادية المشتركة وسياسة ضرائب الاستيراد

(1) صحيفة **القدس** في 1993/9/14. بالإضافة إلى مصادر خاصة.

(2) أنظر نص الاتفاقية في الملاحق.

والمسائل المالية والنقدية والضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة والعمل وكذلك الزراعة والصناعة. وتم الاتفاق على مواصلة النقاش من خلال اللجنة الاقتصادية المشتركة والوصول إلى ترتيبات للبراءات والتصاميم والعلامات التجارية والملكيات الثقافية وكذلك الإجراءات لتصفية الالتزامات المالية المتبادلة بين الطرفين ومنع القيود التجارية، وقد وقعها عن الجانب الفلسطيني "أحمد قريع" (أبو علاء) وعن جانب حكومة إسرائيل إبراهيم شوحط.[1]

اتفاقية غزة أريحا:

توصل الجانبان الإسرائيلي والفلسطيني في 1994/5/4 إلى توقيع الاتفاقية النهائية حول الحكم الذاتي الفلسطيني في القاهرة من قبل ياسر عرفات واسحق رابين وبحضور الرئيس المصري حسني مبارك ووزير خارجية كل من الولايات المتحدة "وورن كريستوفر" وروسيا الاتحادية "أندرية كوزريف" وبحضور ما لا يقل عن 2500 شخصية عالمية ومصرية. وفي اللحظات الأخيرة رفض ياسر عرفات التوقيع، ومرت لحظات عصيبة للغاية، وتبين أن الرئيس ياسر عرفات امتنع عن التوقيع على خريطة ملحقة بوثيقة الحكم الذاتي ثم عاد الرئيس عرفات للتوقيع على الخريطة بعد تدخلات مصرية وأمريكية وروسية بعد أن كتب على الخريطة بعض الملاحظات. وقال نبيل شعث أن عرفات وقع الخريطة بعد أن قدم وزير الخارجية الأمريكية ضمانات وانعكس الرضا على وجه عرفات وتواصل الاحتفال وفق برنامجه المعد وتضمن كلمة لوزير الخارجية الإسرائيلية "شمعون بيريز" ثم كلمة محمود عباس، ثم ياسر عرفات ثم اسحق رابين.

وكانت كل الكلمات دعوة من أجل دفع عملية السلام والإصرار عليها ومما قاله رابين: "اليوم يولد واقع جديد من النزاع الفلسطيني الإسرائيلي وملايين الأشخاص الذين يريدون الحياة ينظرون وكأن الله معنا."[2]

---

(1) أنظر نص الاتفاقية في الملاحق وأنظر كذلك اتفاقيات أوسلو، **الاتفاقيات الإسرائيلية الفلسطينية حول الضفة الغربية وقطاع غزة**، دار الجليل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 1998، ص368 وما بعدها.

(2) أنظر نص الاتفاقية كاملاً في الملاحق وكذلك نص الكلمات المتبادلة.

وعلى إثر هذا الاتفاق دخلت أول مجموعة من الشرطة قطاع غزة يوم 1994/5/10، واستقبلت استقبالاً رائعاً وحكى لي بعض الحاضرين كيف تسارع الناس لتقديم العون من الاحتياجات الفورية للقادمين والفرحة تغمر كل بيت فلسطيني. وفي يوم 1994/5/13 انسحب الجيش من قطاع غزة ومن مدينة أريحا. وفي يوم 1994/7/1 دخل الرئيس ياسر عرفات قطاع غزة عبر ممر رفح الحدودي، واستقبل استقبالاً لم يشهد القطاع في تاريخه مثل هذا الحشد العظيم وألقى خطابه لأول مرة من شرفة المجلس التشريعي في ساحة الجندي المجهول وكانت هناك تغطية إعلامية واسعة لهذا الحدث التاريخي حيث كان في استقباله أكثر من (300.000) مواطن فلسطيني ليبدأ بذلك مسيرة جديدة في بناء المؤسسات الوطنية الفلسطينية وما خلفه الاحتلال من تدمير كامل للبنية التحتية الفلسطينية. ولتبدأ كذلك معركة كبيرة أخرى تتمثل في استعادة باقي الأرض تطبيقاً لاتفاق إعلان المبادئ في واشنطن وكذلك تطبيقاً لاتفاقية القاهرة لإعلان المبادئ. وجاء في مقدمة هذه الاتفاقية أن الطرفان في إطار مسيرة السلام في الشرق الأوسط التي انطلقت في مدريد في تشرين الأول 1991 يؤكدان ما يلي:[1]

> عزمهما على التعايش السلمي والعيش في ظل الكرامة والأمن المتبادلين مع الاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة. ويؤكد أن رغبتهما في تحقيق سلام عادل ودائم وشامل من خلال العملية السياسية المتفق عليها. ويؤكد أن تمسكهما بالاعتراف المتبادل والتعهدات الواردة في الرسائل التي تبادلها ووقعها رئيس وزراء إسرائيل ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية في 9 أيلول 1993. ويؤكد أن ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي بما في ذلك الترتيبات التي ستسري على قطاع غزة ومنطقة أريحا الواردة في هذا الاتفاق هي جزء لا يتجزأ من عملية السلام برمتها وأن المفاوضات بشأن الوضع النهائي ستؤدي إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن 242، 338. ويرغبان في تجسيد إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي الذي وقع في واشنطن في أيلول 1993

(1) أنظر نص الاتفاق في الملاحق المرفقة.

وأيضاً محاضر الجلسات (المسماة فيما بعد جميعاً "بإعلان المبادئ") وبوجه خاص البروتوكول الذي يتعلق بانسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا. ويتفق الطرفان على الترتيبات التالية فيما يتعلق بمنطقة غزة أريحا:

ويشمل الاتفاق 23 مادة:

حيث المادة رقم (1) تشمل رسم الحدود، وتعريف المستوطنات، ومنطقة المنشآت العسكرية المبينة في الخريطة رقم 1 على طول الحدود المصرية في قطاع غزة.

المادة رقم (2) تشمل الجدول الزمني لانسحاب القوات العسكرية فور توقيع الاتفاق وينتهي هذا الانسحاب خلال ثلاثة أسابيع وإخلاء جميع المواقع العسكرية وأية منشآت عسكرية ثابتة تسلم إلى الشرطة الفلسطينية، وتنتشر الشرطة الفلسطينية وتتحمل مسؤولية الحفاظ على الأمن العام والنظام، والأمن الداخلي للفلسطينيين طبقاً لهذا الاتفاق وللملحق رقم "1".

المادة رقم (3) تتعلق بنقل السلطات من القيادة العسكرية الإسرائيلية والإدارة المدنية إلى السلطة الفلسطينية وعلى النحو الذي يحدده الملحق رقم "2" وتشكيل لجنة مدنية مشتركة للتنسيق والتعاون.

المادة رقم (4) تتعلق ببنية السلطة الفلسطينية التي تتألف من هيئة تضم 24 عضواً تمارس جميع السلطات التشريعية والتنفيذية.

المادة رقم (5) تتعلق بالولاية القانونية حيث يشمل نطاق اختصاصها الإقليمي قطاع غزة ومنطقة أريحا ويشمل اختصاصها جميع السلطات والمسؤوليات المنصوص عليها في هذا الاتفاق. ولا تتضمن هذه الولاية العلاقات الخارجية والأمن الداخلي والأمن العام للمستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية والإسرائيليين والأمن الخارجي، وتخول السلطة الفلسطينية في حدود صلاحياتها سلطات ومسؤوليات قانونية وتشريعية وتنفيذية وقضائية ويتعاون الطرفان في الأمور التي تتعلق بالاستشارات القانونية.

المادة رقم (6) تتعلق بصلاحيات ومسؤوليات السلطة الفلسطينية.

المادة رقم (7) الصلاحيات القانونية.

المادة رقم (8) ترتيبات الأمن والنظام العام.

المادة رقم (9) المديرية الفلسطينية لقوة الشرطة.

المادة رقم (10) تتعلق بالممرات.

المادة رقم (11) تتعلق بالعبور بين قطاع غزة ومنطقة أريحا.

المادة رقم (12) العلاقة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية وتتعلق بالامتناع عن التحريض بما فيه الحملات الدعائية ضد بعضها البعض.

المادة رقم (13) العلاقات الاقتصادية والمدرجة في البروتوكول الخاص بالعلاقات الاقتصادية الموقع في باريس في 1994/4/29 والذي سبق لنا الحديث عنه.

المادة رقم (14) حقوق الإنسان وحكم القانون بمعني ممارسة الصلاحيات مع الأخذ في الاعتبار الأعراف الدولية، وحقوق الإنسان، وحكم القانون.

المادة رقم (15) لجنة الارتباط الإسرائيلية الفلسطينية المشتركة وتتشكل من عدد متساوي من الجانبين.

المادة رقم (16) العلاقة والتعاون مع الأردن ومصر.[1]

المادة رقم (17) لتسوية الخلافات والنزاعات حيث أن أي خلاف يتعلق بتطبيق هذا الاتفاق يحال إلى هيئات التنسيق والتعاون المختصة التي أنشئت بموجب هذا الاتفاق.

المادة رقم (18) وتتعلق هذه المادة بمنع الأعمال الإرهابية والجرائم ضد بعضهما البعض، وضد الأفراد الموجودين تحت سلطة الطرف الآخر.

---

(1) أنظر نص الاتفاقية في الملاحق.

المادة رقم (20) وتتعلق هذه المادة بتعزيز الثقة بهدف إيجاد مناخ إيجابي لتطبيق هذا الاتفاق منها أنه لدى التوقيع على هذا الاتفاق تقوم إسرائيل بالإفراج عن أو تسليم السلطة الفلسطينية خلال مهلة خمسة أسابيع، حوالي خمسة آلاف معتقل وسجين فلسطيني من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة. والأشخاص الذين يفرج عنهم سيكونون أحراراً في العودة إلى منازلهم في أي مكان في الضفة الغربية أو قطاع غزة. وفي هذه المادة يتعهد الطرف الفلسطيني بحل مشكلة الفلسطينيين الذين كانوا على اتصال مع السلطات الإسرائيلية وإلى حين أن يتم التوصل إلى حل لهم تتعهد السلطة بعدم ملاحقتهم قضائياً أو إيذائهم بأي شكل. فلسطينيو الخارج الذين تمت الموافقة على دخولهم إلى قطاع غزة ومنطقة أريحا لن يتعرضوا للملاحقة القضائية لمخالفات ارتكبت قبل 1993/9/13.

المادة رقم (21) تتعلق بالوجود الدولي المؤقت الحالي واللاحق.

المادة رقم (22) تتعلق بالحقوق والالتزامات.

المادة رقم (23) تتعلق بالبنود النهائية:

1- يصبح هذا الاتفاق نافذاً بمجرد توقيعه.

2- الأحكام التي نص عليها تبقى سارية المفعول حتى يحل محلها "الاتفاق الانتقالي" الذي ورد في اتفاق إعلان المبادئ أو أي اتفاق آخر بين الطرفين.

3- تبدأ المرحلة الانتقالية التي تمتد خمس سنوات والتي نص عليها اتفاق إعلان المبادئ اعتباراً من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق.

4- ما دام هذا الاتفاق نافذاً فإن الحاجز العسكري الذي أقامته إسرائيل حول قطاع غزة يبقى نافذاً.

5- ينبغي ألا يسئ أي بند في هذا الاتفاق بأي شكل أو يؤثر فيه على نتيجة المفاوضات المتعلقة بالاتفاق الانتقالي أو الوضع النهائي.

6- يعتبر الطرفان أن الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة جغرافية واحدة يجب المحافظة على وحدتها وسلامتها خلال الفترة الانتقالية.

7- يبقى قطاع غزة ومنطقة أريحا جزءاً لا يتجزأ من الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا يتغير وضعهما خلال فترة تطبيق هذا الاتفاق، ولا شئ في هذا الاتفاق يمكن أن يغير هذا الوضع.

8- إن ديباجة هذا الاتفاق وكل ملاحقه وإضافاته والخرائط الملحقة به تعتبر جزءاً لا يتجزأ منه.(1)

إن هذا الاتفاق والذي يعتبر الخطوة الأولى نحو بداية التطبيق العملي لاتفاق إعلان المبادئ تعرض كما سبق وأن تعرض قبله إعلان المبادئ إلى حملة إعلامية واسعة من مئات المقالات، وعشرات الكتب، ومن موقف متشدد للمعارضة التي حكمت عليه مسبقاً بأنه اتفاق غزة – أريحا أولاً وأخيراً، وأنه تفريط بالثوابت الفلسطينية، والتخلي عن حقوق الشعب الفلسطيني وعن أهدافه في إقامة الدولة الفلسطينية، والكثير الكثير الذي تباري النقاد في كيفية الطعن فيه إلا أننا نقول أنه رغم وجود الكثير مما يمكن الطعن فيه في هذا الاتفاق ورغم وضوح انعكاس موازين القوى على هيئته وتركيبته وأنه صياغة إسرائيلية بالمعنى الذي ترغب فيه إسرائيل إلا أنه أيضاً ولأول مرة كان الاتفاق الذي أعاد قوات منظمة التحرير الفلسطينية يوم 1994/5/10 إلى الأرض الفلسطينية، وأعاد قائدها أيضاً يوم 1994/7/30 وهذا له معناه القطعي والحاسم في استبدال وضع منظمة التحرير الفلسطينية من قاعدة في المنافي إلى قاعدة فوق الأرض تلم الشخصية الوطنية الفلسطينية. "ويمكن النظر من الوجهة التاريخية... بأنها تكرس الواقع الجديد في العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية بعد أعوام طويلة من الصراع... فإن ما هو موجود اليوم مهما يكن ناقصاً ومحدوداً وفوضوياً إنما هو أول كيان فلسطيني على التراب الفلسطيني بإرادة الفلسطينيين أنفسهم، لذلك ليست المسألة الآن مسألة وجودية... كيان فلسطيني، بل مسألة تتعلق بماهية الكيان الذي سيتطور من غزة – أريحا ولم يعد إمكاناً نظرياً،

(1) أنظر نص الاتفاقية في الملاحق.

بل كائناً عضوياً قائماً على الأرض."[1] وربما أتى هذا الاتفاق ليؤكد من جديد أن التغييب المتعمد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل للشخصية الوطنية الفلسطينية طوال العقود الماضية، وبالتالي تغييب حقوق هذه الشخصية لم يكن فقط ظلماً تاريخياً وقع عليهما بل أيضاً كان في السابق استبعاداً لأي حل بعيداً عن هذه الشخصية وبعيداً عن حقوقها الثابتة المشروعة ليجئ هذا الاتفاق ويجسد بعد التواجد على الخارطة السياسية كاملاً بداية التواجد على الخارطة الجغرافية كذلك يبين صفوف الشعب الفلسطيني وتجنيد طاقاته وإمكانياته في الوصول إلى الهدف المطلوب.

الاتفاق الإسرائيلي – الفلسطيني الانتقالي في الضفة الغربية وقطاع غزة:

(**طابا – أو أوسلو "2"**): يعتبر هذا الاتفاق الانتقالي الذي وقع في واشنطن، 1995/9/28، هو لكيفية تطبيق إعلان المبادئ على الأرض. ويتكون هذا الاتفاق من خمسة فصول تحوى (31) مادة، ويحتوى هذا الاتفاق على سبعة بروتوكولات هي: إعادة الانتشار والترتيبات الأمنية، الانتخابات، الشئون المدنية، الشؤون القانونية، العلاقات الاقتصادية، برنامج التعاون الإسرائيلي الفلسطيني وأخيراً برتوكول بشأن الإفراج عن سجناء وموقوفين فلسطينيين. ويحتوى الاتفاق على (9) خرائط. وهذا الاتفاق الانتقالي هو الشق الثاني لاتفاق أوسلو (1) ولذا يطلق عليه أوسلو "ب" أو أسلو "2" أو اتفاقية طابا حيث جرت معظم المفاوضات. ويعتبر الاتفاق الانتقالي قد نقل المركز الفلسطيني إلى الأمام خطوات في غاية الأهمية في مسار عملية السلام الجارية. وجاء في ديباجة هذا الاتفاق ما يلي: "... إن غاية المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط... هي إقامة سلطة فلسطينية انتقالية للحكم الذاتي أي "المجلس المنتخب" والرئيس المنتخب للسلطة التنفيذية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمسة سنوات منذ تاريخ توقيع الاتفاق على قطاع غزة ومنطقة أريحا في 1994/5/4."[2] كما

---

(1) أحمد سامح الخالد، حسين جعفر آغا: **بعد مرور عام على اتفاق القاهرة، مآزق فلسطينية وتحديات مستقبلية (مقال)**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (22) ربيع 1995، ص(3 – 11).

(2) مصدر هذا النص للاتفاق الانتقالي هو:

Israel Foreign Ministry, **Israel Information Service**, Gophrer, Jerusalem. =

جاء في الديباجة أيضاً: أن ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي المتضمنة في هذا الاتفاق جزء لا يتجزأ من عملية السلام بأكملها، وأن المفاوضات بشأن الوضع النهائي التي ستبدأ في أقرب وقت ممكن قبل الرابع من أيار مايو/ 1996 ستؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن رقم 242، 338 وأن الاتفاق الانتقالي سيحل جميع قضايا الفترة الانتقالية وأن هذه القضايا لن يؤجل منها شئ ليدرج في جدول مفاوضات الوضع النهائي.

وتقول الديباجة أيضاً أنها تؤكد تمسكها بالاعتراف المتبادل وأن الانتخابات ستشكل خطوة انتقالية تمهيدية مهمة في سبيل تحقيق الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة وتتيح قاعدة ديمقراطية لإنشاء مؤسسات فلسطينية. وعقب اتفاق غزة – أريحا والاتفاق التمهيدي بشأن نقل السلطات والمسؤوليات الموقع في "إيرز" في 1994/8/29، والبروتوكول الخاص بنقل مزيد من السلطات والمسؤوليات والموقع في القاهرة 1995/8/27 وهي الاتفاقات الثلاثة التي سيحل هذا الاتفاق محلها. والفصل الأول من هذا الاتفاق يتعلق في موضوع "المجلس الوطني" الذي سينتخب والصلاحيات المنقولة إليه، والانتخابات في الضفة الغربية وغزة، وهيكلة المجلس وحجم المجلس الذي يتكون من (82) عضواً ومن رئيس السلطة التنفيذية وهم ينتخبون مباشرة من قبل الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع. وكذلك السلطة التنفيذية للمجلس، ولجان المجلس وعلانية الحكم وصلاحيات المجلس ومسؤولياته. والفصل الثاني يتعلق بإعادة الانتشار والترتيبات الأمنية والفصل الثالث يتعلق بالشئون القانونية والفصل الرابع يتعلق بالتعاون، والعلاقات بين إسرائيل والمجلس، والعلاقات الاقتصادية وبرامج التعاون ولجنة الارتباط الإسرائيلية الفلسطينية المشتركة. والتعاون مع مصر والأردن والفصل الخامس يتعلق بالأحكام المتفرقة مثل الانتقال الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة والمعابر والفقرات الختامية.[1] ونظراً لحجم الاتفاق الكبير فنستطيع القول أن هذا الاتفاق هو التطبيق العملي بشقه النظري أي أن أوسلو "2" هو تطبيق لاتفاق المبادئ والذي يطلق عليه أوسلو "1" الذي وقع

=(ورد في **وثائق مفاوضات السلام في مجلة الدراسات الفلسطينية** العدد 25، شتاء 1996، ص189 وما بعدها). وكذلك ورد في وثيقة اتفاقيات أوسلو: **الاتفاقيات الإسرائيلية الفلسطينية حول قطاع غزة والضفة الغربية**، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، الطبعة الأولى، عمان 1998، وحجم هذه الوثيقة (431) صفحة.

(1) أنظر نص الاتفاق في الملاحق.

في واشنطن 1993/9/13. وهذا الاتفاق خطوة كبيرة في اتجاه التنفيذ ولقد تأخر ميلاد هذا الاتفاق (14) شهراً بعدها أفرج الجانب الإسرائيلي عن هذا الشق الثاني من اتفاق أسلو ولقد أثار هذا الاتفاق ردات فعل دولية وعربية وفلسطينية وإسرائيلية متباينة وواسعة وفاقت التوقعات كافة وخصوصاً داخل إسرائيل.

فعلى الصعيد الدولي نال هذا الاتفاق من التأييد ما لم ينله أي اتفاق عربي – إسرائيلي أو فلسطيني – إسرائيلي آخر بما في ذلك اتفاق كامب ديفيد المصري – الإسرائيلي، وعلى الصعيد العربي الفلسطيني والإسرائيلي فقد أضاف قضايا خلافية جديدة. وأدانت أحزاب المعارضة الفلسطينية توقيع هذا الاتفاق والبعض اعتبره كارثة وطنية والبعض الآخر اتهم السلطة بالتفريط والاستسلام.

أما في إسرائيل فتداعت أحزاب اليمين وممثلو المستوطنات إلى اجتماع واعتبروا يوم التوقيع على الاتفاق يوماً أسوداً في تاريخ إسرائيل وأقسموا على تعطيل تنفيذه واتهموا رابين وبيريز بالخيانة الوطنية وتوجوا تحركاتهم الاحتجاجية باغتيال رابين في 1995/11/4 وأن اتفاق طابا هذا عمق الخلاف في المجتمع الإسرائيلي فالقاتل أعلن صراحة أنه أقدم على اغتيال رابين بأمر من الله، لأن رابين فرط بأرض الميعاد وأراد التضحية بالمستوطنين وبالمستوطنات.[1] والفقرة الأخيرة من الديباجة والتي تقول أن هذا الاتفاق يحل محل جميع الاتفاقات التي سبقته وتلت اتفاق أوسلو وهذا أسلوب استخدمه الاحتلال لخلق وقائع تؤثر على الوضع النهائي للأرض المحتلة وهو الاستيطان وحجتها أن الاستيطان مؤجل إلى المرحلة النهائية، وكان يجب أن يتضمن الاتفاق الانتقالي ما يحد من ذلك لكن النص خلا من الإشارة إلى وقف الاستيطان أو الحد منه وليس هذا فحسب "بل إن الاتفاق لم يحدد حدود المستوطنات، كما حدد مثلاً حدود المدن والقرى الفلسطينية ففي الوقت الذي حدد نص الاتفاق المنطقة "أ" بحدود محددة لبعض المدن، والمنطقة "ب" بحدود محددة لمعظم القرى، فإنه عرف الضفة الغربية بأنها المنطقة "ج" ما دون "أ"، "ب"... إن خلو النص من أي إشارة إلى تجميد النشاط الاستيطاني وكذلك من أي تحديد لنطاق المستوطنات يفسح المجال أمام إسرائيل... في إقامة الوقائع

(1) ممدوح نوفل: **آفاق الوضع الفلسطيني في الضفة الغربية بعد اتفاق طابا واغتيال رابين**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 25، شتاء 1996، ص59 – 78. (مقال).

الاستيطانية."[1] وكذلك نستطيع القول أن تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق أ، ب، ج، وأن لكل واحدة نظام هو تفكيك لوحدة الإقليم وخلق تداخل وتشابك مع إسرائيل ويعرقل كثيراً هذا التعقيد ممارسة السلطة الوطنية لمهامها.

نصت المادة الرابعة من إعلان المبادئ: "سوف تغطى ولاية المجلس أرض الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم. يعتبر الطرفان الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة ترابية واحدة يجب المحافظة على وحدتها وسلامتها خلال الفترة الانتقالية."[2]

وتتعارض نص وروح هذه المادة مع ما تم الاتفاق عليه في اتفاق أوسلو "2" ومن قبله اتفاق غزة – أريحا "إن ما أدى اتفاق غزة – أريحا إليه من انقسام المنطقة إلى غزة وأريحا لدرجة استحالة التنقل بينهما... وما ينص عليه الاتفاق الأخير (أوسلو"2") من تقسيم لمختلف المناطق من حيث اقتصار الولاية الجغرافية على جزء قليل، وبتباين مستوى الصلاحيات... يعكسان تعارضاً صارخاً مع ضرورة الحفاظ على وحدة الضفة الغربية وقطاع غزة وعلى سلامتهما."[3] ولا شك أن هذا الاتفاق عبر عن طرفي التفاوض من مواقع مختلفة بين محتل يمتلك القوة، وآخر محتلة أرضه ويملك الحق وراعي منحاز بصورة علنية للطرف القوي المحتل. ومع هذا ورغم كثير من عيوبه "لا يستطيع أشد المعارضين لاتفاق أوسلو 2 (طابا) تجاهل أن هذا الاتفاق، هز الفكر الصهيوني المتطرف... إن تنفيذ اتفاق طابا وتفاعلاته اللاحقة يفرضان على إسرائيل آجلاً أو عاجلاً رسم حدودها الدولية مع جيرانها بما في ذلك الكيان الفلسطيني... ويقود مع الزمن إلى التخلي عن فكرة إسرائيل الكبرى وانتهاء العقلية التوسعية التي تحكمت في السياسة الإسرائيلية منذ قيامها حتى الآن..."[4] ومن الطبيعي أن دخول القيادة

---

(1) غسان الخطيب: **الاتفاق الانتقالي الإسرائيلي – الفلسطيني... قراءة أولية (مقال)**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 24، خريف 1995، ص18 – 25، أنظر في اغتيال رابين وللمزيد: أبراهام بورغ" **آخر قتيل (مقال)** هآرتس في 1995/12/11 (وردت في **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 25 شتاء 1996، ص159 وما بعدها)

(2) أنظر نص إعلان المبادئ في الملاحق.

(3) غسان الخطيب: **الاتفاق الانتقالي الإسرائيلي – الفلسطيني... قراءة أولية (مقال)**، ص23.

(4) ممدوح نوفل: **آفاق الوضع الفلسطيني في الضفة الغربية بعد اتفاق طابا واغتيال رابين**، ص64.

الفلسطينية وكوادرها إلى باقي مناطق الضفة الغربية وتولى إدارتها يساعد ويكرس انتقال مركز ثقل الحركة الوطنية الفلسطينية من الخارج إلى الداخل وينهي بذلك موضوع الخيار الأردني والوطن البديل ويحد من تدخلات بعض الأقطار العربية بالعبث في الوحدة الوطنية الفلسطينية. وأنه سيحرر في حال تطبيقه 30% من أراضي الضفة الغربية.[1] وأن تراكم الخطوات الجريئة الذي سيؤدي في النهاية إلى تحرير كامل أراضي الضفة والقطاع.

إن اتفاق أوسلو بنية ومصطلحاً وغاية وكذلك أساساً محصلة الميزان العام للقوى ليس بين إسرائيل والفلسطينيين ثنائياً فحسب بل أيضاً بين إسرائيل والصهيونية العالمية والولايات المتحدة بصورة رئيسية من جهة وبين الفلسطينيين والأقطار العربية والإسلامية من جهة أخرى. أنه الحصاد التراكمي الوفير والحتمي لما أقدمت على فعله الأقطار العربية منذ الأربعينيات وحتى حرب الخليج، وقد زادت حرب الخليج رجحان كفة الميزان لصالح إسرائيل زيادة فادحة. وليس من الصحيح القول أنه لو توفر للفلسطينيين خبراء قانونيون أو غيرهم في أثناء المفاوضات لأتت النتيجة أفضل كثيراً هناك ثلاثة خيارات بالنظر إلى اتفاق أوسلو: الإشادة به أو إسقاطه أو العمل من خلاله، بالنسبة للخيار الأول فليس هناك ما يستوجب ذلك والذين يدعون إلى إسقاطه فإن إسقاطه سيؤدي إلى اقتتال فلسطيني داخلي وسيقوض هذا الإسقاط نهائياً مصداقية القيادة وخاصة إذا وضعنا في الاعتبار الترحيب الدولي بالاتفاق. وأنه أيضاً مطلوب من دعاة إسقاطه تقديم البديل الذي يبرهن أنه قادر ضمن موازين القوى القائمة على تحقيق نتائج أفضل من تلك التي يحققها أوسلو. وهناك بديلان في حالة إسقاط اتفاق أوسلو: الأول هو الكفاح المسلح وتصعيده وهذا يعيدنا إلى قراءة التجربة المسلحة خلال العقود الثلاثة الماضية ونتائجها، وأوضاعنا العربية التي أسقطت خيار القتال ومنافذ العبور وغيرها من المسائل التي يستدعيها ضرورات هذا الخيار. وأما الخيار الثاني المرشح بدلاً من اتفاق أوسلو أي الانتظار وعدم الخوف من ميزان القوة القائم، فإن الاستيطان المستمر يجعل من الصعب للغاية التفكير فيه كخيار

(1) المرجع السابق.

أفضل. وهذا ما يدعو للعودة للخيار الذي يقضي بالعمل من خلال الاتفاق،[1] رغم كل ما فيه ورغم إخلال إسرائيل الدائم بتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه، ولكن الدعوة إلى رص صفوف قوى الشعب الفلسطيني، والإصرار الشديد والمستمر سوف يخلق الديناميكية اللازمة للوصول إلى غاية أوسلو المرجوة والتي نعتقد أنها في نهاية المطاف حتمية، ولا يمكن إقرار سلام شامل وعادل ودائم بدونها، إنها الدولة الفلسطينية المستقلة والتي أقر بها الجميع حتى الخصوم.

على مدى خمسة أشهر منذ بدء المفاوضات مع الحكومة الإسرائيلية الجديدة برئاسة بنيامين نتنياهو، تم توقيع اتفاق بروتوكول الخليل عند الساعة الثالثة من فجر يوم الأربعاء 15 كانون الثاني/ يناير 1997 في ختام لقاء القمة الذي جرى بين نتنياهو رئيس وزراء إسرائيل وياسر عرفات رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وبحضور المنسق الأمريكي دينس روس في حاجز قرية بيت حانون: وقد أصر الرئيس الفلسطيني الذي قاد هذه المفاوضات الشاقة منذ البداية شكلت أحد المبادئ المحورية في الاستراتيجية الفلسطينية التفاوضية مع الحكومة اليمينية في إسرائيل مفاده: عدم إعادة فتح الاتفاقيات السابقة أو تغيرها.[2]

البروتوكول الخاص بإعادة الانتشار في الخليل(3) 15 كانون الثاني/ يناير 1997 :

وفقاً لنصوص الاتفاق المرحلي وخصوصاً البند "7" من الملحق 1 للاتفاق المرحلي اتفق الفريقان (م. ت. ف وحكومة إسرائيل) على هذا البروتوكول الخاص بتنفيذ إعادة الانتشار في الخليل ويشتمل هذا الاتفاق على 19 نقطة تحت عنوان الترتيبات الأمنية بإعادة الانتشار في الخليل مثل:

---

(1) وليد الخالدي: **نحو الدولة الفلسطينية، على الرغم من اتفاق أوسلو (مقال)**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 24 خريف 1995، ص3 – 17. هذا المقال في الأساس كلمة ألقيت بالإنجليزية في 1995/5/7 أمام **المؤتمر السنوي للجنة الأمريكية العربية لمكافحة التمييز العنصري**، في أرلنغتون (فيرجينيا).

(2) **الحقيبة**، العدد 9، السنة الأولى، الأحد 1997/1/19، ص1 **(تقرير أسبوعي محدود التوزيع موجه إلى السفارات في الخارج ويعني بمتابعة آخر التطورات السياسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية ويصدر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي)**.

(3) منظمة التحرير الفلسطينية: السلطة الوطنية، دائرة شئون المفاوضات، **بروتوكول إعادة الانتشار في الخليل 15/يناير/1997**. مترجم عن النص الذي نشرته وزارة الخارجية الإسرائيلية باللغة الإنجليزية عبر الإنترنت (ورد في **مجلة الدراسات الفلسطينية** العدد رقم 30 ربيع 1997، ص167 وما بعدها).

إعادة الانتشار في الخليل، السلطات والمسؤوليات الأمنية، الترتيبات المتفق عليها والتدابير الأمنية المشتركة، والشرطة الفلسطينية والأماكن المقدسة، وتطبيع الحياة في المدينة القديمة، العمارة وكذلك مدينة الخليل حيث يعيد كلا الجانبين تأكيد التزامه بوحدة مدينة الخليل وأن تقسيم المسؤولية الأمنية لن يقسم المدينة، وأن تكون حركة الأشخاص والسلع والمركبات حركة طبيعية داخل المدينة ومنها إليها ومن دون عوائق أو حواجز. وكذلك نقل السلطات والمسؤوليات المدنية التي لم تنقل بعد إلى الجانب الفلسطيني في مدينة الخليل (12 مجالاً) وفقاً للمادة 7 من الملحق 1 للاتفاق المرحلي والحفاظ على الطابع التاريخي للمدينة والبنية التحتية والمواصلات ومواقع المكاتب، والخدمات البلدية والوجود الدولي المؤقت والملحق "1". والمرفقات. ووقعها عن حكومة إسرائيل د. شومرون وعن المنظمة د. عريقات في 1997/1/17.[1]

مذكرة واي ريفير:

بشأن إعادة الانتشار الثانية للقوات الإسرائيلية في الضفة الغربية واشنطن 1998/10/23. وهي عبارة عن خطوات تهدف إلى تسهيل تنفيذ الاتفاق الانتقالي بشأن الضفة وقطاع غزة المؤرخ في 28 أيلول/ سبتمبر 1995 "الاتفاق الانتقالي" والاتفاقات المتصلة به بما فيها المذكرة للسجل المؤرخة في 1997/1/17 وذلك للقيام من قبل الفريقين بمسئوليتهما المتبادلة بفعالية أكبر بما فيها المزيد من الانتشار وفقاً لجدول زمني مرفق. وعملاً بالاتفاق الانتقالي سيشمل تنفيذ الفريق الإسرائيلي للمرحلتين الأولى والثانية من المزيد من إعادة الانتشار وانتقال 13% من المنطقة ج إلى الفريق الفلسطيني. وأن الفريق الفلسطيني صرح أنه سيحدد مناطق مجموع مساحتها 3% من المنطقة "ب" مناطق خضراء أو محميات طبيعية وسيحتفظ الفريق الإسرائيلي بالمسئولية الأمنية الشاملة في هذه المناطق الخضر/ المحميات الطبيعية بهدف حماية الإسرائيليين ومواجهة تهديد الأعمال الإرهابية ويمكن لقوات الشرطة الفلسطينية أن تقوم بتحركاتها بعد التنسيق وسيستجيب الفريق الإسرائيلي لمثل هذه الطلبات سريعاً. وكجزء من التطبيق السالف الذكر للمرحلتين الأولى والثانية من المزيد من إعادة الانتشار فإن 14.2% من المنطقة "ب" ستصبح في المنطقة "أ"، وفي موضوع الأمن وافق الطرف

(1) المرجع السابق.

الفلسطيني بناء على الاتفاق الانتقالي باتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لمنع أية أعمال إرهابية أو جرائم أو أعمال عدوانية ضد الفريق الإسرائيلي وكذلك مثله الجانب الإسرائيلي واعتبار المنظمات الإرهابية خارجة عن القانون ويعلن الفريق الفلسطيني سياسته التي لا هوادة فيها ويعتقل الأشخاص المشتبه في ارتكابهم أعمال عنف وإرهاب، لإجراء مزيد من التحقيق معهم. ومنع الأسلحة غير الشرعية. ومنع التحريض والتعاون الأمني والقضائي، وميثاق منظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف) والمجلس المركزي الفلسطيني يعيدان تأكيد الرسالة المؤرخة في 1998/1/22 من رئيس المنظمة ياسر عرفات إلى الرئيس كلينتون. وتنشيط التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وسيستأنف الفريقان فوراً مفاوضات الوضع الدائم بوتيرة سريعة إلى اتفاق بحلول 1999/5/4. ومرفق الجدول الزمني لذلك.[1]

ومن الواضح لدينا عند فحص النصوص أن مذكرة "واي ريفر" التي وقعت من أجل تسهيل تطبيق الاتفاق الانتقالي، وهذه المذكرة تحوى خمسة مواضيع رئيسية هي: إعادة الانتشار والأمن، وحقوق الإنسان والاقتصاد، ومفاوضات الحل النهائي. ومن المعروف أن الأراضي قد صنفها الاتفاق الانتقالي إلى ثلاث مناطق "أ" تحت سيطرة السلطة الفلسطينية و"ب" تحت سلطة مشتركة إسرائيلية – فلسطينية و"ج" تخضع لسلطة إسرائيلية كاملة، وكان من المقرر أن يتم الانسحاب على مراحل تنتهي بتسليم أكثر من 90% إلى السلطة الفلسطينية وعرقل حزب العمل الانسحابات واغتيل رابين ووصل نتنياهو إلى السلطة وأكد عدم قدسية ما تم الاتفاق عليه ووقع بعد مماحكات طويلة اتفاقية الخليل التي تعطي 20% من المدينة إلى 400 مستوطن وكانت مذكرة أمريكية أرفقت بالاتفاقية تقضي بتنفيذ ثلاث مراحل من إعادة الانتشار الأولى في الأسبوع الأول من مارس 1997 والثانية سبتمبر من العام نفسه والثالثة في يونيو 1998، لكن الحكومة الإسرائيلية لم تنجز سوى إعادة الانتشار في الخليل، ولم تنفذ الباقي وطرح نتنياهو الانتقال فوراً إلى مفاوضات الحل النهائي ورفضت السلطة الوطنية ذلك وأطلقت الولايات المتحدة مبادرة بـ 13% واقتطاع نسبة 3% لتصبح مساحة

(1) النص مترجم عن الإنجليزية من **موقع وزارة الخارجية الأمريكية في الإنترنت** (ورد في **مجلة الدراسات الفلسطينية** في العدد 37 شتاء 1999 كذلك أنظر نص المذكرة في الملاحق).

خضراء، وإذا تم تطبيق ذلك وهو موضع شك تصل السيطرة الفلسطينية إلى مساحة 17.2% من مساحة الضفة الغربية بينما تكون هناك سلطة إسرائيلية فلسطينية مشتركة على 21.8% وتظل بقية أراضي الضفة الغربية وهي (ج) تحت الاحتلال الإسرائيلي الكامل. ويبقي مساحة 3% التي وردت في اتفاق واي ريفر غامضاً.[1] ولا تطرح نصوص الاتفاق التزاماً بشأن إنجاز المرحلة الثالثة. وقد خلا الاتفاق أيضاً من أي التزام بإيقاف الاستيطان، وعملياً منذ توقيع المذكرة قامت إسرائيل بحملة استيطانية محمومة في "رأس العامود" و"هار حوما" وعلى صعيد الأمن كان من أهم المطالب التي رفضتها السلطة الوطنية رفضاً قاطعاً هو رفض تسليم أي فلسطيني لإسرائيل. وتكاد تكون المواضيع الأمنية ذاتها في الاتفاقات السابقة وربما تميز هذه المرة بدخول الولايات المتحدة طرفاً في هذا الموضوع.

ورغم تعهد الجانبين بالالتزام بالاستئناف الفوري لمفاوضات الوضع النهائي لكن الخبرة السابقة لا توحي بالثقة بالتزام الطرف الإسرائيلي بذلك، أما الخلاصة فإن الخطاب الرسمي الفلسطيني عدد ستة مكاسب رئيسية من الاتفاق هي: "إعادة الانتشار وإحباط استراتيجية "دمج المراحل" بالالتزام ببحث المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار، وتنفيذ استحقاقات المرحلة الانتقالية مثل المطار والميناء والمنطقة الصناعية، وإطلاق سراح الأسرى، والممرات الآمنة... وتأكيد الوحدة الجغرافية للأراضي الفلسطينية، والإصرار على مفاوضات الحل النهائي وتسوية القضايا العالقة في الملف الاقتصادي وتحديد الإجراءات الأحادية الجانب وفق رزمة متبادلة."[2] وبرزت كثير من الآراء المعارضة والمفندة لاتفاق "واي ريفر" ومحاكمته على قاعدة أرضيته التي جاء تطبيقاً لها وكما جرت العادة في محاكمة أوسلو، ومحاكمة اتفاق القاهرة وكذلك محاكمة الاتفاق الانتقالي وبروتوكول الخليل فقد كانت الرؤى مختلفة وتصل إلى حد التناقض. وفي رأي الدكتور/ حسن نافعة أستاذ العلاقات الدولية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة: "... أتصور أن أخطر ما في اتفاق "واي ريفر" أنه يُعد بمثابة تراجع عن أوسلو، كما أنه لا يضع الحد الأقصى، فكل الأمور مفتوحة وتنفيذها مرتبط بارتباط

---

(1) محسن عوض مساعد الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان: **ورقة العمل قراءة في مذكرة "واي ريفر"، المستقبل العربي**، العدد 239، ص78.

(2) المرجع السابق، ص90.

الطرف الفلسطيني بتطبيق ضمانات الأمن وفقاً للمفهوم الإسرائيلي فمن الممكن في أي لحظة أن تتوقف إسرائيل عن تنفيذ "واي ريفر" تحت زعم أن السلطة خرقت اتفاقها..."[1] ويعتقد حسن نافعة أن الذي كسب حقيقة في واي ريفر هو نتنياهو. أما "نصيف حتى" أستاذ العلاقات الدولية، في الجامعة الأمريكية فيقول: "إن من أهم مخاطر هذه المذكرة، تكريس تحول المفاوضات من مبدأ الأرض مقابل السلام إلى مبدأ الأرض مقابل الأمن، ... والملاحظة الثانية أن مذكرة واي ريفر ليست إلا محاولة لإخراج أوسلو من المأزق الذي وقع فيه... ومن هنا يبقي تخوفي الرئيسي من "واي ريفر" يتعلق بإعادة تحريك عملية التطبيع..."[2] ولا نعتقد أن خطوة تعطي 13% من الأرض الفلسطينية وتعيدها إلى السلطة هي خطوة مرفوضة بل على العكس المطلوب باستمرار المزيد من الخطوات حتى يتم استعادة الأرض التي حددها أوسلو بخطوط الرابع من يونيو/ حزيران 1967.

مذكرة شرم الشيخ:

(بجدول زمني لتنفيذ التزامات الاتفاقات الموقعة واستئناف الوضع النهائي)، وتشير المذكرة إلى التزام الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية "م. ت. ف" بالتنفيذ الكامل والمتبادل للاتفاق الانتقالي "أوسلو 2" ولجميع الاتفاقيات المعقودة بين الجانبين منذ سبتمبر/ أيلول 1993، وجميع الالتزامات العالقة المترتبة من الاتفاقات السابقة. ووقعت على هذه المذكرة منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل وبشهادة جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية، وقد وقعت في شرم الشيخ في 1999/9/4. وشملت هذه المذكرة (11) بنداً، فعلى صعيد مفاوضات الوضع النهائي يستأنف الجانبان مفاوضات الوضع النهائي بشكل مكثف للوصول إلى اتفاق سلام نهائي للقضايا المحفوظة للوضع النهائي ويعيد الجانبان تأكيد فهمهما بأن مفاوضات الوضع النهائي ستقود إلى تنفيذ قراري مجلس الأمن 242، 338 وسيبذل الجانبان جهدهما للتوصل إلى اتفاقية إطار حول كافة مفاوضات الوضع النهائي خلال خمسة أشهر وأن الجانبان سيتوصلان إلى اتفاق شامل حول كافة مسائل مفاوضات الوضع النهائي خلال عام من استئناف مفاوضات الوضع النهائي

---

(1) حسن نافعة: **حلقة نقاشية حول اتفاق واي ريفر، المستقبل العربي**، العدد 239، ص103.

(2) ناصيف حتى: **حلقة نقاشية حول اتفاق واي ريفر، المستقبل العربي**، العدد 239، ص100.

ومفاوضات الوضع النهائي ستستأنف بعد تنفيذ المرحلة الأولى من الإفراج عن المعتقلين والنبضة الثانية من المرحلة الأولى والثانية من إعادة الانتشار وبما لا يتعدى 1999/9/13. وفي إعادة الانتشار في 1999/9/1 ينقل 7% من المنطقة "ج" إلى المنطقة "ب" في 1999/10/15 ينقل 2% من المنطقة "ب" إلى المنطقة "أ" و3% من المنطقة "ج" إلى المنطقة "ب" وفي 20 كانون الثاني/ ديسمبر 2000 ينقل 1% من المنطقة "ج" إلى المنطقة "أ" و 5.1% من المنطقة "ب" إلى المنطقة "أ" والإفراج عن المعتقلين؛ 200 معتقل في المرحلة الأولى، 150 معتقل في المرحلة الثانية، وعلى صعيد اللجان ستبدأ لجنة المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار أعمالها بما لا يتعدى 1999/9/13. وجميع اللجان تبدأ أعمالها بما لا يزيد عن 1999/9/13 ولجنة النازحين تبدأ في الأول من تشرين أول/ أكتوبر 1999، والممر الآمن الجنوبي لحركة الأشخاص والبضائع سيبدأ تشغيله في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر 1999. وستطبق على المسار الشمالي كذلك. وعلى صعيد ميناء غزة يبدأ العمل في 1999/10/1 وتشغيل الميناء لم يتم قبل الاتفاق على بروتوكول ميناء غزة البحري بكافة جوانبه. وعلى صعيد الخليل سيفتح شارع الشهداء بما لا يتعدى 1999/10/30 والجانب الأمني التأكيد على ما ورد في مذكرة واي ريفر.[1]

وهذه المذكرة ليست إلا تأكيداً للاستحقاقات المطلوب تنفيذها ووضع برنامج زمني لها وبدء محادثات الوضع النهائي. هذه هي خلاصة الاتفاقات الموقعة بين الجانبين.

المفاوضات المتعثرة بين الجانبين:

أولاً: عام 1996:

شهت المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية بعد انتخاب رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو شبه توقف، وكانت هناك اتصالات على مستوى لجان الارتباط المدني والعسكري. ويرفض "نتنياهو" إعطاء صلاحيات لوزرائه بالتفاوض حيث تم إبعاد وزير الخارجية "ديفيد ليفي" بعد لقاءه بالرئيس

(1) أنظر نص الاتفاق في الملاحق.

عرفات كما تم تأجيل لقاء "اسحق مردخاي" وزير الدفاع بالرئيس عرفات أيضاً، وقال نتنياهو: "لن ألتقي بعرفات إلا إذا كان ذلك ضرورياً لأمن إسرائيل."[1]

وأصبح الوضع في قطاع غزة والضفة الغربية نتيجة الإغلاق في منتهى الصعوبة ووصلت نسبة البطالة في غزة 60% وفي الضفة 40%. ويعتبر التطور الأهم منذ تشكيل الحكومة الإسرائيلية هو اللقاء الذي جرى في 1996/9/4 بين الرئيس عرفات ورئيس الحكومة "نتنياهو". وفي هذا اللقاء تعهد "نتنياهو" من إقامة المنطقة الصناعة خلال ستة أشهر، وزيادة عدد العمال ليصبحوا 50 ألف عامل بعد أن فتح الإغلاق جزئياً. وقال نتنياهو للرئيس عرفات أن باستطاعتنا العمل سوياً، وأن الله كتب علينا أن نعيش جيران على هذه الأرض وقال: "أنا لست كحزب العمل كثير الكلام بدون أفعال."[2] وكان التحول الدراماتيكي وغير المسبوق في الوضع حول القدس يتمثل في الأحداث التي جرت يوم الأربعاء الدامي 1996/9/25 على خلفية القرار التي اتخذته الحكومة الإسرائيلية بفتح النفق الممتد أسفل الرواق الغربي للحرم الشريف. وأدت المواجهات إلى وقوع 7 شهداء وما لا يقل عن 500 جريح من جميع محافظات الضفة الغربية وغزة.[3] وعن وعود نتنياهو التي لا يلتزم بتنفيذه قال الرئيس حسني مبارك لصحيفة دير شبيغل الألمانية من أن نتنياهو قدم له وعوداً ولكن لم يف بها.[4] ولم يسبق للقاهرة أن مارست هذا الضغط الكبير على حكومة إسرائيلية ولأول مرة يكون الضغط العربي على توافق شبه كامل مع الموقف الدولي الذي تتبناه الولايات المتحدة وأوربوا. وكذلك لم يسبق أن كان الموقف السياسي والدبلوماسي لإسرائيل بهذه العزلة.[5] وبعد أربعة أسابيع من المحادثات المتواصلة على حاجز قرية بيت حانون وبعد ذلك في طابا وإيلات وأخيراً في منزل السفير الأمريكي وذلك للاتفاق على تنفيذ الاتفاق بشأن الانسحاب من الخليل، حكومة نتنياهو ترفض تطبيق الاتفاق بدون تعديله والجانب الفلسطيني يرفض التوقيع على أي اتفاق يعدل الاتفاق السابق

---

(1) **الحقيبة**، العدد 1، 1996/8/27، ص1.

(2) **الحقيبة**، العدد 2، 1996/9/10، ص3.

(3) **الحقيبة**، العدد 3، 1996/9/26، ص1.

(4) المرجع السابق، ص5.

(5) المرجع السابق، ص6.

ولو بالشكل.[1] والموقف الذي اتبعه "دينس روس" الوسيط الأمريكي هو الانحياز الكامل المطلق لإسرائيل في المطالب الأمنية وتبنى الحقوق المدنية الفلسطينية على قاعدة الحل الوسط، وموقفه مخالف لموقف الولايات المتحدة التي أعلنت عدم جواز تعديل الاتفاقات الموقعة.[2] وشهد عام 1996 تطوراً في الموقف الأوربي غير مسبوق وهذا هو الذي عبرت عنه زيارة الرئيس الفرنسي "جاك شيراك" إلى الأراضي الفلسطينية وبالتوازي معها الزيارات الهامة لوزراء خارجية أيرلندا وإيطاليا وبريطانيا وكذلك وزير خارجية روسيا، وأن الأوربيين عازمين على لعب دور في المفاوضات الجارية لتقرير مصير الشرق الأوسط بما يتناسب ودورهم الاقتصادي وأنه لم يعد مقبولاً استبعاد أوربا من المفاوضات، وقد كلفت أوربا سفير أسبانيا ليكون مندوبها في هذه المفاوضات وأن أوربا لا تعترف بسيادة إسرائيل على القدس وأن الاستيطان بكل أشكاله باطل وغير شرعي والدولة الفلسطينية لم تعد خياراً سياسياً ولكنها تمثل القاعدة لقيام السلام.[3] وحول حق المطاردة الساخنة وصلت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية إلى طريق مسدود، وتريد إسرائيل إعادة تفسير اتفاق أوسلو بروح مغايرة وحاولت إسرائيل تبديل ما ورد في الاتفاقيات.[4] وقد أرسل مجموعة من المسؤولين الأمريكيين رسالة إلى نتنياهو وحذروه فيها من عواقب سياسته الاستيطانية وقد وقع على الرسالة جيمس بيكر وزير الخارجية الأسبق وزيغنيو وبريجنسكي مستشار الأمن القومي السابق، وفرانك كالوتشي وزير الدفاع الأسبق، ولورانس ايغبرغر وزير خارجية أسبق وغيرهم.[5]

ثانياً: عام 1997:

في ختام القمة التي عقدت بين الرئيس "عرفات" ونتنياهو منذ خمسة أشهر وبعد توقيع اتفاق الخليل كان التطور الأبرز هو عقد لقاءين بين الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ونتنياهو رئيس الحكومة الإسرائيلية واحد في دافوس والأخر في غزة وتم الاتفاق على بدء عمل اللجان الثمانية

---

(1) **الحقيبة**، العدد 6، 1996/11/17، ص4.

(2) المرجع السابق، ص4.

(3) المرجع السابق، ص5.

(4) **الحقيبة**، العدد 7، 1996/8/22، ص1.

(5) المرجع السابق، ص13.

المعروفة مثل اللجنة المدنية ولجنة المعابر الدولية واللجنة الأمنية وغيرها.[1] واتخذت الحكومة الإسرائيلية قرار بالاستيطان في جبل أبو غنيم، وكذلك أخذت الحكومة قرار عن حجم الانسحاب في المرحلة الأولى دون التشاور مع الجانب الفلسطيني.[2] وانتهت جولة المبعوث الأمريكي "دينس روس" إلى الفشل بسبب إصرار حكومة نتنياهو على مواقفها وإصرار الحكومة على البناء في جبل أبو غنيم.[3] وكذلك لم تنجح وزيرة الخارجية الأمريكية السيدة "مادلين أولبرايت" في أول زيارة لها إلى المنطقة في إخراج الوضع الذي وصلت إليه الأزمة إلى طريق مسدود منذ عشرة شهور.[4] وبعد ما يقرب من شهر تورط جهاز الموساد الإسرائيلي في محاولة اغتيال "خالد مشعل" رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في الأردن.[5]

ثالثاً: عام 1998:

حدث الصدام الأول بين الاتحاد الأوروبي ممثلاً برئيسه الدوري، وزير خارجية بريطانيا "روبين كوك"، وإسرائيل، عندما اختار الأوربيون جبل أبو غنيم لطرح قضية وقف الاستيطان الإسرائيلي على الملأ إذ وجه من هناك وزير الخارجية البريطانية الرسالة الأكثر قوة من جانب المجتمع الدولي لإسرائيل بخصوص قضية الاستيطان قال: "إما أنكم تريدون السلام أو الاستيطان، لأنه لا سلام مع الاستيطان كما أن وقف هذا الاستيطان شرط لتحقيق السلام."[6] وشهدت هذه الفترة عودة الجهود الدبلوماسية الأمريكية لاستئناف جهودها. وفي نهاية شهر حزيران 1998 يكون آخر أجل لتنفيذ المراحل الثلاث من إعادة الانتشار قد انتهي من دون أن يتم التنفيذ الفعلي لأي من المرحلتين الثانية

---

(1) **الحقيبة**، العدد 9، 1997/1/19، ص1، وكذلك **الحقيبة**، العدد 10، 1997/2/19، ص1.

(2) **الحقيبة**، العدد 11، 1997/3/25، ص1.

(3) **الحقيبة**، العدد 13، 1997/5/21، ص1.

(4) **الحقيبة**، العدد 18، 1997/9/23.

(5) **الحقيبة**، العدد 20، 1997/10/19.

(6) **الحقيبة**، العدد 27، 1998/3/22، ص1.

والثالثة.[1] كان الهدف الرئيسي للإستراتيجية الفلسطينية خلال العامين الماضيين مقاومة جميع المحاولات التي تبذلها الحكومة الإسرائيلية للتراجع عن عملية السلام.[2]

وشهد عام 1998 وفي 1998/7/6 على وجه التحديد تم رفع مستوى التمثيل الفلسطيني من صفة مراقب إلى صفة مراقب فوق العادة مثل سويسرا والفاتيكان. وأيد هذا القرار (124) دولة مقابل الولايات المتحدة وإسرائيل ومكرونيزيا وجزر مارشال.[3] في 1998/8/4 اتصل نتنياهو بالرئيس عرفات وطلب من الرئيس أن يجرى محادثات بينه وبين أبو علاء وتم خلال اللقاء على الموافقة على عقد لقاء آخر بين أبو علاء في 1998/8/17 حول اتفاق لإعادة الانتشار وفي يوم 1998/3/19 وضعت اللجنة العليا ردها، وعندما قرأ اسحق ملوخو الرد رفض تسلم الرسالة وكانت الرسالة تبدأ بـ لاحقاً للاتفاق الانتقالي، وكجزء من المبادرة الأمريكية التي عرضت على الجانبين بتاريخ 1998/3/29 سيقوم الجانب الإسرائيلي بتنفيذ المرحلتين الأولى والثانية من إعادة الانتشار وسينقل إلى الجانب الفلسطيني 13% من المنطقة "ج" (1% إلى المنطقة "أ" و 12% إلى المنطقة "ب") و14.2% من المنطقة "ب" إلى المنطقة "أ". ثم جرت اتصالات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والسلطة الفلسطينية وأرسل روس من جديد إلى المنطقة بعد أن قام كلينتون باقناع نتنياهو بالموافقة فوافق على 13%. وبعد عامين من المماطلة منذ وصول نتنياهو إلى الحكم تم توقيع اتفاق واي بلانتيشن بعد عشرة أيام من المفاوضات بحضور الرئيس الأمريكي كلينتون ووزيرة خارجيته "أولبرايت"، ومستشار الأمن القومي ساندى بيرغر، ويمكن اعتبار هذا الاتفاق موازي في أهميته لتوقيع اتفاق المبادئ وقد سبق لنا الحديث عنه وهو "اتفاق واي ريفر"[4] وأخيراً وبعد سلسلة طويلة من المماطلات ومحاولة اختلاق الذرائع طبقت الحكومة الإسرائيلية الشق الأول من الانسحاب وفي يوم الجمعة 1998/11/20 تم تحرير (28) بلدة وقرية فلسطينية من الاحتلال الإسرائيلي البغيض.[5]

---

(1) **الحقيبة**، العدد 29، 1998/6/21، ص1.

(2) المرجع السابق، ص2.

(3) **الحقيبة**، العدد 30، 1998/7/19، ص1.

(4) **الحقيبة**، العدد 34، 1998/11/1، ص1. (كذلك أنظر: **الحقيبة**، العدد 32، 33).

(5) **الحقيبة**، العدد 35، 1998/11/22، ص1.

رابعاً: عام 1999:

في مطلع هذا العام استغرقت جولة الرئيس ياسر عرفات قرابة الشهرين وشملت واشنطن، وأوروبا، والكتلة الآسيوية والعالم العربي وتمثل الهدف الرئيسي في بلورة موقف دولي إزاء اقتراب موعد 1999/5/4 الذي من المفترض أن يكون نهاية للمرحلة الانتقالية حسب ما نصت عليه الاتفاقات الموقعة السابقة، وأبرزها في هذه الجولة لقاء الرئيس عرفات بالرئيس كلينتون في البيت الأبيض لمدة ساعة ونصف. وقال الرئيس كلينتون للرئيس عرفات إن الشعب الأمريكي أصبح ينظر إليكم كشريك في صنع السلام في الشرق الأوسط. وقالت أولبرايت إن إدارتها تريد تطبيق انتفاضة واي ريفر. وأن الولايات المتحدة سوف توجه للجانب الفلسطيني رسالة ضمانات تؤكد فيها التزام إسرائيل بالاتفاقيات حتى بعد 1999/5/4. وأن الولايات المتحدة سوف تدعو إلى قمة أمريكية فلسطينية إسرائيلية بعد انتهاء الانتخابات الإسرائيلية. وأنهم ليسوا مع الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية في 1999/5/4 ولكن في المقابل ثمة التزام بتطوير الموقف الأمريكي بعد الانتخابات الإسرائيلية. وكررت الولايات المتحدة بعد ذلك وبتصريحات علنية عبرت فيها عن غضبها واستيائها في استمرارها في بناء المستوطنات. وفي بيان قمة برلين، صدر عن قمة الرؤساء خطوة سياسية بالغة الأهمية بالنسبة للقدس عدم اعترافها شطر من القدس، على أنه عاصمة لإسرائيل[1] وشهد هذا العام هزيمة بنيامين "نتنياهو" حيث لم يصمد في الحكم أكثر من ثلاث سنوات. وأن حزب وقيادة براك أمام امتحان لإثبات جدارته وأهليته.

خامسا: عام 2000:

بعد فشل قمة جنيف بين الرئيسين الأسد وكلينتون عاد التركيز إلى المسار الفلسطيني الذي شهد جولتي مفاوضات مطولتين في واشنطن، تخللهما لقاءان هامان عقدهما الرئيس الأمريكي بل كلينتون مع باراك في 2000/4/11، ومع الرئيس عرفات في 2000/4/20[2] وقد انهارت

(1) **الحقيبة**، العدد 39، 1999/4/19، ص1 – 10.

(2) **الحقيبة**، العدد 49، 2000/9/2، ص1.

استراتيجية "باراك" التفاوضية حيث كانت تقضى هذه الاستراتيجية بتفضيل أولوية الاتفاق مع سوريا على أمل أن يضعف ذلك الموقف الفلسطيني في مرحلة الحل النهائي.[1] وكان الطرح الذي يسود بين الطرفين هو مسألة تحديد المناطق المستثناة. وكان الجانب الفلسطيني يسأل الجانب الإسرائيلي هل لديكم نسب محددة لهذه المناطق المستثناة؟ حيث أن الجانب الفلسطيني يعتبر أن المناطق المؤجلة هي المستوطنات التي لا تزيد مساحتها عن 1.5% من مساحة الضفة الغربية، أما القدس فإن مساحتها هي المساحة التي كانت قبل احتلالها في عام 1967. أما الثكنات العسكرية، فهي الموجودة حالياً. وكان الجانب الإسرائيلي له رأي آخر "فشمعون بيريز" يقول بإعادة 80% من الأراضي على أن يحدد مصير 20% الباقية خلال مفاوضات تتم بعد إعلان الدولة. أما "حاييم رامون" الذي أعلن عن استعداد إسرائيل لإعادة 70% من الأرض وتأجيل المفاوضات على 20% الأخرى إلى ما بعد إقامة الدولة الفلسطينية وتضم إسرائيل الـ 10% الباقية، حيث تحولها إلى منطقة "ب" أي السيطرة الفلسطينية على النواحي المدنية، والسيطرة الأمنية لإسرائيل وبحسب المادة الرابعة من اتفاق أوسلو، فإن السلطة تبسط سيادتها على جميع أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء قضايا المرحلة النهائية.[2] وفي قمة واشنطن بين عرفات وكلينتون في 2000/4/20 بين عرفات تصور الجانب الفلسطيني لحل جميع القضايا المطروحة بما في ذلك القدس، والحدود، والمياه، والاستيطان. وأن القدس يوجد بها (200.000) فلسطيني، وأن قداسة البابا رفض خلال زيارته المدينة أن يرافقه أي مسؤول إسرائيلي، وقد وافقت إسرائيل على ذلك. والرئيس "شيراك" رفض أيضاً أن يرافقه أحد من الجانب الإسرائيلي وكذلك فعل وزير خارجية بريطانيا. وأوضح عرفات أن القدس صدر بشأنها قرار 252 والذي لا يقل أهمية عن قرار 242. وأوضح عرفات لكلينتون أن قضية اللاجئين، لا يمكن التوصل إلى حل دائم بدونها، وأن مفتاح الحل يبدأ من حيث إقرار إسرائيل عن مسئوليتها في التسبب بمشكلة اللاجئين. وقال عرفات: إن إسرائيل ولغاية الآن تحتفظ بدائرة تسمى دائرة "القيم على أملاك الغائبين، وهو اعتراف إسرائيلي دافع بسرقتها أراضي اللاجئين. وأوضح أننا لن نقبل أي أموال

---

(1) **الحقيبة**، العدد 49، 2000/9/2، ص1.

(2) المصدر السابق، ص1، 2، 5، 6.

للتعويض على اللاجئين، قبل إقرار حق عودتهم جميعاً، التعويض يأتي بعد إقرار الحق الأساسي بعودتهم. ولكننا يمكن أن نقبل هذه الأموال لعودة النازحين. وفيما يتعلق بالترتيبات الأمنية على الحدود قال عرفات أن الجانب الفلسطيني يقبل بما قبلت به سوريا ومصر بوجود قوات متعددة الجنسيات. أو قوات دولية على الحدود. وأقر الرئيس كلينتون مع الجانب الفلسطيني شمولية الحل وأنه لا حل مجزأ، وأن الدولة[1] الفلسطينية يجب أن تقام. وفي واشنطن وصل التفاوض إلى الفشل حيث الجانب الإسرائيلي طرح حلولاً مجزأة للقدس ورفض الاعتراف بمسئوليته القانونية والأخلاقية عن اللاجئين والتي سنفرد لها مبحثاً مستقلاً. وهكذا لم تقبل إسرائيل بالانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران 1967. وتطبيق قراري مجلس الأمن 242، 338 كما ورد في الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين. وفي تفاهمات شرم الشيخ حدث تقدم إسرائيلي ملحوظ، لكنه لم يكن كافياً للوصول إلى الحد الأدنى المقبول فلسطينياً مما جعل انتفاضة كبرى تندلع داخل قطاع غزة والضفة الغربية. واتسم الموقف الإسرائيلي عبر السنوات الماضية كلها بالتلاعب والمراوغة وعدم تطبيق ما تم الاتفاق عليه وعدم الاستجابة لتطبيق النصوص، مما عطل تطبيق اتفاق المبادئ والاتفاقيات الأخرى التي جاءت تطبيقاً له معتمدة على موقف أمريكي متراخي كراعي سلام ومنحاز كدولة عظمى إلى جانب إسرائيل في مواجهة موقف عربي في أسوأ حالاته ويساير السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، بل ويخضع لكثير من توجهاتها المنحازة في أغلب الأحيان.

(1) المصدر السابق، ص7، 8.